

برهان التلازم

بين الاستدلال والمغالطة

"دراسة تحليلية مقارنة"

الباحث

أ.م.د/ عبد المنعم فتحي عوض مهني

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

بكلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة

جامعة الأزهر - مصر

برهان التلازم بين الاستدلال والمغالطة "دراسة تحليلية مقارنة"

عبد المنعم فتحي عوض مهني
قسم العقيدة والفلسفة، كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني : Abdalmnmmhny@azhar.edu.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى التحدث عن اللزوم ، الذي هو امتناع الانفكاك بين شيئين ، ويقصد به الارتباط بين المعنى والموضوع ، وبين لوازم المعنى ، وأثر ذلك في إيصال المعنى كاملاً ، وهذا يكون عن طريق دلالة الالتزام أو اللزوم ، وأهم ما يميز القرآن الكريم ، أنه استعمل اللزوم في التواصل وإيصال المعنى التام والقصد الكامل ، وأثر ذلك في استيعاب النص القرآني لمتغيرات الزمان، ويهدف أيضًا : إلى محاولة الإشارة إلى بيان ما يحصل منه القطع واليقين بالمعنى الأخص، وهذا ما يظهر أهمية برهان التلازم الاستدلالية ، وكيف يعيننا في إثبات العقائد ، وكل ذلك عن طريق استخدام الأسلوب المنطقي البرهاني ، ومن هنا تبدو القيمة الكبرى لأهمية برهان التلازم وانحصاره في تحصيل اليقين بالمعنى الأخص في المسائل العقدية ؛ لأنه الأنسب للاعتقاد ، وعلى اعتباره أقوى الأقسام من حيث الدلالة والبرهان، ثم يهدف أيضًا إلى مواجهة المغالطات ، وتفنيد هذه المواقف والرد عليها من خلال المعايير المنطقية من أجل التوصل إلى أحكام مستقيمة تتفق مع العقول السليمة ، فلا يمكن أن يصل الإنسان بتفكيره إلى نتائج مستقيمة دون أن تتجمع لديه الأدلة والبراهين ، وعدم توافرها هو السبب في المغالطات الشائعة ، وقد أشار القرآن إلى أهمية المعرفة بالموضوع والعلم به قبل إبداء الرأي فيه في كثير من الآيات، وبهذا يعتبر البحث محاولة للكشف عن بعض جوانب الأغاليط التي من شأنها أن تطمس نور العقل ، وتحاول أن تزيغ به عن الحق واليقين ، والخروج به عن المبادئ الأساسية للتفكير ، مثل : الاتساق والترابط والمعقولية، وقد قمت بدراسة هذا الموضوع بالدراسة التحليلية النقدية المقارنة.

الكلمات المفتاحية: برهان، التلازم، الاستدلال، المغالطة.

Evidence of the correlation between inference and fallacy
"Acomparative analytical study"

Abdel Moneim Fathi Awad professional
Department of Doctrine and Philosophy, Al-Azhar College for Girls, New Minya, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: Abdalmnmmhny@azhar.edu.com

Abstract

The research aims to talk about immanence, which is the refusal of separation between two things, and it is intended by the link between the meaning and the subject, and between the prerequisites of the meaning, and the effect of that in communicating the meaning in full, and this is through the indication of commitment or necessity, and the most important thing that distinguishes the Holy Qur'an, is that it used immediacy In communication and conveying the full meaning and the complete intent, and the impact of this on the understanding of the Qur'anic text of the variables of timeIt also aims: to try to indicate what categorical and certainty is obtained from in the most specific sense, and this is what shows the importance of proof of inferential correlation, and how it helps us in proving beliefs, all by using the demonstrative logical method, hence the great value of the importance of proof of correlation and its confinement to Gaining certainty in the most specific sense in doctrinal issues; Because it is the most appropriate to believe, and because it is considered the strongest section in terms of evidence and proof, then it also aims to confront fallacies, refute these positions and respond to them through logical criteria in order to reach straight rulings that are consistent with sound minds,

It is not possible for a person to reach straight results with his thinking without gathering evidence and proofs, and their lack of availability is the reason for common fallacies, and the Qur'an indicated the importance of knowledge of the subject and knowledge of it before expressing an opinion on it in many verses. Aspects of fallacies that obscure the light of the mind, and try to deviate it from truth and certainty, and deviate from it from the basic principles of thinking, such as: consistency, interdependence, and reasonableness. I have studied this subject in a comparative, analytical, and critical study.

Keywords: proof, correlation, inference, fallacy.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقــــــدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين ، حمدًا يليق بفضله العظيم ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين .

وبعد ...

فإن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ، وقد عرف من خصائص اللغة العربية استعمال اللزوم للتواصل ، والقرآن كتاب إلهي يخاطب الناس جميعًا، فإيصال كامل المعنى للعباد يعد من أهم مقاصد وغايات القرآن ، ولا يصل المعنى كاملاً إلا بتفعيل دلالة الالتزام أو اللزوم ، ومن هنا فالقرآن استعمل اللزوم في إيصال المعنى للمتلقي ، والشواهد على ذلك كثيرة .

ومتى كان المنهج المعرفي مبنيًا على أسس قويمة ، كانت الرؤية محكمة والأيديولوجية قوية والسلوك مستقيم ؛ لأن التصديق القطعي مع عدم احتمال الطرف الآخر ، يحمل النفس على الإذعان للنتيجة .

ومن الواضح أن اليقين في الأمور العظيمة (كالاعتقادات والمصير) هو المرجو والمأمول ؛ لأن الظن في مثل هذه الأمور لا يغني من الحق شيئًا، واحتمال نقيضه يبقى واردًا ، والاعتقاد الذي لا يسمح لتأثير نقيضه في الإدراكات ليس إلا يقينًا بالمعنى الأخص ، ولا يمكن تحصيله إلا من خلال البرهان ، ومعلوم أن البرهان فيه أنحاء وأقسام ، وأحد أهم الطرق التي تورث اليقين بالمعنى الأخص هو : برهان التلازم ، وبيان ثمرته وفائدته ، وعلى وجه الخصوص في الاستدلال العقدي .

إن برهان الملازمات يعتمد على التحليل العقلي ، وعن طريق التحليل العقلي يجد العقل أن هناك علية وتلازمًا بين الأوسط والأكبر من جهة ، والأصغر والأوسط من جهة أخرى .

ومن هنا تتضح أهمية البرهان عمومًا في الوصول إلى الاعتقادات الحقة ، وفي الوصول إلى يقين أخص مطابق للواقع ثابت لا عن تقليد في إثبات الاعتقادات ، وبرهان الملازمات خصوصًا في إثبات أصول الدين والرؤية المعرفية الحقة ، وأنه لا مكان في إثبات الواجب إلى برهان اللّم رغم شرفه للزوم الدور ، وعدم إمكان برهان الإنّ للوصول إلى اليقين بالمعنى الأخص (بناء على رأي بعض الأعلام) ، وكيف يمكن الاستدلال ببرهان الملازمات على التوحيد وعلى صفاته تعالى وعدله وعلى النبوة والمعاد ، ولا غنى عن البرهان عمومًا ، وبرهان الملازمات خصوصًا في إثبات الاعتقادات .

وإذا كان الأمر كذلك فإن أحيانًا ما يميل البعض إلى قبول أو رفض قول ما دون أسباب وجيهة ، وغالبًا ما يكون هذا بسبب أن الكاتب أو المتحدث يحاول الإقناع بطرق قد تبدو وكأنها منطقية ، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك .

وتنقسم هذه الطرق غالبًا إلى نوعين هما : الأساليب الخطابية ، والمغالطات ، وطالما نهدف إلى التفكير النقدي العقلاني ، وأن نخاطب عقلانية الآخرين ، فمن الواجب تجنب استخدام الأساليب الخطابية في محاولات الإقناع ، كما يجب اكتشاف الحجج المغلوطة .

وفي هذا البحث أركز على تناول طبيعة المغالطة وأنواعها ، مع عرض لأهم المغالطـــات التي تستخدم في واقعنا المعاصر (كنماذج) ، والتي

تعتبر من أهم عقبات التفكير النقدي .

هذا ، وينبغي أن يميز بين الحجة والمغالطة ، فالحجة تقدم أسبابًا للاعتقاد أو للرغبة أو لفعل شئ ما ، بينما المغالطة تعتمد على خلاف ذلك ، ولذلك يرى الباحثون أن بداية التفكير المنتظم هى : الحجة ، فهى العنصر الرئيس في التفكير النقدي أو الوحدة الأساسية له ، والسبب في ذلك أنها بداية الحوار المعقول .

وهناك مجموعة من الأساليب المغالطة التي تحاول التأثير على الآراء الأخرى ، ومن أهمها : أسلوب المراوغة وأسلوب التكرار ، فالمراوغة أسلوب يستغل عن عمد التباس وغموض بعض الكلمات أو العبارات في سياق معين ، من أجل التضليل ، والتكرار أسلوب يستخدم في الوسائل المختلفة من أجل أن تتحول هذه الكلمات إلى ما يمكن اعتباره جزءًا من الحقيقة .

فالمغالطة ربما تبدو في ظاهرها للبعض حجة صحيحة ، مع أنها في الواقع ليست كذلك ، ويمكن صياغتها بشكل أكثر دقة بالقول : هى بالمعنى الدقيق صورة غير صحيحة لحجة ما ، ربّما تبدو مقبولة ومقنعة عند البعض، وبالتالي يكون هؤلاء عرضة للوقوع فيها بسهولة ، وهذا أمر خاطئ وغير مقبول ؛ ولكنه واقع .

كما تختلف المغالطات عن الأخطاء بناء على تصرفات وسلوكيات الأفراد ، فالأخطاء تأتي عن غير عمد ، فأحيانًا يقع الفرد في بعض الأخطاء دون نية مسبقة للاحتيال ، أما المغالطات فهى استخدام مقصود لتفكير استدلالي غير مستقيم ، فإذا ما استخدمت ضد الآخرين تكون أساليب احتيالية للإقناع ليس لها أية مبررات عقلية مقبولة ، وإذا استخدمت ضد النفس فإنها

تعتبر وسائل لخداع الذات .

وتختلف المغالطة في التفكير – أيضًا – عن الكذب ، فالكذب قول من الأقوال أو اعتقاد من الاعتقادات يتعارض مع الواقع الفعلي ، بينما المغالطة تكون بالانتقال من مقدمة أو مجموعة من المقدمات إلى نتيجة معنية ، فإذا لم يكن هذا الانتقال مسوغاً كانت المغالطة .

وقد صنفت المغالطات تصنيفات عدة ، من أهمها :التصنيف الذي يقسمها إلى نوعين هما : المغالطات الصورية ، وهى أنماط من الحجج يرتكب التفكير فيها أخطاء منطقية بحتة ، وتحدث هذه المغالطات بسهولة بالنسبة للذين لم يدرسوا المنطق دراسة كافية ليكتسبوا معرفة قواعد المنطق ومهارة التفكير المنطقي ؛ وأما المغالطات غير الصورية ، فهى نوع من المغالطة لا تظهر في الصورة المنطقية أو بنية الحجة ، ولكنها ترتكب بطرائق متنوعة ، ويمكن تحديدها من خلال تحليل مضمونها وسياقها .

ومن أجل ذلك : تعد هذه الدراسة من الوجوه العلمية والتطبيقية ، حيث تضمنت نماذج واقعية لبعض الباحثين والكتاب المغالطين ، وحيث أعطت هذه الدراسة – أيضًا – رؤية واضحة عن الفرق بين الاستدلال والمغالطة .

وليس إسهامي هذا إلا محاولة – بموضوعية– أن أتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل النقدي ، وأسميت هذا الموضوع :(برهان التلازم بين الاستدلال والمغالطة " دراسة تحليلية مقارنة ") .

<u>**أسباب اختيار الموضوع :**</u>

لقد كان وراء اختياري لهذا الموضوع بواعث ودوافع كثيرة تآزرت وتعاونت على دفعي لاختياره ، من أهمها :

أولاً : الأهمية البالغة للموضوع ، وذلك لأنه يعتبر من الموضوعات الهامة والدراسات الدقيقة ، التي تساهم مساهمة علمية بناءة من حيث التفرقة بين الاستدلال والمغالطة .

ثانيًا : أهمية قيمة برهان التلازم الاستدلالية ، وكيفة استخدامه في إثبات العقائد ، والأصول المفيدة في إثباتها ، وذلك عن طريق استخدام الأسلوب المنطقي البرهاني المستقيم .

ثالثًا : الحصول على اليقين في القضايا المعرفية والاعتقادية لا بد فيه من الاعتماد على الاستدلال ، وعن طريق برهان الملازمات يمكن إثبات أصل التوحيد ، وصفاته تعالى السلبية ، وكذلك كونه تعالى عادلاً ، وأنه لا بد من إرسال الرسل ، ومن يوم يرجع فيه الناس للحساب .

رابعًا : تشديد العلماء في مسألة التكفير باللازم ، واعتبارها من الجهل والضعف في العلم والدين ، فأحكام الدنيا تقوم على الظاهر لا على الباطن ، والبواطن والسرائر موكولة إلى رب العباد ، والذي يخاطر بالدين ويستهين بالشرع فعلى نفسه قد ظلم .

خامسًا : كشف اللثام عن الأوهام والأغاليط التي تصيب العقل وأسبابها ، ودوافعها ، والرغبة في الرد عليها من خلال رسم المنهج الصحيح للعقل ، ورفع العوائق والموانع التي تعطله عن وظيفته ، أو تعوق عملية التفكير المنطقي المستقيم .

سادسًا : الرغبة في العمل على كيفية مواجهة هذه الأساليب والمغالطات ، وكيفية تقييم الحجج ، واستخدام مهارات التفكير النقدي في مواجهة مثل هذه الأساليب التمويهية .

سابعًا : تعتبر المغالطات في أدبيات التفكير نظرة غير أخلاقية ، لأنها من

الحيل المرزولة في الحياة الفكرية ، كما أنها نوع من الخداع في التفكير ، وتمثل خروجًا عن المبادئ الأساسية للتفكير ، مثل الدقة ، والترابط ، والمعقولية ... إلخ .

ثامنًا : تعتبر المعرفة العقلية الحقة العارية عن الأخطاء والمغالطات والأوهام هى الضابط الصحيح والمعيار السليم للتفكير الإنساني ، وذلك لا يكون إلا بدراسة منهج التفكير العقلي للوقوف على الآفات والأخطاء والمغالطات التي تصيب العقل الإنساني وتعطل من حركته ، فلا يعمل بالطرق الاستدلالية السليمة .

تاسعًا : محاولة الإجابة عن هذه المغالطات تعد استراتيجية من شأنها التمسك بالأدوات اللازمة لخوض معركة الوعي الحقيقي .

من أجل هذه الأسباب التي ذكرتها وغيرها ، أردت أن أتناول موضوع: برهان التلازم بين الاستدلال والمغالطة ، بالبحث والدراسة التحليلية المقارنة المشفوعة بالنقد .

<u>منهجي في البحث :</u>

لابد لكل موضوع يدرس من منهج خاص للدراسة والبحث يتلاءم وموضوع البحث وأدوات المعرفة الخاصة به ، وباستقراء المناهج المتبعة في مثل هذا الموضوع يؤدي بنا إلى تمييز مناهج عدة في هذا الموضوع ، مثل التحليل النقدي ، ويراد به اكتشاف عناصر موضوع معين من أجل غرض خاص ، ويقصد بنقده عرض تلك العناصر على موازين دقيقة لمعرفة صحتها من فسادها ، ومثل المنهج المقارن ، والذي يستخدم استخدامًا واسعًا في التعمق والدقة في الدراسة ، يمتاز بمهمة الخروج من تلك المقارنة بأوجه الحسن وطرح السئ نبذه ، وهذا المنهج والسابق له يشكلان مجتمعين

منظومة لا غنى عنها لدارسي مثل هذه الموضوعات ، بل هما ضروريان لكل باحث منصف يبحث عن الحقيقة .

ولذلك تعتمد هذه الدراسة على المنهج (التحليلي النقدي المقارن) ، المبنى على البحث والمناقشة والتحليل النقدي والمقارنة ، وذلك من خلال جمع المادة العلمية والأدلة من مصادرها الأصيلة وإسقاطها على موضوع الدراسة ، مع ضرب بعض الأمثلة المعاصرة لتقوية المعنى والاستدلال به .

الهدف من الدراسة :

إن الغرض من هذه الدراسة لهذا الموضوع هو : التوجه النقدي (الموضوعي) لمثل هذه الأفكار المغالطة والوقوف منها مواقف تحليلية وتقيمية ، يمكن أن تسهم في إعطاء القارئ فكرة عن بعض ما يدور على الساحة من دراسات وأفكار مغالطة ، لا بد من الإلمام بها ، والتعرف عليها، واتخاذ المواقف منها ، وتسليط الضوء على أصول وعناصر المغالطة والخداع والمراوغة ، ومقارنتها بما تم مناقشته بين المنطقيين في هذا الصدد، والأسلوب الأمثل والطرق المتبعة في الرد على هؤلاء الذين يرتكبون المغالطات ، وذلك من خلال المناهج الجدلية ، أو الأساليب الحوارية ، أو أساليب الإشارة والتعزيز ، أو الأساليب النقدية ، وكل منهج له مميزاته وخصائصه .

ومن أهم ما يميز الدراسة التحليلية النقدية المقارنة ، عرض عناصرها على موازين دقيقة لمعرفة صحتها من فسادها ، وما من شك في أن دراسة مثل هذا الموضوع لهو من الدراسات الدقيقة التي تستدعي من الباحث لها المزيد من الاهتمام ، وذلك لأهمية هذه الدراسة .

ولعل العرض المتبوع بالنقد أن يكون هو إسهامي الحقيقي والإيجابي

في ساحة الدراسة ، وذلك يكون باستخدام المنهج الصحيح للعقل ، ورفع العوائق والموانع التي تعطله عن وظيفته .

محور البحث :

يدور محور هذا البحث في الدرجة الأولى حول ما يصيب العقل من أوهام ومغالطات والعوامل المسئولة عن ذلك ، وحول هذا المحور قامت دعائم هذا البحث لتخليص العقل من هذه الأوهام والأغاليط ، وذلك في جد وتركيز وتسلسل مترابط كمقدمات منطقية ضرورية لهذه النتيجة .

ومن جهة أخرى : يكون القارئ لهذا البحث بعد الانتهاء منه قد أصبح قادرًا على أن يتعرف على كيفية مواجهة هذه الأساليب والمغالطات ، وكيفية تقييم الحجج ، واستخدام مهارات التفكير النقدي في مواجهة مثل هذه الأساليب التمويهية .

خطة البحث :

حاولت قدر المستطاع أن تكون خطة الدراسة هذه جامعة لكل ما يتعلق بمفردات هذا المبحث ، ومسائل هذا الموضوع ، بحيث تعطي صورة واضحة ومتزنة ومتناسقة عن الموضوع الذي أنا بصدد دراسته .

وعليه فقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة : في أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث ، والهدف من الدراسة ، ومحور البحث ، وخطته .

الفصل الأول : التعريف بمصطلحات ومفاهيم البحث، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالبرهان وأقسامه ومميزاته .

المبحث الثاني : التعريف بالتلازم وأقسامه وضوابط الاستدلال به .

المبحث الثالث : القيمة المعرفية لبرهان التلازم .

<u>المبحث الرابع :</u> التعريف بالاستدلال والمغالطة والفرق بينهما .

<u>الفصل الثاني :</u> الاستدلال ببرهان التلازم على بعض مسائل العقيدة، وفيه أربعة مباحث :

<u>المبحث الأول :</u> التلازم البرهاني والوجداني في الاستدلال العقدي القرآني.

<u>المبحث الثاني :</u> الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الواجب .

<u>المبحث الثالث :</u> الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الصفات .

<u>المبحث الرابع :</u> الاستدلال ببرهان التلازم على أمر النبوة والمعاد .

- تعقيب على الفصل الثاني.

<u>الفصل الثالث :</u> المغالطة بالتلازم ووجوه الخلط والأخطاء فيها والرد عليها (نماذج)، وفيه مبحثان :

<u>المبحث الأول :</u> ادعاء اللزوم في قضية التكفير ومناقشتها .

<u>المبحث الثاني :</u> ادعاء التلازم بين الإسلام والعلمانية والرد عليها .

- تعقيب على الفصل الثالث.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها من خلال البحث .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يرفع به درجاتي ، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



الفصل الأول

التعريف بمصطلحات ومفاهيم البحث

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالبرهان وأقسامه ومميزاته.

المبحث الثاني: التعريف بالتلازم وأقسامه وضوابط الاستدلال به.

المبحث الثالث: القيمة المعرفية لبرهان التلازم.

المبحث الرابع: التعريف بالاستدلال والمغالطة والفرق بينهما.

المبحث الأول
التعريف بالبرهان وأقسامه وميزاته

من المعلوم أن البرهان عملية استدلالية ، يهدف إلى تأكيد صدق أو كذب فكرة ، وتسمى الفكرة التي يراد البرهنة عليها قضية ، والاستدلالات التي يبنى عليها البرهان – والتي تترتب عليها القضية منطقيًا – تسمى الحجج ، ويفترض في الحجج أنها صادقة ، ولا تتضمن مقدمات تفترض القضية المراد البرهنة عليها .

" فالبرهان الذي يقيم صدق القضية يسمى برهانًا فحسب ، أما البرهان الذي يقيم كذب القضية فيسمى تفنيدًا ، وقد يكون البرهان مباشرًا ، أي قد يتألف من سلسلة استنباطات مقدماتها حجج أو قضايا مستدل عليها من حجج، أو قد يكون البرهان مما يتوصل إليه بواسطة افتراضات إضافية"[١] .

والبرهان أحد أهم الطرق التي تورث اليقين ، وأحد أهم الطرق التي تورث اليقين بالمعنى الأخص هو برهان التلازم ، وهو ما أريد أن أعرض لتعريفه وأقسامه ومميزاته فأقول :

لقد عرفه الفارابي[٢] ملاحظًا الحد الأوسط والنتيجة التي نحصل

(١) الموسوعة الفلسفية / إعداد لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين / إشراف م. روزنتال – ب. يودين / ترجمة سمير كرم ، مراجعة د. صادق جلال العظم وجورج طرابيشي / ط. دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت / ص ٨٢ .

(٢) هو : أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي (٢٥٧هـ – ٨٧٥م) ، ولد بقرية فاراب بجنوبي التركستان وشمال فارس ، وتعلم ببغداد ، ودرس بالإضافة إلى الفلسفة علم الطبيعة والرياضيات والفلك والموسيقى ، وهو من أكبر فلاسفة المسلمين ، وأشهر كتبه: التعليم الثاني ، المدينة الفاضلة ، الجمع بين رأيي الحكيمين ، عيون المسائل،=

عليها بواسطته قائلاً :" سبب لعلمنا بوجود شئ ما ، وسبب لوجود ذلك الشئ"[١] .

فالفارابي يرى أن البرهان ما يكون واسطة للإثبات والثبوت، ومن ملاحظته للغاية فيقول : " هى المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حق ويقين "[٢] .

وعرفه الشيخ الرئيس[٣] ملاحظًا المقدمات وشرطها قائلاً :" هو قياس مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني "[٤] .

وعرفه الآمــدي[٥] ملاحظًا الحد الأوسط والأقسام المتوخاة منه قائلاً:

=إحصاء العلوم ، وغيرها ٠ الموسوعة الفلسفية /د٠ عبد المنعم الحفني / ط٠ دار ابن زيدون ببيروت ، ومكتبة مدبولي بالقاهرة / ط ٠ الأولى / ص ٢٩٩ ٠

(١) الفارابي في حدوده ورسومه / جعفر آل ياسين / ط٠ عالم الكتب ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٠٥ه /ج١ / ص ١٢٤ ٠

(٢) المصدر السابق /ج١ / ص ١٢٣ ٠

(٣) هو: أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، ولد عام ٣٧٠هـ، كان أبوه رجلًا من أهل بلخ ، وانتقل منها إلى بخارى، واشتغل بالتصوف ، وفي بلدة بخارى حفظ القرآن ، ودرس الأدب واللغة دراسة وافية في سن لا يتجاوز العشر سنوات ، مما كان له عظيم العجب عند كثير من الناس ، وفي سن السادسة عشر أخذ في قراءة الكتب على نفسه وطالع شروحها ، فقرأ في الهندسة كتاب إقليدس ، ثم رغب في علم الطب وقرأ الكتب المصنفة فيه ، وأهم كتبه : القانون في الطب ، المجموع ، النجاة ، الشفاء ، الإشارات والتنبيهات ، وغيرها ، وتوفي عام ٤٢٨هـ٠ أخبار العلماء بأخبار الحكماء، القفطي، ط٠ مطبعة السعادة بمصر، ص٢٦٩: ٢٧٢ ٠

(٤) النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية،ابن سينا، ط: مطبعة السعادة بمصر – نشر محي الدين صبري الكردي، ط٠ الثانية سنة ١٣٥٧هـ– ١٩٣٨م/ ص ١٢٦ ٠

(٥) هو : سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم بن محمد الآمدي التغلبي الحنبلي ثم الشافعي ، ولد سنة ٥٥١ه بديار بكر ، وتوفي سنة ٦٣١هـ=

"وأما البرهان ؛ فعبارة عن قياس يقيني المادة ، فإن كان الحد الأوسط منه هو العلة الموجبة للنسبة بين طرفي المطلوب ، سمى برهانًا (لميًا) كما لو كان الاحتراق هو الحد الأوسط في قولنا : هذه الخشبة اشتعلت فيها النار، وإن لم يكن هو العلة الموجبة لنفس النسبة ، مع موجبها للتصديق بوقوع النسبة ، سمى برهانًا (إنيًا) ، كما لو كان الحد الأوسط هو الاشتعال في قولنا: هذه الخشبة محترقة"[1] .

وقد عرفه الجرجاني[2] قائلاً :" القياس المؤلف من اليقينيات ، سواء أكانت ابتداء ، وهى الضروريات أو بواسطة ، وهى النظريات ، والحد الأوسط فيه لا بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر ، فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضًا فهو برهان لمي ... وإن لم يكن كذلك ، بل لا يكون علة للنسبة إلا في الذهن ، فهو برهان إنّي ... ، وقد

=بدمشق، وهو صاحب التصانيف العقلية ، وأتقن علم النظر والكلام ، ومن تصانيفه المشهورة : الإحكام ، أبكار الأفكار ، المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين ؛ وقيل عنه : تصانيفه كلها حسنة منقحة . يراجع في ذلك : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام / الذهبي / ط. دار الغرب الإسلامي / ج١٤ / ص ٥١ ، والوافي بالوفيات / الصفدي / ط. دار إحياء التراث / ج٢١/ ص ٢٢٥ ، وهدية العارفين / البغدادي / ط. استانبول سنة ١٩٥٥م /ج١/ ص ٧٠٧ .

(١) المبين في اصطلاحات الحكماء والمتكلمين / الآمدي / نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب /ط. الثانية / ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي الجرجاني (٧٤٠ _ ٨١٦هـ) ، ويعرف بالسيد الشريف (أبوالحسن) ، عالم حكيم مشارك في أنواع من العلوم ، ولد بجرجان ، ودرس بشيراز وغيرها ، له تصانيف عدة ، يقال : إنها تزيد على الخمسين منها : تفسير الزهراوين ، التعريفات ، شرح المواقف ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦ه . هدية العارفين/ البغدادي / ج١/ ص٧٢٨ ، ومعجم المؤلفين / عمر رضا كحالة /ط. دار إحياء التراث العربي ببيروت /ج٧/ ص ٢١٦ .

يقال على الاستدلال من العلة إلى المعلول برهان لمي ، ومن المعلول إلى العلة برهان إنّي "[١] .

ومن جماع هذه التعريفات يتبين لنا أن البرهان يمتاز بعدة أمور منها :

١) " معرفة الحق من جهة ما هو حق .

٢) مقدماته يقينية ، وصورته يقينية ، وينتجان يقيناً بالمعنى الأخص .

٣) يطلبه الإنسان لنفسه لا لغيره ، فحتى لو لم يكن على وجه الأرض أحد سواه ؛ فإنه يطلب البرهان"[٢] .

- **أقسام البرهان :**

يعتبر الحد الأوسط هو روح البرهان وحقيقته ، فمن خلال الترابط الموجود بين الأوسط والأصغر من جهة، وبين الأوسط والأكبر من جهة أخرى (ضمن الشروط) يحصل الربط بين الأكبر والأصغر ، فنحصل على قضية يقينية جديدة ، فهو الواسطة والرابطة بين الأكبر والأصغر ، فمن خلال الأوسط نصل إلى النتيجة .

فالبرهان على أية حال يعطي العلم بالنتيجة ، ولهذا اصطلح عليه تحت مسمى (علة إثباتية للنتيجة) ؛ فبحسب طبيعة العلاقة بين الحد الأوسط والأكبر ينقسم البرهان إلى ثلاثة أقسام ، مع اشتراك هذه الأقسام يكون الأوسط فيها علة لليقين بالنتيجة ؛ فهو على كل حال واسطة في إثبات الأكبر للأصغر ، فالأوسط إما أن يكون علة لثبوت الأكبر للأصغر واقعًا ، أو لا ،

---

(١) التعريفات / الجرجاني / تحقيق : محمد صديق المنشاوي / ط. دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالقاهرة / ص ٤٠ .

(٢) برهان التلازم / د. سعد الغري / بحث بمجلة الدليل (مقالات) / العدد الثاني – السنة الأولى سنة ٢٠١٨م / ص ٤٩ .

والثاني هو : برهان الإن ، والأول إما أن تكون هذه العلة من العلل الأربع أو لا ، والأول هو : برهان اللمّ ، والأخير هو : برهان الملازمات .

يقول ابن سينا :" إن الحد الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم ، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض ، كان البرهان برهان لِمَّ ؛ لأنه يعطي السبب في التصديق بالحكم ، ويعطي اللمية في التصديق ووجود الحكم ، فهو مطلقاً معط للسبب ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان سببًا للتصديق فقط ، فأعطى اللمية في التصديق ، ولم يعط اللمية في الوجود ، فهو المسمى برهان إنّ ، لأنه دل على إنية الحكم في نفسه دون لميته في نفسه ؛ فإن كان الأوسط في برهان إنّ – مع أنه ليس بعلة لنسبة حدى النتيجة – فهو معلول لنسبة حدى النتيجة ، لكنه أعرف عندنا سمى دليلاً "[١] .

ولمزيد من الإيضاح لهذه الأقسام أقول :

أولاً: <u>البرهان اللمى :</u> وهو ما يكون الحد الأوسط فيه[٢] علاقة واقعية خارجية لثبوت الأكبر للأصغر[٣] ، ومثاله : هذه الحديدة ارتفعت حرارتها ، وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهى متمددة ؛ إذن هذه الحديدة متمددة .

فالأوسط هنا :" علة لثبوت الأكبر للأصغر ، كما أنه علة واقعية لثبوت التمدد للحديدة ، وهذا ما يضمن التطابق بين مقامي الإثبات والثبوت ، أي مطابقة النتيجة الحاصلة منه للواقع "[١] .

---

(١) الإشارات والتنبيهات / ابن سينا / تحقيق د. سليمان دنيا / ط. دار المعارف بالقاهرة / ط. الثالثة سنة ١٩٨٣م / ص٥٣ .

(٢) هذا بالإضافة إلى كونه علة لليقين بالنتيجة ، أو واسطة في الإثبات .

(٣) أي واسطة في الثبوت ، فهو يعطي سببية التصديق وسببية الوجود خارجًا كذلك .



ثانيًا : برهان الإنّ (الدليل) : وهو ما يكون الأوسط[٢] فيه معلولاً لثبوته للأصغر بواسطة الأكبر[٣] ، ومثاله : هذه الحديدة متمددة ، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها ، إذن هذه الحديدة مرتفعة درجة حرارتها .

وهنا نرى أن :" برهان الإن على عكس برهان اللم ، فمن خلال العلم بالمعلول نتوصل للعلة ، أي من خلال معلوليته للأكبر نكتشف ثبوت الأكبر للأصغر "[٤] .

وفي هذا البرهان لا توجد علاقة واقعية بين الأصغر والأكبر إلا التمدد الذي هو معلول للأكبر (ارتفاع درجة الحرارة) ، فالأوسط هنا معلول للأكبر في ثبوته للأصغر؛ أي أن التمدد ثبت للحديدة بواسطة ارتفاع درجة الحرارة، فارتفاع درجة الحرارة ، علة لثبوت التمدد للحديدة ، فالأكبر علة لثبوت الأوسط للأصغر .

ثالثًا : برهان الملازمات (شبيه اللم) :

قد لا يؤدي الاستدلال الإنّي – من المعلول إلى العلة – للقطع بالمعنى الأخص ، وكذلك لا يمكن للبرهان اللمي الحقيقي – من العلة إلى المعلول – إثبات المدعي في بعض الموارد[٥] ؛ لأنه يلزم إثبات الشئ قبل إثباته ، ولهذا مصادرة[٦] ، ففي هذه الموارد يبقى العلم الحاصل غير قطعي ، وهذه مشكلة

---

(١) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٥١ .

(٢) هذا بالإضافة إلى كونه علة لليقين .

(٣) أي أن الأكبر هو علة لثبوت الأوسط للأصغر .

(٤) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٥١ ، ٥٢ .

(٥) كمورد إثبات الخالق .

(٦) أي فرض النتيجة قبل تحصيلها .



كبيرة ، بيد أننا على يقين غير قابل للشك في قرارة أنفسنا بوجود خالق عاقل، فمن أين حصل هذا اليقين ؟ .

وجوابًا عن هذا نقول : إنه حصل عن طريق برهان الملازمات ، وهو نوع من الإنّ المطلق ، وذلك عن طريق تحليل بعض المقدمات العقلية الكلية التحليلية للوصول إلى يقين بالمعنى الأخص فيها .

يقول ابن سينا في مقام بيان إثبات الواجب :" إشارة إلى أن لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول ، لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ؛بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود ، وتمنع أن يكون متغيرًا أو متكثرًا في جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل ، لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني ، الذي هو سلوك عن المبادئ إلى الثواني ، وعن العلة إلى المعلول"(١) .

ومن ذلك يبين ابن سينا : أن هناك طريقًا آخر لإثبات الخالق ، لا يحتاج فيه إلى الأمور المخلوقة والمحسوسة ، فيكون من البراهين الإنّية ، ولا يحتاج فيه إلى إثباته تعالى أيضًا من قبل نفسه ؛ لأنه يلزم العلم به قبل الاستدلال عليه ، وهو دور(٢) باطل ، بل من طريق التحليل العقلي للموجود ،

---

(١) الشفاء (الإلهيات) / ابن سينا / تحقيق : الأب قنواتي ، ود. سليمان دنيا وآخرين / تقديم د. إبراهيم مدكور / ط. المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٦٠م / ص ٢١ .

(٢) الدور هو : توقف الشئ على ما يتوقف عليه ، ودليل بطلانه أنه إنما يبين الشئ بما يتوقف بيانه على بيان الشئ ، فيكون إنما يبين الشئ ببيان نفسه ، والتسلسل هو التعاقب ، ودليل بطلانه أن تسلسل الممكنات إلى ما لا نهاية باطل . المعجم الفلسفي / د. مراد وهبه / ط. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع سنة ١٩٩٨م / ص ٣٣٠ ،=

ولكن لصعوبة هذا الطريق واحتياجه إلى مقدمات عقلية وتجرد في المعقولات لا يستطيع كل أحد الوصول إلى هذه البراهين ، ويحصل هذا بالتربية التعليمية والفكرية ودراسة الأمور المجردة عن المادة ، الذي هو عن طريق التحليل العقلي للمعقولات الفلسفية .

وقد عرف الجرجاني الملازمة بقوله :" امتناع انفكاك الشئ عن الشئ؛ واصطلاحًا : كون الحكم مقتضيًا للآخر ، على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاءً ضروريًا ، كالدخان للنار في الهواء ، والنار للدخان في الليل "(١) .

ومما يلاحظ على الجرجاني هنا في هذا التعريف ، أنه عرف الملازمة وليس برهان الملازمات ، وهذا ظاهر من خلطه للمثالين السابقين ، وهذا دليل على إرادته الملازمة بمعناها الواسع ، وهى صرف الارتباط بين الشيئين ؛ فإنه جاء ببرهان الإنّ الذي يكون فيه الأوسط معلولاً للأكبر ، وهذا غير ما نقصد إليه .

ولعله من بين التعريفات الجامعة لبرهان الملازمات من وجهة نظري الخاصة ، ما وقع عليه نظري واحتواه فكري هو :" ما يكون الأوسط فيه بالإضافـــة إلى كونه علية إثباتية للنتيجة ، فهو علة تحليلية ثبوتية لها أيضًا ،

=والإلهيات من شرح السيد الشريف الجرجاني على المواقف / تعليق د. سليمان سليمان خميس / ط. دار الطباعة المحمدية بالأزهر / ط. الأولى سنة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م / ص ١٣ ، ١٤ .

(١) التعريفات / الجرجاني / ص ١٩٣ .



لا أنه علة خارجية ، فهو ليس من العلل الأربع "[1] .

وهو بهذا يكون مثل البرهان اللمّي في كون الأوسط علة واقعية للنتيجة، إلا أن اللمّ هو علة واقعية خارجية للنتيجة ، إما شبيه اللمّ فهو علة واقعية تحليلية للنتيجة ، أي أن الأوسط لازم بيّن للأصغر ، والأكبر لازم بيّن للأوسط ، ومثاله : العالم متغير ، وكل متغير حادث .



(١) يراجع في ذلك : ميزان الفكر / فلاح العابدي – السيد سعد الموسوي / إشراف د. أيمن المصري – مراجعة الشيخ : صالح الوائلي – الشيخ : محمد ناصر / نشر أكاديمية الحكمة العقلية / ط. الأولى سنة ٢٠١١م / ص ٩٣ ، وكشف الحقائق / الداماد / تحقيق : علي أوجبي / ط. طهران – إيران سنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م / ص ٢٢٣ ، والشفاء / ابن سينا / ص ٢١ ، ٢٢ .

المبحث الثاني
التعريف بالتلازم وأقسامه وضوابط الاستدلال به

من المعلوم أن قواعد اللغة لها وضع خاص بها ، أي وضع لفظ مخصوص لمعنى مخصوص ، فمتى أطلق اللفظ فهم المعنى منه ؛ ولكن فهم المعنى من اللفظ الموضوع له لا يكفي في فهم مراد المتكلم ، فلا بد من فهم لازم المعنى حتى يفهم مراد المتكلم من كلامه ، ويتواصل المتكلم مع المخاطب بإيصال كل المعاني التي يقصدها من كلامه .

ودلالة اللزوم هامة في فهم المراد من النص القرآني ، الذي هو مجال رحب لتوسيع التواصل اللغوي الكامل .

وقد عرفت الدلالة بأنها :" كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ، والشئ الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول "[١] .

ويضيف الفناري[٢] إلى هذا التعريف فيقول :" كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم أو الظن بشئ آخر ، فالشئ الأول يسمى دليلاً برهانيًا وبرهانًا إن لم يتخلل الظن ، وإلا فدليلاً إقناعيًا وأمارة "[٣] .

وعلى هذا فالدلالة تتنوع إلى الأنواع التالية : فإما أن تكون لفظية ، وإما غير لفظية ، وكل منهما إما وضعية أو عقلية أو طبيعية .

" فاللفظية الوضعية ، مثل دلالة الألفاظ الموضوعة على مدلولاتها ،

---

(١) التعريفات / الجرجاني / ص ١٠٤ ، وينظر أيضًا : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم / جلال الدين السيوطي ت سنة ٩١١هـ / تحقيق : محمد إبراهيم عبادة / ط٠ مكتبة الآداب بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م / ص ١١٨ .

(٢) هو : شمس الدين محمد بن حمزة الفناري المتوفي سنة ٨٣٤هـ .

(٣) الفوائد الفنارية شرح متن إيساغوجي/الفناري/تحقيق: محمد عبد العزيز أحمد الخالدي، ط: دار الكتب العلمية ببيروت– لبنان، ط: الأولى١٤٣٥هـ–٢٠١٤م، ص٢٢.



واللفظية العقلية كدلالة اللفظ على وجود اللافظ ، سواء أكان مهملاً أو مستعملاً، واللفظية الطبيعية كدلالة (أخ) على التوجع ، وغير اللفظية الوضعية كدلالة الدوال الأربع[(١)] على مدلولاتها ، وغير اللفظية العقلية كدلالة المصنوعات على الصانع ، وغير اللفظية الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل"[(٢)] .

والمعتبر عند أهل المنطق هو : الدلالة اللفظية الوضعية ، أي دلالة اللفظ على المعنى ، لأنها :" الطريق المعتاد في تفهيم المعاني وتفهمها من المعلوم أو في نفسه ؛ ولأن الدلالة الطبيعية والعقلية غير منضبطة لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام ، ومع ذلك لا يشمل إلا لمعان قليلة ، بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية ، فإنها العلم بالوضع "[(٣)] .

---

(١) الدوال الأربع هى : الخطوط والعقود والنسب والإشارات ، فهى تدل على معنى بدون استعمال اللفظ ، ولذلك لا تدخل في الدلالة اللفظية . كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم / التهانوى ت سنة ١١٥٨هـ / تحقيق: علي دحروج / ط. مكتبة لبنان – بيروت – ناشرون / ط. الأولى سنة ١٩٩٦م /ج٢/ ص ١٣٧٥ .

(٢) يراجع في ذلك : شرح الكلنبوي في علم المنطق على متن إيساغوجي / الكلنبوي ت سنة ١٢٠٥هـ / تحقيق : جاد الله بسام صالح / ط. دار النور المبين بعمان – الأردن / ط. الأولى سنة ٢٠١٦م / ص ٣٦ ، والكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)/أبو البقاء الحنفي الكفوى ت سنة ١٠٩٤هـ / تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري / ط. مؤسسة الرسالة ببيروت / ط. الأولى سنة ١٩٩٨م / ص ٤٤١ ، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة / السنيكي ت سنة ٩٢٦هـ / تحقيق : د. مازن المبارك/ ط. دار الفكر المعاصر ببيروت / ط. الأولى سنة ١٤١١هـ /ص٧٩ .

(٣) حاشية على الفوائد الفنارية شرح متن إيساغوجي / شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عمر بن مسلم بن خضرت ت سنة ٨٧٥هـ / تحقيق : محمد عبد العزيز أحمد الخالدي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان / ط. الأولى سنة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م / ص٢٠٨ .

والدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى : مطابقية وتضمنية وإلتزامية ، فدلالة المطابقة سميت بذلك :" لمطابقة الدال المدلول ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، ودلالة التضمن سميت بذلك ، لتضمن المعنى لجزء المدلول ، كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق فقط ، ودلالة الالتزام هى : التي تدل على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا ، فدلالة الالتزام سميت بذلك لاستلزام المعنى للمدلول ، مثل دلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة "[١] .

وعلى ذلك فاللزوم أو اللازم في اللغة :" ما يمتنع إنفكاكه عن الشئ[٢]، أو بمعنى التبعية وعدم المفارقة[٣] ، ويطلق كذلك على الثابت والدائم ، وهو ما يلازم ذات الشئ ولا يفارقه ، مع أن فهم حقيقة الشئ وماهيته غير متوقف عليه ، والشئ الذي يلازمه اللازم يسمى الملزوم"[٤] .

واصطلاحًا : " كون الشئ مقتضيًا للآخر ، فالأول يسمى ملزومًا ، والثاني لازمًا ، والنسبة بينهما ملازمة ولزومًا وتلازمًا[٥] ، وكل واحد منهما

---

(١) يراجع في ذلك : شرح إيساغوجي / الكلنبوى / ص ٣٧ ، والفوائد الفنارية / الفناري / ص ٢٥ ، والكليات / الكفوى / ص ٤٤٢ ، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون / القاضي عبدالنبي بن عبد الرسول نكري / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان / ط٠ سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م / ج٢ / ص ٧٥ ٠

(٢) تاج العروس الزبيدي/ ط٠ المطبعة الأميرية/ط٠الثالثة سنة ١٣٠١/ ج٩/ ص ٥٩.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت سنة ٣٩٣هـ/ تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار / ط٠ دار العلم للملايين ببيروت / ط٠ الرابعة سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م /ج٥/ ص ٢٠٢٩ ٠

(٤) التعريفات/ الجرجاني/ص١٩٠، والتوقيف على مهمات التعاريف / عبد الرؤوف المناوي ت سنة ١٠٣١هـ / ط٠ عالم الكتب بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م / ص ٦٥ ٠

(٥) شرح إيساغوجي / الكلنبوي / ص ٣٨ ٠

متعد بنفسه ؛ فإذا استعمل الأول مع (من) فكأنه قيل : امتنع انفكاكه منه ، وإذا استعمل الثاني معه ، فكأنه قيل : ينشأ منه (معنى اللزوم للشئ عدم المفارقة عنه) ، يقال : لزم فلان بيته ، إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره ، ومعنى لزوم شئ عن شئ ، كون الأول ناشئًا عن الثاني وحاصلاً منه ، لا كون حصوله يستلزم حصوله ، وفرق بين اللازم من الشئ ولازم الشئ ، بأن أحدهما علة الآخر في الأول بخلاف الثاني"[(١)] .

واللزوم نوعان : الأول : اللزوم الذهني وهو :" كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره فيه ، فيتحقق الانتقال منه إليه ، كالزوجية للعدد رقم (٢)[(٢)] ، أو هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم في الذهن"[(٣)] .

والثاني : اللزوم الخارجي وهو :" كونه بحيث يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحققه فيه ، ولا يلزم من ذلك الانتقال للذهن ، كوجود النهار لطلوع الشمس ، أو هو : امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم في الخارج، كلزوم الحرارة للنار"[(٤)] .

والدلالة الالتزامية :" دلالة اللفظ على لازم معناه الموضوع له ، كدلالة

---

(١) الكليات / الكفوي / ص ٧٩٥ .

(٢) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية / قطب الدين محمود بن محمد الرازي ت سنة ٧٦٦هـ / تحقيق : محسن بيدارفر / ط. شريعت قم – إيران / ط. الثانية سنة ١٣٨٤هـ / ص ١٥٦ ، والتوقيف / المناوى / ص ٢٨٨ ، ومعجم مقاليد العلوم / السيوطي / ص ١١٨ ، وجامع العلوم / نكرى / ج٣ / ص ١٢٠ .

(٣) البرهان في علم المنطق / الكلنبوى / تحقيق : مشتاق صالح حسين المشاعلي / ط. دار ابن حزم / ط. الأولى سنة ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م / ص ١١٦ .

(٤) المصدر السابق / ص ١١٥ .



الإنسان على الضحك ، ودلالة كثرة الرماد على الكرم ؛ وسميت التزامية ؛ لأن الضحك ليس معنى الإنسان ، ولا جزء معناه ، وإنما هو خارج عن معناه ، لكنه لازم له ، وكذلك الكرم لكثرة الرماد ، فكل ذلك لازم للمعنى الموضوع له "(١) .

فاللزوم العرفي هو : " اصطلاح البيانيين ، لاحتياجهم إلى ذلك في الاستعارة والكناية والتشبيه ، أما المناطقة فإنما يعتبرون اللزوم العقلي "(٢) .

وأما عند أهل اللغة فالمعتبر فيها :" اللزوم الذهني في الجملة ولو بمعرفة القرائن ، ولذا أدرجوا جميع المعاني المجازية الخارجية في المدلولات الالتزامية"(٣) .

ويكفي في دلالة الالتزام أن يكون :" التلازم بين الشيئين في الذهن ، كالتلازم بين الإنسان والضحك ، إذ يلزم من حضور معنى الإنسان ، وهو الحيوان الناطق في الذهن حضور معنى الضحك فيه ، وكالتلازم الذي بين الأسد والشجاعة ، إذ يلزم من تصور معنى الأسد ، وهو الحيوان المفترس تصور معنى الشجاعة"(٤) .

---

(١) شرح إيساغوجي / الكلنبوي / ص ٣٧، والفوائد الفنارية / الفنارى/ ص ٢٥ ، والمنهاج الواضح للبلاغة /حامد عوني/ط٠المكتبة الأزهرية للتراث / ج١/ ص ٤٠، ٤١ ٠

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح / السبكى ت سنة ٧٧٣هـــ / تحقيق د٠ عبد الحميد هنداوي / ط٠ المكتبة العصرية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٣هـــ – ٢٠٠٣م / ج٢ / ص ١١ ٠

(٣) البرهان في علم المنطق / الكلنبوى / ص ١٢٠ ٠

(٤) الفوائد الفنارية / الفناري / ص ٢٧ ، ومغني الطلاب شرح متن إيساغوجي / محمود حسن المغنيسي ت سنة ١٢٢٢هـــ / تحقيق : محمود رمضان البوطي / ط٠ دار الفكر بدمشق / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٤هـــ – ٢٠٠٣م / ص ٢٤ ٠

هذا ، وينقسم اللزوم من حيث الظهور والخفاء إلى ثلاثة أقسام :

(أ) اللزوم الظاهر البين بالمعنى الأخص:" وهو الذي يلزم في تصوره تصور ملزومه معه ، بحيث يجزم العقل بوجود تلازم بينهما ، أي يكون تصور الملزوم وحده كافيًا في تصور اللازم والجزم به ، كدلالة الدخان على النار"[١]. **وهذا القسم أقوى الأقسام من حيث الدلالة وقوة البرهان.**

(ب) اللزوم الظاهر البين بالمعنى الأعم :" وهو أن يتوقف إدراك اللزوم بين الأمرين المتلازمين على تصور كل منهما والتدقيق فيه بتأن وروية كدلالة الممكن على أنه حادث ، فإنك لا تفهم أن الممكنات تلازم صفة الحدوث إلا إذا أمعنت النظر في معنى الإمكان ومعنى الحدوث وتصورت الصلة بينهما "[٢] .

(ج) اللزوم الخفي غير البين: " ويعني عدم وجود ترابط بين القول وملزومه؛ إلا بوجود طرف ثالث أو عامل توسط بينهما ، أي أن التلازم بحد ذاته لا يعد دليلاً ، لأن التلازم هنا يتطلب دليلاً وبرهانًا عليه ، في حين هو يعد جزءًا من أدلة أخرى يكمل بعضها بعضا حين نضم اللازم إليها "[٣] .

ومن هذا نرى أن اللزوم يعني أمرين معلومين بينهما تلازم مطرد ، بحيث إذا تأملت أحدهما تصورت الآخر ، ولا يتم ذلك إلا بعد الاستقراء التام، وهو أن تتبع الحالات والظروف المختلفة كلها لوجود هذين الشيئين ، فنجدهما متلازمين دائمًا كدلالة الدخان على النار .

---

(١) كبرى اليقينيات الكونية / البوطي / ط٠ دار الفكر المعاصر ببيروت – لبنان ، ط٠ دار الفكر بدمشق – سوريا / ط٠ الثامنة سنة ١٩٨٢م / ص ٤٣ ٠

(٢) المصدر السابق / ص ٤٣ ٠

(٣) نفسه / ص ٤٢ ٠



والضابط في الملزوم هنا أن :" يكون في سياقه حرف (لو) ، وبالتالي يكون جملة الشرط أو فعله ، أما الضابط في اللزوم فهو ما يرد فيه حرف (اللام) ، وهو : جواب الشرط كما قال تعالى :﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] ، فالملزوم هنا هو : تعدد آلهة مع المولى تعالى المذكور في الآية، واللزوم هو : الفساد الذي يعتري السموات والأرض ، فاستدل فيه بنفي اللازم البين انتفاؤه ، وهو الفساد على نفي الملزوم الذي هو تعدد الآلهة "[2].

فدلالة اللزوم عرفت بملازمتها ، وتكرر ذلك دون تخلف ، وتم على ذلك الاستقراء ، فتكونت من هذه المقارنة الدائمة رابطة دلالة سارية بينهما.

لكن الدلالة والمعنى في اللازم ليس على معنى واحد ؛ بل تختلف باختلاف العلوم والمعارف .

فاللازم عند النحاة هو:" الذي يطلق على الفعل غير المتعدي ، وهو ما يلزم الفاعل مكتفيًا به نحو : قام ، جلس"[3] .

وعند علماء البديع هو:" المشقة والتضييق على الشاعر أو الناثر ، ويطلق عليه لزوم ما لا يكون ملزومًا"[4] .

---

(١) سورة الأنبياء / من الآية ٢٢ .

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البضاوي) / شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي ت سنة ١٠٦٩هـ / ط. دار صادر ببيروت / ج٧ / ص ٤٥١ .

(٣) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف / عبد الله الجديع العنزي / ط. مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت – لبنان / ط. الثالثة سنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م / ص ١٣٤ .

(٤) ميزان الذهب في صناعة شعر العرب / الهاشمي / تحقيق : علاء الدين عطية / ط. دار البيروتي / ص ١٤٠

أما دلالة اللزوم عند الفقهاء فهى :" أن يكون العقد إذا تحقق وقوعه ، فلا يمكن أن نرفعه بالإطلاق "(١) .

ومدلول اللازم عند أهل المنطق هو :" ما يمتنع فصله وانفكاكه من الشئ ، ويسمى باللازم والملزوم(٢) ، وقد يطلق على المرادف للشئ وما يتبعه ويتعلق به"(٣).

وتناول الأصوليين لمسألة اللازم يختلف عن المناطقة من حيث توسعهم في دلالة الالتزام ، فهم لا يقفون عند نوع محدد من الملازمة ، سواء أكانت شرعية أو عادية أو عرفية ، بل يتناولونها جميعًا ، ولا يتقيدون باللازم البيّن بمعناه الخاص ، أو باللزوم العقلي ، كذلك اللزوم عندهم :" لا يشترط فيه الاحتياج إلى وسيط أو ترابط بين اللازم والملزوم ، بل يتعدى إلى ما لم يكن كذلك ، وقد يكتفون بتصور الملزوم وحده دون اللازم ، أو بتصورهما معًا"(٤) .

وبالتالي نرى أن الأصوليين يتوسعون كثيرًا في تناول هذا الموضوع ؛ إلا أن ما يهمنا هنا في بحث هذه المسألة هو : تعريف المناطقة للزوم ؛ باعتباره الأقرب إلى المصطلحات العقدية .

---

(١) المجلي في شرح قواعد المثلي في صفات الله وأسمائه الحسنى / كاملة الكواري / ط٠ دار ابن حزم / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م / ج١/ ص ١٠٥ ٠

(٢) التعريفات / الجرجاني / ص ٦٦ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم / التهانوني/ ج٣ / ص ١٣٠٤ ، ج٤ / ص ٨٩ ، وشرح القاموس / الزبيدي / ج٩ / ص ٥٩، والتوقيف على مهمات التعاريف / المناوي / ص ٦١٥ ٠

(٣) الكليات / الكفوي / ص ٧٩٦ ٠

(٤) شرح الكوكب المنير / ابن النجار الحنبلي ت سنة ٩٧٢هـ /تحقيق : محمد الزحيلي، ونزيه حماد / ط٠ مكتبة العبيكان/ ط:الثانية سنة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م، ج١ص١٣٠.

المبحث الثالث
القيمة المعرفية لبرهان التلازم

إن العلم بالشئ الذي له سبب خارج لا يحصل إلا عن طريق العلم بسببه ؛ لأن هذا المعلول ما لم يجب لم يوجد ، ووجوبه لا يمكن أن يكون إلا عن طريق علته فقط ؛ لأنه في ذاته ممكن ، وعن طريق علته يحصل الوجوب .

وهذا هو المراد من قولهم :" إن ذوات الأسباب لا تعرف إلا من طريق أسبابها"[١] .

وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في قوله :" إن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب ، فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للمسببات من الأمور بإثبات أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها في الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق"[٢] .

وبحسب التتبع والاستقصاء نجد أن أول من أشار إلى برهان الملازمات في الاستدلال من الخلق إلى الخالق ، والمعروف ببرهان الصديقين هو (الفارابي) ، حيث قال :" لك أن تلحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة ، ولك أن تعرض عنه وتلحظ عالم الوجود المحض ، وتعلم أن لا بد من وجود بالذات ، فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعد ، وإن

---

(١) الشواهد الربوبية / الشيرازي / تحقيق : جلال الدين الآشتياني / ط٠ المركز الجامعي للطباعة والنشر / ط٠ الثانية سنة ١٤٠١هـ / ج٢ / ص ٣٦٣ ، وأيضًا : الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة / الشيرازي / تحقيق : محمد حسين الطباطبائي / ط٠ دار التراث العربي سنة ١٩٨٢م / ص ٣٦٥ .

(٢) الشفاء (الإلهيات) / ابن سينا / ص ٨ .



اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازل ، تعرف بالنزول أن ليس هذا ذاك، وتعرف بالصعود أن هذا هذا "[١] .

وهنا نجد أن الفارابي في بدء كلامه أشار إلى برهان النظم وإتقان الصانع ، وهو استدلال ، من المعلول إلى العلة (برهان إنّ) ، ثم بعد ذلك أشار إلى برهان الملازمات ، ولا يخفى هنا أنه لا يريد بذلك برهان (اللمّ) ؛ لأنه ليس في مقام الاستدلال من العلة إلى المعلول ، بل مراده شبيه اللمّ .

وذكر ابن سينا في كتابه (الشفاء) ، حينما أشار إلى استحالة التوصل إلى معرفة الباري تعالى ببرهان اللم لاستلزامه الدور ، ولا ببرهان الإن ، لأنه لا يفيد في معرفة الذات ، بل للإشارة إلى وجود علة ما ، :" فبرهان الإن يعطي الوجود ، ولا يعطي علة الوجود"[٢] .

أي أن برهان الإن إنما هو :" يخبرنا بوجود علة ما ، فينبئنا بأصل العلة ، أما لماذا وكيف ، وما سبب هذه العلية فلا يعطينا إياها ، فلا بد من الإشارة إلى برهان آخر ، وهو الذي يسمى ببرهان الصديقين"[٣] .

وكذلك ذكره في إثبات الواجب عن طريق برهان الوسط والطرف[٤] ، وتبعًا له أشار الحكماء من بعده إلى هذا البرهان بدون ذكر اسم له ، إلا أنه عرف بهذا الاسم على يد الحكماء المتقدمين ، فمن ناحية القدم تطرق إليه الفارابي ، ولكن لم يذكره تفصيلاً ، بل استدل به الشيخ الرئيس .

---

(١) فصوص الحكم / الفارابي / تحقيق : محمد حسن آل ياسين / ط. انتشارات بيدار قم – إيران / ط. الثانية سنة ١٤٠٥هـ / الفص ١٨ / ص٦٢ ، ٦٣ .

(٢) الحاشية على الإلهيات / الشيرازي / ط. منشورات بيدار قم – إيران / ص ١٧ ، وينظر أيضًا : الإشارات والتنبيهات / ابن سينا / ص ١٠٢ .

(٣) الشفاء (الإلهيات) / ابن سينا / ص ٢١ .

(٤) المصدر السابق / ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .



ومن خلال هذه التقريرات لبرهان الملازمات ، نستطيع القول بأن : برهان الملازمات يعتمد على التحليل العقلي ، فإن الأوسط ليس علة حقيقية للنتيجة ، بل علة تحليلية لها ، فعن طريق التحليل العقلي يجد العقل أن هناك علية وتلازمًا بين الأوسط والأكبر من جهة ، والأصغر والأوسط من جهة أخرى ، فعن طريق ترتيبها تعطينا العلم بثبوت الأصغر للأكبر ، فهو مثل البرهان اللمي في كون الأوسط علة واقعية للنتيجة ، أما شبيه اللم فهو علة واقعية تحليلية للنتيجة ، أي أن الأوسط لازم بيّن للأصغر ، والأكبر بيّن للأوسط .

وعلى ذلك فبرهان الملازمات (شبيه اللمّ) فإنه :" يعطي السبب في الوجود والعقل معًا وثبوت الأوسط للأصغر ، والأكبر للأوسط لذاته بحسب التلازم الذي اكتشفه العقل بينهما في الواقع ، لا لعلة خارجية ، وبالتالي فإن ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة يكون أيضًا لذاته ، فالعقل يكتشف التلازم بين الأكبر والأصغر بتوسط الأوسط ، وإنما يكون الحد الأوسط فيه واسطة في الإثبات ، وواسطة ثبوتية بحسب تحليل العقل واكتشافه لتلك التلازمات ، ولا يلزم من ذلك كونه غير برهان ؛ لانتفاء العلة الخارجية من الأصل ، لأنا إنما نحتاج إلى كون الأوسط في البرهان علة في الخارج لذوات الأسباب فقط"(١) .

برهان التلازم إذن يورث اليقين بالمعنى الأخص(٢) ، كما سبقت الإشارة عند تعريفه ، ويتبقى القدر المتيقن منه هو اللمّ ، وأما الإنّ فإنه لا

---

(١) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٦٠ .

(٢) هناك اشتراك بين اليقين بالمعنى الأعم والمعنى الأخص ، وهو تصديق الخبر على نحو الجزم ؛ بينما هناك عدة امتيازات لليقين بالمعنى الأخص ، ومنها : مطابقته=

يفيد اليقين مطلقًا ، لأنه إما يستلزم الدور ، أو خلاف الفرض ، وأما برهان الملازمات الذي هو شبيه اللم فله قيمة معرفية كبيرة ، باعتباره المستخدم في الاستدلال على الباري تعالى وصفاته ، وذلك لأن الأوسط علة معرفية وتحليلية واقعية للنتيجة ، كما سيأتي فضل بيان لذلك من خلال تطبيقات هذا البرهان في المباحث العقدية ٠



=للواقع ، فيختلف عن الاعتقاد غير المطابق للواقع كيقين أهل العقائد المنحرفة ، وهذا ما يسمى في اصطلاح المناطقة بالجهل المركب ، ومنها : ما يعرف من أسبابه الذاتية ، فلا يكون عن تقليد ، فيختلف عن تقليد العوام ، أما هنا فقد تعلق القطع عن طريق أسبابه ، ومنها : أن يكون ثابتًا وغير متغير ، فالفارق بين اليقين بالمعنى الأخص واليقين بالمعنى الأعم ، هو المطابقة وعن طريق الأسباب والثبات ٠ يراجع في ذلك : شرح المنظومة / السبزواري / تحقيق : حسن حسن زادة آملى / ط٠ منشورات ناب – طهران – إيران / ط٠ الأولى سنة ١٤١٠هـ / ص ٨٨ ، وشرح الشمسية / القزويني / تصحيح : محسن بيدارفر / ط٠ انتشارات بيدار قم – إيران / ابن مطهر الحلى / ط٠ مؤسسة النشر الإسلامي بقم / ط٠ الأولى سنة ١٤١٢هـ / ص ٣٩٤ ، والحاشية على الإلهيات / الشيرازي / ص ١١١ ٠

المبحث الرابع
التعريف بالاستدلال والمغالطة والفرق بينهما

يعتبر الدليل أو الاستدلال هو ما يشكل جوهر اشتغال علم المنطق أو هو أس الاشتغال به .

والمراد بالاستدلال لغة : " طلب الدليل بقصد الوقوف على مطلب من المطالب حسيًا كان أو معنويًا ، وقيل هو : تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء أكان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس ، أو من أحد الأثرين إلى الآخر"(١).

أما في الاصطلاح ، فقد جرى رسم العلماء على إطلاق لفظ الاستدلال للدلالة به على معان متقاربة ، إن لم تكن متطابقة .

فقد عرفه أبو الحسن الأشعري(٢) بقوله : " إن الاستدلال هو النظر والفكرة من المفكر والمتأمل ، وهو الاستشهاد وطلب الشهادة على الغوائب"(٣) .

---

(١) التعريفات / الجرجاني / ص ٦١ .

(٢) هو : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين ، ولد في البصرة سنة ٢٦٠ ه ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم ، وتوفي ببغداد ، ومن كتبه : مقالات الإسلاميين ، الإبانة عن أصول الديانة ، استحسان الخوض في علم الكلام . يراجع في ذلك : الأعلام / الزركلي / ط. دار القلم ببيروت / ط. الخامسة سنة ١٩٨٠م / ج٤ / ص ٢٦٣ ، وتبيين كذب المفترى / ابن عساكر / تعليق الشيخ : محمد زاهد الكوثري / ط. المكتبة الأزهرية للتراث / ط. الأولى سنة ٢٠١٠م / ص ٤٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى / السبكي / ط. دار المعرفة للنشر والتوزيع ببيروت / ط. الثانية / ج٣ / ص ٣٥٢ .

(٣) مقالات الإسلاميين / الأشعري/ ط. دار الشرق ببيروت سنة ١٩٨٧م/ ص ٣١٧ .

أما الرازي[1] فحده بكونه : " ذكر الدلالة بالقول وترتيبها بالفعل ، فكأن ذاكر الدلالة والمتكلم فيها يتكلفها ، ويطلب التوصل إليها من أصل الشرع"[2].

ويرى الباجي[3] في كتابه :(المنهاج) ، أن لفظ الاستدلال إذا أطلق يراد به : " تفكر الناظر في حال المنظور فيه طلبًا للعلم بما هو ناظر فيه ، أو

---

(١) هو : الإمام الكبير شيخ الإسلام ، الأصولي المتكلم المناظر المفسر ، صاحب التصانيف المشهورة في الآفاق ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علي البكري ، القرشي ، الطبرستاني / الرازي المولد ، الملقب فخر الدين ، المعروف بابن الخطيب ، الفقيه الشافعي المذهب، الأشعري العقيدة ، الملقب بالإمام عند علماء الأصول، وتوفي رحمه الله سنة (٦٠٦هـ)٠ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين/ الرازي/ تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد/ ط: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة/ص٥: ٨.

(٢) الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل / فخر الدين الرازي / تحقيق : أحمد حجازي السقا / ط٠ دار الجيل ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٩٩٢م / ص ١٩ ٠

(٣) هو : أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي (٤٠٣ – ٤٧٤هـ = ١٠١٣ – ١٠٨٢م) ، فقيه مالكي ومحدث وقاصٍ وشاعر أندلسي ، له العديد من التصانيف ، منها : الاستيفاء في شرح الموطأ ، والمقتبس من علم مالك بن أنس (ولم يتمه) ، والمهذب ، وإحكام الفصول ، والحدود في أصول الفقه ، والإشارة ، والمنهاج ، وغيرها ٠ يراجع في ذلك : الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، ابن بشكوال ت سنة ٥٧٨هـ /ط٠ دار الكتاب المصري بالقاهرة ودار الكتاب اللبناني ببيروت سنة ١٩٨٩م / ج١ / ص ٣١٧ : ٣٢٠ ، والديباج المذهب / ابن فرحون / ط٠ مطبعة المدينة سنة ١٩٧٢م / ص ٣١٩ ، ومعجم الأدباء / ياقوت حموي / تحقيق : أحمد فريد الرفاعي / ط٠ دار المأمون ومكتبة القراء والثقافة الأدبية / ج١١ / ص ٢٤٦ ، وشذرات الذهب / ابن العماد الحنبلي / ط٠ دار المسيرة ببيروت سنة ١٩٧٩م / ج٣ / ص ٣٤٤ : ٣٤٥، ووفيات الأعيان / ابن خلكان / تحقيق : د/ حسن عباس / ط٠ دار صارد ببيروت سنة ١٣٩٨هـ / ج٢ / ص ٢٧٥ ٠

لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن ، والدليل ما صح أن يرشد إلى المطلوب ، وهو الحجة والبرهان ، والدلالة هى الدليل ، والدال هو الناصب للدليل ، والمستدل هو الطالب للدليل"(١) .

ويعرفه عبد الرحمن حبنكة الميداني(٢) في كتابه : (ضوابط المعرفة)، الاستدلال هو : " استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة، أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم ، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة "(٣) .

وللأصوليين مفهوم للاستدلال ، إذ يطلق عندهم على : " طلب الدليل الشرعي للتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى الحكم الشرعي(٤) .

---

(١) المنهاج في ترتيب الحجاج / الباجي المالكي / تحقيق : د. عبد المجيد تركي / ط. دار الفكر العربي / ص ١١ ، ١٢ .

(٢) هو : عبد الرحمن حسن بن مرزوق بن عرابي بن غنيم حبنكة الميداني ، يعود نسبه لعرب بني خالد (١٣٢٦ – ١٣٩٨هـ = ١٩٠٨ – ١٩٧٨م) عالم سني وفقيه سوري ، تخرج على يديه كبار العلماء في سوريا في العصر الحديث أمثال البوطي ، ومصطفى الخن ، وحسين خطاب ، وشارك في تأسيس رابطة العلماء في سوريا وعين أمينًا عامًا لها ، وانتخب عضوًا للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة عن سوريا خلفًا للشيخ مكي الكتاني، ومن كتبه : العقيدة الإسلامية وأسسها ، الأخلاق الإسلامية وأسسها ، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ، مكايد يهودية عبر التاريخ، ضوابط المعرفة ، وغيرها . أرشيف ملتقى أهل التفسير، المحرم ١٤٣٢هـ – ديسمبر ٢٠١٠/ رابط الموقع : http://tafsir.net ، ورابطة علماء الشام / ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠م / رابط الموقع : www.rocham.org

(٣) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة / عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني / ط. دار العلم بدمشق / ط. الثالثة سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م / ص ١٤٩ .

(٤) أصول الفقه الإسلامي / د. محمد مصطفى شلبي / ط. دار النهضة العربية ببيروت / ط. الثانية سنة ١٩٧٨م / ص ٥٠ .

أما التلمساني[١] فإن الاستدلال عنده لا يكون إلا بطريق التلازم أو التناقض بين الحكمين : " فإن كان بطريق التلازم فهو ثلاثة أقسام : استدلال بالمعلول على العلة ، واستدلال بالعلة على المعلول ، واستدلال بأحد المعلولين على الآخر ، وإن كان بطريق التنافي فهو ثلاثة أقسام أيضًا : تناف بين حكمين وجودًا وعدمًا ، وتناف بينهما وجودًا فقط ، وتناف بينهما عدمًا فقط ، فجميع أقسام الاستدلال ستة "[٢] .

والحاصل من هذه التعاريف أن الاستدلال هو : " كل نص اقترنت عناصره بعلاقات استدلالية ، وحد العلاقة الاستدلالية أنها بنية تربط بين الصور المنطقية لعدد معين من جمل النص "[٣] .

والاستدلال في علم المنطق هو : " فعل أو آلية استنتاج منطقي بناء على فرضية تعتبر صحيحة ، وتسمى النتيجة (اصطلاح) ، وتسمى الاستدلالات الخاطئة بالباطل "[٤] .

---

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشريف الإدريسي التلمساني ، عالم أصولي ، وعالم بلاد المغرب في زمنه من أهل القرن الثامن الهجري ، ولد سنة (٧١٠ – ٧٧١هـ = ١٣١٠ – ١٣٧٠م) مالكي المذهب ، من كتبه : مفتاح الوصول ، شرح جمل الخونجي ، وغيرها . يراجع في ذلك : الأعلام / الزركلي / ص ٣٢٧ ، والدرر الكامنة / الحافظ بن حجر العسقلاني / تحقيق : محمد سيد جاد الحق / ط. دار الكتب الحديثة / ط. الثانية سنة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م / ج٣ / ص ٣٣٠ .

(٢) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول / التلمساني / ط. المكتبة المكية بمكة المكرمة ، ومؤسسة الريان ببيروت / ط. الأولى سنة ١٩٩٨م / ص ٧٣٤ ، وأيضًا : التعريفات / الجرجاني / ص ١٧ .

(٣) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام / طه عبد الرحمن / ط. المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع – البيضاء سنة ١٩٨٧م / ص ٢٨ .

(٤) موقع : jstor.org" istor.org.25 mayo 2019



هذا ، ويتنوع الاستدلال إلى استقرائي ، وهو : الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي ، وينقسم إلى قسمين : استقراء تام ، واستقراء ناقص ، وهو المقصود في علم المنطق ، واستنباطي وهو : أحد أشكال الاستنتاج ، وإنساني وهو : مجال دراسة كيفية قيام الشخص بالاستنتاجات ، وإحصائي وهو : اعتماد الأرقام والرياضيات في الاستنتاج .

فالاستدلال الاستنباطي هو الذي يسمى بالاستدلال المنطقي ، والهدف منه هو : " الوصول إلى نتائج أو معرفة جديدة بالاعتماد على معلومات وفروض متاحة تتم عملية معالجة لها ، ويتكون من أدلة ونتيجة ، أما بالنسبة للأدلة والمعلومات فإنها يتم تقديمها حتى يمكن إثبات قضية مطروحة ، ويطلق عليها الدليل أو المقدمة ، أما النتيجة فهى التي يتم الوصول لها عن طريق معالجة الأدلة والمعلومات ، ويطلق عليها كذلك مدلول عليها ، وينقسم الاستدلال الاستنباطي إلى الشرطي ، والقضايا المتقابلة ، والعكس المستوى ، والحملي "(١) .

ويمكن تعريف الاستدلال الاستقرائي بأنه : " عبارة عن الطريقة المتبعة في التفكير ، بحيث يمكن النظر للعموم من القواعد ، باعتبارها تقدم جزءًا من الأدلة ، مع اعتبار أنها ليست تأكيدًا كاملاً ، بحيث يمكن من خلاله التوصل إلى استنتاج"(٢).

والاستدلال التمثيلي تعد دلالته في اعتباره : " مجموعة من القواعد العامة والاختصارات المعرفية ، حيث يمكن التعامل معها في الوقت الذي

---

(١) موقع : سبتمبر ٢٠١٩ britannica.com.6

(٢) موقع : ديسمبر ٢٠١٩ thes.bncf.flrenze.sbn.it.10



يجب فيه على الإنسان أن يتخذ القرار مع قلة المعلومات والوقت للقدرة على اتخاذ القرار ؛ وتعد مهمة الاستدلال التمثيلي هى اتخاذ القرار بشكل أسرع ، مع الوضع في الاعتبار أن الاستدلال التمثيلي ليست توقعاته دائمًا على صواب ، وهو يعد عملية تلقائية معرفية تستخدم بشكل تلقائي في المواقف التي تستدعي صناعة القرارات "(١) .

وأما بالنسبة للاستدلال السببي فإنه : " العملية التي يتحدد على أثرها مدى التأثير المستقل والتأثير الفعلي لظاهرة معينة ، باعتبارها جزءًا من نظام أكبر ، ويعد الاختلاف الأساسي بين استدلال الارتباط والاستدلال السببي ؛ في أن الاستدلال السببي يقدم تحليل لاستجابة متغيرة التأثير ، وعندما يحدث تغيير بسبب متغير التأثير ، يسمى علم بيان السبب في حدوث الأشياء "(٢) .

وعند دراسة الاستدلال السببي يتبين أنها : تتم على نطاق جميع العلوم، وذلك لانتشار عدة ابتكارات من أجل أن يتم التطوير والتنفيذ تبعًا لمنهجية تم تصميمها تحدد السببية ، والمناهج الخاصة بالاستدلال السببي فهى مناهج تقبل التطبيق في كل تخصص علمي .

وبالإضافة إلى ما تقدم ؛ فإن هناك ما يسمى بالاستدلال التراكمي ، وهو : " سلسلة من القياسات الحملية ، يكون فيها محمول المقدمة الأولى موضوعًا للمقدمة الثانية ، وهكذا ، وتكون النتيجة مكونة من موضوع

---

(١) Rules of Inference Detailed w /istep- by- step 7 Examples - in ferences and concluions .

(٢) أنواع الاستدلال وقواعد استخدامها / كتابة nessrin - 9 سبتمبر ٢٠٢١ Almrsal.com

المقدمة الأولى ومحمول المقدمة الأخيرة مثل أ هى ب ، ب هى ج ، ج هى د ، إذًا أ هى د "[1] .

وهناك ما يعرف بالاستدلال بالمحال ، وهو ما يرادف برهان الخلف[2]، ويستعمله أرسطو[3] أحيانًا لرد مشكلة إلى أخرى .

– وأما بالنسبة لقواعد استخدام الاستدلال وعناصره ، فإننا نرى أن القواعد الاستدلالية هى :" أنموذج منطقي أو دليل يتكون من مقدمات أو فرضيات ، ويصل إلى نتيجة ، الحجة الصحيحة هى عندما يكون الاستنتاج صحيحًا ، وتسمى الحجة غير الصالحة مغالطة ، وأما عناصر الاستدلال فهما : الأدلة التي تؤدي إلى النتيجة ، وعندما يستنتج القارئ ' فإنه يتجاوز تفاصيل السطح ، ليرى معاني أخرى توحي بها التفاصيل أو تدل عليها (غير مذكورة) ، وعندما لا يتم ذكر معاني الكلمات بوضوح في سياق النص ، فقد

---

(١) المعجم الفلسفي / مجمع اللغة العربية / ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م / ص ٩ .

(٢) برهان الخلف : Reduction a l`Absurde ، أو التدليل بالأضداد ، شكل من أشكال البرهان غير المباشر ، ويعرف أيضًا باسم البرهان المؤدي إلى المحال ، أو التوصل إلى نتائج تتناقض تناقضًا منطقيًا مع وقائع البرهان ، هذا التناقض في الوقائع الأصلية غير ممكن ، إلا إذا كانت وقائع البرهان كاذبة . الموسوعة الفلسفية / روزنتال/ ص ٨٢ .

(٣) هو : (٣٨٤ : ٣٢٢ ق .م) ابن نيقوما خوس ، طبيب أمينتاس الثاني ملك مقدونيا ، ولد ببلدة اسطاغيرا شمالي اليونان ، وفي السابعة عشرة رحل إلى أثينا تلميذًا بأكاديمية أفلاطون نحو ٣٦٧ ق.م ، ولفت إليه نظر أستاذه فلقبه بالعقل لشدة ذكائه ، والقراء لسعة إطلاعه . الموسوعة الفلسفية / د. الحفني / ص ٣٥ ، ٣٦ .

تكون ضمنية ، أي مقترحة أو تم التلميح إليها ، وعندما تكون المعاني ضمنية يمكن الاستدلال عليها "[١] .

هذا ، ويتنوع النص الاستدلالي من حيث ترتيب صوره إلى قسمين :" القسم التدرجي الذي تكون فيه النتيجة مسبوقة بالمقدمات ، والقسم التقهقري وهو ما كان بخلاف الأول .

أما من حيث الذكر والحذف فهناك القسم الإظهاري الذي تذكر فيه جميع الصور المنطقية المشكلة له ، وهناك القسم الإضماري ، وهو ما طويت وأضمرت فيه بعض هذه الصور .

ومن حيث القيمة المنطقية نجد الصنف البرهاني ، وهو ما كانت علاقاته الاستدلالية قابلة للحساب الآلي ، ونجد أخيرًا الصنف الحجاجي الذي تأبى العلاقات فيه الخضوع للحساب الصورى المجرد "[٢] .

من خلال هذه المعطيات والتحديدات مجتمعة ، يتضح أن جوهر الاستدلال عمل انتقالي استنتاجي ، حيث يتخذ من القضايا المعلومة منطلقاً بغية تحصيل قضايا أخرى كانت مجهولة قبل الطلب ؛ بل قد تكون معلومة لدى المستدل فيريد إثباتها استدلالاً ، ومعلوم القضايا أو الشواهد يطلق عليه في الاصطلاح المنطقي مقدمة ، ومجهول القضايا أو الغوائب يسمى بالتالي أو النتيجة ، وعليه يلزم في كل نظر واستدلال وجود معلوم (الشاهد) ،

---

(١) أنواع الاستدلال وقواعد استخدامها / نسرين / المرسال/ مقال بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢١م .

(٢) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام / طه عبد الرحمن / ص ٢٨ ، ٢٩ .

ومجهول (الغائب) ، والناظر المستدل :" إنما يطلب باستدلاله علم ما لم يعلم ، بأن يرده إلى علم ، وينتزع حكمه منه "[1] .

وبناء على ما ذكر يتبين أن قوام الفعل الاستدلالي أمور ثلاثة أساسية هى :" (أ)- طرفا العملية الاستدلالية وهما : المقدمة كمعلوم وشاهد ، ثم النتيجة كمجهول وغائب ، (ب)_ النقلة الذهنية المقومة للعملية الاستدلالية ، حيث تكون المقدمات مصدر هذه النقلة ، وتكون النتيجة مقصدها ، (ج) – اقتران المقدمات بالنتيجة ، وترتب هذه الأخيرة على الأولى بموجب علاقة استدلالية موجهة تتخذ صورة لزومية ؛ بمعنى أن النتيجة تلزم عن المقدمات، أو أن المدلول لازم عن الدال "[2] .

ومن خلال هذه التحديدات يتبين لنا : أن الاستدلال البرهاني يتصف بالخصائص التالية :

"(أ) التواطؤ ، ومقتضاه أن الاستدلال البرهاني يتوسل بألفاظ تدل على معانيها بوجه واحد وخال من اللبس والاحتمال ، كما يتوسل بقواعد ذات إفادة إجرائية واحدة .

(ب) الصورية ، ومقتضاها أن العناصر المكونة للبرهان هى عبارة عن صيغ وأشكال لا علاقة لها بالمضامين ، أو هى عبارة عن صور فارغة من المحمولات الدلالية .

---

(١) إحياء علوم الدين / الغزالي / ط. مطبعة لجنة نشر الثقافة الإسلامية سنة ١٣٥٦هـ / ج١ / ص ٤٤ .

(٢) مفهوم الاستدلال / د. إدريس غازي / مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة / الرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية – مقال بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥م ، وهو مقال منشور بمجلة الغنية / العدد ٨/٧ .

(ج) القطعية ، بمعنى أن النتائج الحاصلة منه تبقى ملزمة للجميع ، ولا تستدعي التردد والاحتمال ، مبناها على التواطؤ والصورية القاطعي لأسباب الاختلاف والظن .

(د) الحسابية ، بمعنى أن في الإمكان إقصاء المستدل الإنساني إقصاءً كليًا ، واستبدال آلة مجردة به تقوم بحساب المتوالية الاستدلالية البرهانية ، أي من صفة البرهان إمكان التحويل إلى توابع رياضية صرفة "[١] .

وهكذا ، يتضح أن البرهان بنية استدلالية مستقلة ، تقطع الصلة بالمجال التداولي وإن كانت منبثقة عنه .

- وأما بالنسبة للمغالطة فأرى إدراكًا من لكي تتحقق الفائدة المرجوة من المنطق ، ينبغي أن يقف الدارسين على مواضع التلبيسات والمغالطات التي تعوق عمل العقل في التفكير ، بل وتقوده إلى الوقوع في الخطأ ، فضلاً عن استشعاره الأثر السلبي الذي تخلفه المغالطات على بناء المعرفة الدينية والفلسفية على حد سواء ، ومن ثم كان التحذير منها ببيان صورها أحد الأسباب المهمة التي دفعت البعض إلى التأليف في المنطق ، وهو ما يعكس الإحساس بالمسئولية المزدوجة التي تقع على عاتق العلماء وتجاه الآخرين ، سواء من جانب الاعتراف بالأخطاء التي قد تعرض لهم في التفكير ، والكشف عن حقيقتها وأسبابها وطرق تصحيحها من جانب آخر .

" ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى دراسة المغالطات المنطقية والتحصن ضدها ، وكذلك طرق تصحيحها ، كما تتجلى أهمية الوقوف على المغالطات المنطقية كونها تمكننا من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم ، ويكون

---

(١) مسألة الدليل / طه عبد الرحمن / مجلة المناظرة – العدد الثالث / ص ٩٨ ،٩٩ ، وينظر له أيضًا : في أصول الحوار / ص ٥٧ .

الدارس والمتعلم لها كالطبيب في تعلمه للسموم وخواصها ، بهدف الاحتراز منها ومداواة من يتناولها ، كما أن الدارس لها تتكون لديه ملكة مغالطة المغالط بمثل طريقته ، فيكون ذلك أدعى لردعه وتبكيته وبيان تهافت طريقته"[١] .

فالمغالطة هى أنه :" لا يوجد سبب لقبول الحجج ، ما لم يعتقد المرء مسبقًا بالاستنتاج ، أو أن الحجج لا تقدم أي أساس مستقل أو دليل على الاستنتاج"[٢] .

وترتبط مغالطة المصادرة على المطلوب[٣] ارتباطًا وثيقًا بالاستدلال الدائري[٤] ، وتشير الاثنتان في الاستخدام الحديث عمومًا إلى نفس الشئ ٠

---

(١) المغالطات المنطقية (رؤية لابن حزم الأندلسي دراسة تحليلية) / د٠ عادل أمين حافظ / مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة / المجلد الثالث ، العدد الأول – يناير سنة ٢٠١٦م / ص ١ ٠

(٢) موسوعة بريتانيكا (باللغة الانجليزية) تشيشولم هيو /ط٠ مطبعة جامعة كامبريدج / ط٠ ١١ سنة ١٩١١م / ج٦ /ص ٣٨٩ ٠

(٣) المصادرة على المطلوب : وضع القضية التي تريد البرهنة عليها في إحدى مقدمات الاستدلال بشكل صريح أو ضمني ، وأنت بذلك تحول النتيجة مقدمة ، وتجعل المشكلة حلاً ، وتجعل الدعوى دليلاً ، وهو ضرب من الحجة الدائرية ، كقولك : الإنسان بشر ، وكل بشر ضحاك ، ينتج أن الإنسان ضحاك ، فالكبرى هاهنا والمطلوب شئ واحد ٠ المغالطات المنطقية / د٠ عادل مصطفى / ط٠المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ٢٠٠٧م / ص ٢٥ ٠

(٤) الاستدلال الدائري : يعرف أيضًا باسم المنطق الدائري ، وهو مغالطة منطقية يبدأ فيها الاستدلال بما يحاول استنتاجه ، وهو ليس مغالطة رسمية ؛ بل هو خلل واقعي في الحجة المطروحة ، حيث تكون الحجج بحاجة إلى إثبات أو دليل بقدر النتيجة المطلوبة ، ونتيجة لذلك تفشل الحجة في إثبات المطلوب منها ٠ موسوعة بريتانيكا / ج٦ / ص ٣٩٠ ٠

وقد ذكر الجرجاني في التعريفات :" أن المغالطة هى قياس فاسد ، إما من جهة الصورة ، أو من جهة المادة "[١] .

وقيل المغالطة مركبة من مقدمات شبيهة بالحق ، ولا يكون حقًا ، ويسمى سفسطة[٢] أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة ، بينما المظنونات هى القضايا التي يحكم فيها حكمًا راجحًا مع تجويز نقيضه ، والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة .

ومن هذا المنطلق يسمى الفارابي الشخص البارع في التغليط بالسوفسطائي ، ويرى أن السفسطة تشمل الأمور المغالطة وما يضاف إليها ، ويصرح في هذا الشأن قائلاً : " هذه القوة إنما تحصل بأن يكون للإنسان القدرة على التمويه بالقول ، وعلى مغالطة السامع بالأمور التي توهم أن الذي يسمعه حق ، أو بحيث لا يمكنه دفعه"[٣] .

وعلاوة على ذلك يطرح الفارابي مشكلة المنزلة المعرفية والأنطولوجية[٤] التي يحتلها علم المنطق على النحو التالي :" صناعة المنطق

---

(١) التعريفات / الجرجاني / ص ١١٤ .

(٢) يطلق لفظ السفسطة عنوانًا على المغالطة والجدل العقيم ، واللعب بالألفاظ ، وإخفاء الحقيقة ، مما أدى بأفلاطون وأرسطو أن يشنوا عليهم حربًا دعائية ضدهم ، ومن أشهر رجالهم بروتاجوراس ، ومعاصره جورجياس المتوفى عام ٣٨٠ ق٠م ، وبالجملة فهم الذين شكوا في وجود الحقائق ٠ الفصل في الملل والنحل / ابن حزم / ط٠ دار المعرفة ببيروت / ط٠ الثانية سنة ١٩٧٥م / ج١ / ص ٤٣ : ٤٥ ، والموسوعة الفلسفية / د٠ الحفني / ص٢٤٩ .

(٣) الألفاظ المستعملة في المنطق / الفارابي / تحقيق : محسن مهدي / ط٠ دار المشرق ببيروت / ط٠ الثالثة سنة ١٩٨٦م / ص ١٠٨ .

(٤) أنطولوجيا : تقال على الموجود من حيث هو كذلك ، فتعم جميع الموجودات ، فهى قسم من أقسام ما بعد الطبيعة ، وفي الفلسفة المعاصرة هى علم الموجود من حيث هو موجود ٠ المعجم الفلسفي / د٠ مراد وهبه / ص ١١٤ .

ليست ننظر فيها على أنها أحد الموجودات ، لكن على أنها آلة نتوصل بها إلى معرفة الموجودات ، فنأخذها كأنها شئ آخر خارجة عن الموجودات ، وعلى أنها آلة لمعرفة الموجودات"(١) .

ومن هنا يرفض الفارابي أن تكون هذه الصناعة المنطقية جزءًا من الفلسفة ، وأن تظل مجرد مقدمة لكل علم ، ويرى أنها آلة يقوى بها الإنسان على معرفة الموجودات ، وصناعة قائمة بنفسها ، وليست جزءًا لصناعة أخرى ، ولا أنها آلة وجزء منها .

وعلى ذلك فالمغالطة هى :" استخدام الاستدلال والتفكير غير الصحيح أو الأفعال الخاطئة في التعليل وبناء الحجة ، وقد تكون المغالطة خادعة من خلال الظهور بشكل أفضل مما هى عليه في الواقع ، يتم طرح بعض المغالطات عن قصد للمناورة في النقاش أو لإقناع العامة بواسطة الخداع والتضليل ، وأيضًا يتم طرح بعض المغالطات من قبل الآخرين بشكل غير مقصود بسبب الإهمال أو الجهل ، تعتمد صحة الحجج القانونية على السياق الذي يتم فيه طرح الحجج "(٢) .

وأما عن التأريخ للمغالطات المنطقية ؛ فإننا نجد أن للمغالطات تاريخاً ممتدًا منذ أبد الدهر حتى يومنا هذا ، فبالطبع الجميع يفكر ، لكن ليس الجميع يحسن التفكير ، أو على الأقل أصبح التفكير الهادف آخر ما يعتد به ، وكما

---

(١) الحروف / الفارابي / تحقيق : محسن مهدي / ط. دار المشرق ببيروت / ط. الثانية سنة ١٩٩٠م / ص ٦٦ ، ٦٧ .

)2 (Me uffe Is,garssen , Bart van Eemeten, frans Bert (2009).



قال شوبنهاور[١] في كتابه : (فن أن تكون دائمًا على صواب) : " القليل من الناس يحسنون التفكير ، لكن الجميع يريد أن يمتلك آراء "[٢] .

ويعتبر أرسطو أول من قام بترتيب الأخطاء المنطقية بشكل منهجي في قائمة ، حيث إن القدرة على دحض حجة الخصم هى إحدى الطرق للفوز بالنقاش .

لقد حدد أرسطو في كتاب بعنوان : (تفنيد السوفسطائية) ، ثلاثة عشر مغالطة ، قسمها إلى نوعين رئيسين هما : " المغالطات اللغوية والمغالطات غير اللغوية ، بعضها يعتمد على اللغة ، والأخرى لا تعتمد على اللغة ، وتسمى مغالطات لفظية ومغالطات مادية على التوالي ، المغالطة المادية هى خطأ مادي فيما يتحدث عن الشخص ، في حين أن المغالطة اللفظية هى خطأ في كيفية طرح النقاش"[٣] .

والمغـــالطـــات اللفظية هى :" التي يتم بموجبها حسم النقاش باستخدام

---

(١) هو Arthur schopenhauer ، فيلسوف ألماني (١٧٨٨ – ١٨٦٠م) ، من أشهر أعماله كتاب : العالم إرادة وفكر الصادر عام ١٨١٨م ، بنى أفكاره على الفلسفة المثالية المتعالية لكانط ، فتبنى نظامًا ما ورائيًا وأخلاقيا إلحاديًا يرفض الأفكار المعاصرة التي سادت في عهد الفلسفة المثالية الألمانية ، وكان من أوائل المفكرين الغربيين الذين شاركوا التعاليم والعقائد البارزة في الفلسفة الهندية ، مثل الزهد وإنكار الذات ، وصنفت أعماله بأنها التجسيد الأمثل للتشاؤمية الفلسفية . مذاهب فكرية معاصرة (عرض ونقد) / د . محمود مزروعة / ط. مكتبة كنوز المعرفة بجدة – السعودية / ط. الثانية سنة ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م/ص١٨٩: ٢٠٧.

(٢) الجدل المرائي (فن أن تكون دائمًا على صواب) / أرتور شوبنهاور / ترجمة د. رضوان العصبة / تقديم د. حسن الباهي / ط. منشورات دار الأمان بالرباط / ط. الأولى سنة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م / ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ .

(3) Bert , ؛ Bart , Garssen ؛ Frans , van Eemeren Meuffels (2009) 978 – ISBN , p 2. .

كلمات غير لائقة أو غامضة"[١] .

هذا ، وتتنوع المغالطات المنطقية إلى أنواع كثيرة ، منها :" مغالطة الاحتكام إلى الجهل ، والاحتكام إلى الأغلبية ، والاستدلال الدائري ، والتعميم، وتجاهل المطلوب ، والشخصنة ، والاحتكام إلى السلطة ، واستدرار العطف ، والاحتكام إلى العامة ، أو القوة ، أو النتائج ، أو القسمة الثنائية ، أو إغفال الاستثناءات ، أو الاهتمام بالتأبيد دون التفنيد ..."[٢] .

ويمكن تصنيف المغالطات أو تقسيمها إلى مغالطات صورية وغير صورية ، فالمغالطات الصورية هى : " مغالطة يمكن ملاحظتها في تكوين حجة المتكلم[٣] ، وذلك مثل مغالطة المقدمات والشروط الأربعة ، والقياس الباطل ، ومغالطة الوسط غير المستغرق"[٤] .

والمغالطة غير الصورية هى : " مغالطات باطلة لأسباب أخرى لا تتعلق بالتركيب ، وعادة ما تتطلب فحصًا لمحتوى الحجة ، وذلك مثل التوسل بالوسط ، ومغالطة الاستمرارية ، والارتباط الملغي ، والتشكيك من خلال صعوبة الفهم ، والعد المزدوج ، والالتباس اللفظي ، ومغالطة التفكيك، والإسناد الزائف ، أو التوسل بالمرجعية ، أو التكافؤ الكاذب ، أو الإثبات بالتأكيد "[٥] .

وتوجد حالة خاصة تسمى المغالطة الرياضية ، وهى : " طرح برهان

---

(1) Aristoles original 13 Fallaciec " The Non, 2018 .

(٢) المغالطات المنطقية / د. عادل مصطفى / ص ١٥٣ : ١٦٢ .

(3)Cohen , Garl (2005)؛Copi , Lrving M pearson (12-ط) .p.125 .

(4) HARRYJ . GEANSLER , the ATO zof logic ردمك (2010:p.74).

(5) Woods , john (2004) Applied logic series p.3 p 31/32.



رياضي غير صحيح عمدًا ، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب خطأ واضح يتم إخفاءه بطريقة ما ، وعادة ما تتم صياغة المغالطات الرياضية وعرضها لأغراض تعليمية ، وعادة ما تكون بشكل برهاني رياضي خاطئ بسبب التناقضات الواضحة فيه "[١] .

وقد يتم ارتكاب بعض المغالطات الموضحة سابقًا في سياق القياس ، وذلك عندما تكون المغالطات الرياضية عبارة عن : " أخطاء خفية في تسلسل الاستدلال ، وتؤدي إلى برهان رياضي غير صحيح ، فإن المغالطات في القياس هى عبارة عن قفزات استدلالية لا مبرر لها في عملية استقراء البيانات الأولية "[٢] .

وأحيانًا يستخدم المتحدث أو الكاتب مغالطة عن قصد ، ويحدث ذلك ضمن أي سياق ، بما في ذلك :" النقاش الأكاديمي ، أو المحادثة بين الأصدقاء ، أو الخطاب السياسي ، أو الإعلان ، أو الأغراض الكوميدية[٣] بحيث يستخدم المتحدث استنتاجًا مضللاً لمحاولة إقناع المستمع أو القارئ بأن الاستنتاج صحيح عن طريق وسائل أخرى غير تقديم الأدلة ذات الصلة"[٤] .

ومن هنا نرى أن تفنيد المغالطات المنطقية صار علمًا يدرس في بلاد كثيرة كفرع من فروع المنطق ، يسمونه المنطق العملي أو التطبيقي Practical Logic ، أو المنطق غير الصوري Informal logic ، وهو

---

(1) Dahlman , Christian ؛ Bustmente , Thomas Argument Txpes and fall acies , czolsl 97-8-3x , 15 Biv . ص .

(2) Kornprost , Markus (2001) Journal of Inter national studies ,36 :29-49

(3) Meho , Lokman 1. (2001) (pdf) , physics world , January :32 – 36.

(4)Rilex , (2007) Jensen , Michael (15-25) .

مختلف عن نوع آخر من المنطق اسمه المنطق الصوري الرسمي Formal Logic وترجع أهمية هذا الفرع من العلم وأهمية دراسته إلى أنه مفيد في الحياة العملية ، في محاورة النظراء والخصوم ، وفي فهم الحوار بين خصمين ، ومعرفة أيهما صادق وأيهما يغالط .

هذا ، وأسماء المغالطات ليست معيارية ولا متفق عليها ، لا بالعربية ولا بالإنجليزية ، ولذلك آثرنا أن نذكر هذه المغالطات بالأسماء التي نرى أنها تعبر عن موضوعها بدقة ، أو أقرب ما يكون من ذلك .

والخلاصة مما ذكر ، أن المغالطة هى : استدلال يبدو في الظاهر متماسكًا من حيث بنيته المنطقية ، وظنيًا على مستوى مقدماته ونتائجه ، ولكنه فاسد صورة ومادة ، شكلاً ومضمونًا ، لأنه لا يقوم إلا على مقدمات كاذبة ، وبناء مختلاً ، ونتائج مضللة ، بغاية التغليط ، فيكون شبيهًا حسب أرسطو بأشياء صنعت من رصاص أو قصدير ، فتبدو قضية ، أو صنعت من معدن أصفر ، فتبدو ذهبية ، أو على حد قول أرسطو :" وتكون خصامية الحجج التي تؤدي إلى نتائج أو هكذا تبدو انطلاقًا من مقدمات احتمالية في الظاهر ، ولكنها ليست كذلك في الحقيقة "(١) .



(١) الفلسفة في مواجهة عنف المغالطة / شكري مليكة / بحوث في تاريخ الفكر الفلسفي Philosophie . ص ٢ ، ٣ .

الفصل الثاني
الاستدلال ببرهان التلازم
على بعض مسائل العقيدة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: التلازم البرهاني والوجداني في الاستدلال العقدي القرآني.

المبحث الثاني: الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الواجب.

المبحث الثالث: الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الصفات.

المبحث الرابع: الاستدلال ببرهان التلازم على أمر النبوة والمعاد.

المبحث الأول
التلازم البرهاني والوجداني في الاستدلال العقدي القرآني

إن قدرة اللغة العربية وقوتها تكمن من خلال قدرتها الذاتية على التواصل ، فاللغة في المتعارف عليه هى عبارة المتكلم عن مقصوده ، وهى فعل لساني ، فلا بد أن :" تصبح ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان ، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم ، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني من غير تكلف ألفاظ "(١) .

فالتواصل اللغوي هو :" الطريقة التي تنتقل الأفكار والمعاني بواسطتها بين الأفراد بقصد التفاعل ، والتأثير المعرفي أو الوجداني بينهم ، أو تبادل الخبرات والأفكار بينهم "(٢) .

ومن أهم وظائف التواصل اللغوي هو :" الوظيفة الإفهامية ، أو الإفهام التام للكلام بين المرسل (المتكلم) ، والمرسل إليه (المخاطب) ، وهذه الوظيفة تكمن في اللغة ومفرداتها وأسلوبها في التعبير وخصائصها "(٣) .

وأحد وسائل الإفهام التام وإيصال مراد المتكلم إلى المخاطب بشكل تام هو اللزوم ، إذ إن اللزوم هو أسلوب أو طريقة نابعة وكامنة في أصل اللغة ، والذي يعطيها القدرة على التواصل ويمنحها صفة اللغة التي تحمل مقومات

---

(١) المقدمة / ابن خلدون / ط٠ دار القلم ببيروت سنة ١٩٨٤م / ص ٥٤٦ .
(٢) اللغة والتواصل/عبد الجليل مرتاض/ط: دار هومة بالجزائر سنة٢٠٠٣م/ ص٧٨ .
(٣) استراتيجية التواصل اللغوي في تعليم وتعلم اللغة العربية (دراسة تداولية) / الطيب شيباني/رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – كلية الآداب واللغات بالجزائر سنة ٢٠١٠م/ص٧ .

التواصل اللغوي النابعة من ذات اللغة(١) .

والقرآن الكريم نزل بلغة العرب ، وقد عرفنا من خصائص اللغة العربية ، استعمال اللزوم للتواصل اللغوي ، والقرآن الكريم كتاب إلهي يخاطب الناس جميعًا ، فالتواصل بين الله والعباد يكون عن طريق القرآن الكريم الذي هو باللغة العربية ، فإيصال كامل المعنى للعباد يعد من أهم مقاصد وغايات القرآن الكريم ، ولا يصل المعنى الكامل إلا بتفعيل دلالة الالتزام أو اللزوم ، ومن هنا فإن القرآن الكريم استعمل اللزوم في إيصال المعنى للمتلقي والشواهد على ذلك كثيرة ، أكتفي ببعضها فأقول : إن قول الله تعالى :﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ۖ ﴾(٢) ، فالمحاسبة مشتقة من الحساب وهو العد ، فمعنى يحاسبكم في أصل اللغة : يعده عليكم(٣) ، إلا أنه شاع إطلاقه على لازم المعنى ، وهو المؤاخذة والمجازاة .

فلفظ الحساب يدل على معنى الحساب والعد ، ويلازم هذا المعنى معنى آخر ، وهو المؤاخذة والمجازاة ، فمن خلال لزوم معنى المؤاخذة لمعنى الحساب وصل مقصود القرآن كاملاً للمخاطب والمكلفين ، وعن طريق اللزوم تم التواصل اللغوي بتمامه ، وهو إيصال جميع المعاني المقصودة من الكلام .

---

(١) اللزوم وأثره في التواصل اللغوي / أحمد حازم الكساب / ص١٩٣ .
Suleyman Demirel Universitlesi ilahiyat Fakultesi Dergisi Yi1: 2020/ 1,say 1 : 44 Review of the faculty of Divinity , of suieyman Demirel year : 2020/ 1, Number : 44 .

(٢) سورة البقرة / من الآية ٢٨٤ .

(٣) الصحاح / الجوهري / ج١ / ص ١٠٩ .



ويوضح ما سبق قوله تعالى : ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾[1]. "حيث أراد المعنى وهو الحساب والعد ، ولازمه هو المؤاخذة، ويبينه هنا قوله تعالى : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[2]"[3].

وكذلك قوله تعالى :﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾[4] ، فهذه الأولية في الوجود تقتضي أن :" تثبت لله جميع صفات الكمالات اقتضاءً عقليًا بطريق الالتزام البين بالمعنى الأعم ، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه وتصوره الجزم بالملازمة بينهما"[5] .

فكلمة الأول ودلالتها اللغوية الوضعية حصل معنى أن الله تعالى هو الأزلي ، فالمخاطب فهم هذا المعنى فقط ، ومن لوازم الأزلية إثبات صفات الكمال ، فأضيف للمتكلم هذه المعاني عن طريق الالتزام ، وحصل التواصل التام .

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[6]، فإن قوله :(فإن الله غفور رحيم) : هو : " الواقع في جواب الشرط ، دال عن طريق دلالة الالتزام على أن الله يغفر لعباده إن هم عفوا وصفحوا وغفروا ، مع أن هذا المعنى المذكور غير مدلول عليه بمنطوق

---

(١) سورة الشعراء / الآية ١١٣ .

(٢) سورة البقرة / من الآية ٢٨٤ .

(٣) التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي اليمني ت سنة ١٢٥٠هـ / ط. دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب – دمشق ، بيروت / ط. الأولى سنة ١٤١٤هـ /ج١/ ص ٣٥٠ .

(٤) سورة الحديد / من الآية ٣ .

(٥) التحرير والتنوير / ابن عاشور / ج٢٧ / ص ٣٦١ .

(٦) سورة التغابن / من الآية ١٤ .



اللفظ ، ولكن يلزم من كون الله غفورًا رحيمًا ، أن يكافئ أهل العفو والصفح والمغفرة بالرحمة والغفران ، ولذلك حصل الاكتفاء في جواب الشرط بذكر هذين الوصفين فقط ، دون التصريح بلازمهما"(١) .

ومن هنا نرى أن القرآن الكريم استعمل اللزوم في إيصال كل المعاني بأقل ألفاظ وبأجمل الأساليب ، وهذا اللزوم ينطوي على المعاني الكثيرة ، كما أن اللزوم له أثر كبير في التواصل من حيث أداء المعنى بتمامه وإيصال مقصود المتكلم ، وقطع الفهم الخاطئ من قبل المخاطب لكلام المتكلم ، فيبقى في حيرة ويلجأ إلى التأويل إذ لم يتفهم لوازم المعنى .

والمتأمل في القرآن الكريم يجد نفسه متصورًا لمعانيه المتنوعة ، ولعل الضابط بين المفكرين يتفاوت حسب المناهج العقلية التي يتخذونها سبلاً لهم في التفكر في الآيات القرآنية ، فيشير الرازي في تفسيره إلى أن :" القوة الفكرية تأخذ المعارف العقلية فتؤلفها تأليفاً ، فتستنتج من تأليفها علمًا بمجهول"(٢) .

وعليه تكون الدلالات منهجية لتأليف المعاني التي تنمي هذه القوة الفكرية ، وتشكل معارف عقلية ، لتنسج ما يؤدي إلى العلم بكل ما يوصل الإنسان إلى الاعتقاد بما علم .

هذا ، ولقد أشار القرآن الكريم إلى الدلالات المباشرة على صفات الذات والفعل ، ففي مجال الإشارة إلى إثبات صفات الذات ، أخبر القرآن

---

(١) الكشاف / الزمخشري / ج٤/ ص ٥٥٠ ، وأصول الاستدلال والمناظرة / عبدالرحمن حسن حنبكة الميداني / ص ٣١ .

(٢) مفاتيح الغيب / الرازي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ط. الأولى سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م / ج٢٣ / ص ٢٠٣ .

مثلاً إثبات صفة القدرة في موضوعي يس والأحقاف ، في قراءتي (بقادر ، يقدر) .

قال تعالى في سورة يس : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾[١] ، وقال جل شأنه في سورة الأحقاف : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢] .

فدلالة هذين الموضعين على صفة القدرة دلالة مطابقية، ولا خلاف في أن هذين الموضعين يدلان دلالة مباشرة على إثبات صفة القدرة لله تعالى.

ولعله من الملاحظ هنا أنه لم يرد في القرآن الكريم قراءة بمثل هذين الموضعين ، إذ إن موضعي يس والأحقاف امتازا في ذكر القدرة عما شابههما بوجود الجواب (بلى) ، وهو كما يقول الزمخشري[٣] :" بلى مقررة للقدرة على كل شئ "[٤] .

إن قولـــه (بلى) :" لما كان جوابًا ، كان قائمًا مقام جملة تقديرها : هو

---

(١) سورة يس / الآية ٨١ .

(٢) سورة الأحقاف / الآية ٣٣ .

(٣) هو : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ، ولد في قرية زمخشر سنة ٤٦٧هـ ، وإليها يرجع لقبه ، فارسي من أئمة المعتزلة ، وتوفي سنة ٥٣٨هـ ، ويعد من أئمة اللغة والبيان والمعاني والنحو والبلاغة ، وله الكثير من التصانيف في شتى المجالات في التفسير والحديث واللغة والنحو واليان والمعاني وغيرها ، من أهم كتبه : الكشاف ، وهو من أشهر كتب المفسرين بالرأي . سير أعلام النبلاء/الذهبي/تحقيق الشيخ : شعيب الأرناؤوط / نشر مؤسسة الرسالة / ط. الثالثة سنة١٤٠٥هـ–١٩٨٥م/ ج٢٠/ص١٥١: ١٥٦،وميزان الاعتدال في نقد الرجال/الذهبي /تحقيق:علي محمد البيجاوي/ط:القاهرة سنة ١٣٢٥هـ–١٩٠٧م/ ج٤ ص ٧٨ .

(٤) الكشاف / الزمخشري / ج٤/ ص ٣١٣ .



قادر على أن يحي الموتى ، مع أنه ورد موضع مشابه لهذين الموضعين في خاتمة سورة القيامة : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾(١) ؛ إلا أنه خلا من الجواب بلى ظاهرًا ، كما لم ترد فيه قراءة أخرى ، فلا بد للموضعين من ميزة استدعت قراءتهما دون المواضيع الأخرى "(٢) .

يقول الجرجاني :" الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ، ومعنى يحدث شيئًا فشيئًا ، أما صيغة اسم الفاعل فتدل على هيئة ثابتة ، أن يثبت به المعنى للشئ من غير أن يقتضي تجدده تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شئ ، ويحدث منه شيئًا فشيئًا(٣) " .

وبقياس ما سبق على وجهي القراءة ، فإن القراءة بالفعل (يقدر) تفيد تجددًا ، وفيها تركيز على ما تحدثه هذه القدرة المطلقة ، وفيها دلالة على القدرة التنجيزية(٤) ، أما القراءة بقوله :(بقادر) فتفيد ثبات هذه الصفة في المتصف بها ، صفة قديمة أزلية ذات كمال مطلق ، فلا بداية لها ولا نهاية ، ولا يوجد ما يُعجز المتصف بها ، ولا يوجد من يتصف بمثلها .

ومجئ اسم الفاعل (بقادر) أي :" بثابت قدرة لا يساويها قدرة ، وقراءتها بتحتانية مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف ورفع الراء، أنه يجدد

---

(١) سورة القيامة / الآية ٤٠ .

(٢) التحرير والتنوير / ابن عاشور /ج٢٦/ ص ٥٤ .

(٣) دلائل الإعجاز / الجرجاني ت سنة ٤٧١هـ / تحقيق: محمود محمد شاكر / ط. مطبعة المدني سنة ٢٠٠٨م / ص ١٣٤ .

(٤) القدرة التنجيزية هى: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، لوحظ فيها عملية الإيجاد والإعدام والتتكييف الفعلي، فهى القدرة الإلهية في تعلقها التنجيزي. كبرى اليقينيات الكبرى/البوطي/ص١٢٧.

تعليق القدرة على سبيل الاستمرار على أن يخلق "[1] .

أي أن صفة القدرة ثابتة في ذاته ، فلا يتصور إلا قادرًا مطلق القدرة منذ الأزل ، هذا إذا قرئت باسم الفاعل لدلالته على ثبات الصفة ، أما إن قرئت بالفعل ، فصفة القدرة مؤثرة تأثيرًا متكررًا متجددًا ، ولا يعوقها عائق، مستمرة إلى مالا نهاية في فعله ، فهي قدرة محيطة بكل الأحوال والأزمان والأحداث ، لدلالة الفعل على التجدد والاستمرار عند إطلاقه .

فالقراءتان أثبتتا صفة القدرة في الذات والفعل ، وأثبتتا أيضًا أن هذه الصفة قديمة قائمة في ذاته ، ومؤثرة في خلقه على الاستقبال المستمر .

وأما عن الدلالات القرآنية على الصفات الفعلية ، فإننا نجد أن الآيات القرآنية قد دلت دلالات مباشرة على صفة الخالقية والغضب وغيرها .

فالخلق في القرآن إما أن يكون إبداعًا من الله تعالى ، أو إعادة بعد الفناء ، وهى بعامتها تدل على أن :" مصدر ما سوى الله على معنى أنه هو الذي أبدعه واخترعه لا إله غيره . ولا خالق سواه ، وهى من الصفات التي تعلقت بها المشيئة لقوله تعالى :﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾[2] ، كما أنها من الصفات الواجبة شرعًا وعقلاً "[3] .

ولقد دلت الآيات القرآنية دلالات مباشرة على صفة غضب الله تعالى ، ومعنى الأصل الثلاثي لهذه الصفة يدل علة شدة وقوة ، يقال :" إن الغضبة :

---

(١) نظم الدرر/ البقاعي/ تحقيق: عبد الرازق المهدي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م / ج٦/ ص ٢٨٧ .

(٢) سورة القصص / من الآية ٦٨ .

(٣) الأسماء والصفات / البيهقي ت سنة ٤٥٨هـ / تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي / نشر مكتبة السوادي بجدة – السعودية / ط. الأولى سنة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م / ص ٤٧٥ .

الصخرة الصلبة ، قالوا : ومنه اشتق الغضب ، لأنه اشتداد السخط ، وقد دلت عليها الآيات القرآنية دلالة مباشرة في سورة النور : ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[1] " .[2]

ومن هنا ندرك أن القرآن الكريم تتعاضد معاني آياته في إيجاد معنى متكامل في الآيات العقدية ، وتتنوع دلالات هذه المعاني لينشأ بناء معنوي متكامل لصفات الله تعالى ، وللسياق القرآني دور أصيل في توجيه المعاني غير المباشرة ، وكل هذا إنما يدل على عمق المعنى واتساعه وبلاغة التركيب القرآني في اختيار اللفظ المناسب في التركيب المناسب في السياق المناسب لكل وجه .

فقد تضمن القرآن الكريم في كل آية من آياته وطرق استدلالاته عرض اليقينيات لا غير ، إذ إن مصدر القرآن العلم الإلهي ، وهذا العلم لا يحتمل التسليم الجدلي ولا التقليد الخطابي كتأسيس معرفي ، وإنما هو علم يقيني صاغه العليم الخبير الذي أحاط بكل شئ علمًا ، فجاء مرة من حيث المنهج على صورة تقرير خطابي ، ومرة على شكل جدل إقناعي ، ومرة على هيئة تقسيم وحصر برهاني ، وكل هذه الصور الدلالية إذا تؤملت وجدت في الأكثر قد جمعت وصفين : أحدهما أن تكون يقينية ، والثاني : أن تكون بسيطة غير مركبة ، أعني قليلة المقدمات ، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأول .



---

(١) سورة النور / الآية ٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة / ابن فارس / تحقيق : عبد السلام هارون / ط. مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م /ج٤/ ص ٨٩ .

المبحث الثاني
الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الواجب

تعتبر الأدلة على إثبات الواجب تعالى تتلخص في أنحاء ثلاثة ، تختلف من اتجاه إلى آخر :

" الاتجاه الأول للمتكلمين : وكانوا يستدلون ببرهان الحدوث على وجود محدث لهذا العالم ، وهو واضح بكونه برهاناً إنيًا ، والاتجاه الثاني للطبيعيين : والذين استدلوا ببرهان المحرك الذي لا يتحرك على وجود العالم، وهو أيضًا برهان إنيّ ، والاتجاه الثالث للفلاسفة : وذلك من خلال وجود الممكنات واحتياجها إلى علة واجبة ، وهو برهان شبيه اللم ، ولكنها تشترك في كونها تثبت الحادث والحركة والممكنات عن طريق الحس ، ثم يستدل على وجود الخالق تعالى "(١) .

هذا ، ولقد اتفق المتكلمون على إثبات لوازم وجود الله تعالى في عدة أمور ، وهى :" أنه تعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ، ليس بجسم ولا عرض ، ولا تقوم به الأجسام والأعراض ، وأنه تعالى قديم لا بداية له ، أزلي لا نهاية له ، وأنه سبحانه غير متحيز ولا في جهة ، وغير مستو على عرشه استواء استقرار ، وأنه سبحانه يُرى "(٢) .

وكما ذكرنا سالفاً أن البرهان يورث اليقين بالمعنى الأخص ، ويتبقى القدر المتيقن منه هو اللم ، وتكمن هذه القيمة المعرفية لهذا البرهان باعتباره

---

(١) برهان التلازم / د۰ سعد الغري / ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) مناهج المتكلمين في إثبات وجود رب العالمين / د۰ الليث صالح / مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بغزة / العدد الأول – المجلد الثلاثون – يناير ٢٠٢٢م .

المستخدم في الاستدلال على الباري تعالى وصفاته ، وذلك لأن الأوسط علة معرفية وتحليلية واقعية للنتيجة .

وعلى ذلك : فجميع أقسام البرهان لا يمكنها أن تستخدم في إثبات الواجب تعالى ، بل لا يمكن الاستفادة إلا من برهان شبيه اللم (الملازمات) ، وذلك للأسباب الآتية :

" أ- لا يمكن استخدام البرهان اللمي – الذي هو استدلال من العلة إلى المعلول –في إثبات الواجب تعالى ؛ لأنه تعالى سبب الوجود ، واستخدام هذا البرهان يؤدي إلى محورين : الأول وجود علة للخالق تعالى ، وهذا باطل ، أو تقدم معرفة الله على معرفته ، وهو دور باطل .

ب- لا يمكن استخدام البرهان الإنيّ بكلا قسميه ، لأن الإنّ مطلقاً لا يفيد اليقين للزومه الدور ، أو تقدم العلم على العلم "(١) .

إذن يتعين استخدام برهان شبيه اللم في إثبات الواجب تعالى ، أو كما ذكر صاحب كتاب : (نهاية الحكمة) :" إن كون موضوعها أعم الأشياء يوجب أن لا يكون معلولاً لشئ خارج منه ؛ إذ لا خارج هناك فلا علة له ، فالبراهين المستعملة فيها ليست براهين لمية ، وأما برهان الإنّ فقد تحقق من خلاله أن السلوك من المعلول إلى العلة لا يفيد يقيناً ؛ فلا يبقى للبحث الفلسفي إلا برهان الإنّ ، الذي يعتمد فيه على الملازمات العامة ، فيسلك فيه من أحد المتلازمين العامين إلى الآخر "(٢) .

هذا، ولقد ذهب جمهـــور المتكلمين إلى إثبـــات وجود الله عن طريق

---

(١) البرهان في المنطق / الطباطبائي / تحقيق الشيخ : غالب الكعبي / نشر مؤسسة انتشارات مدين / ط٠ الأولى سنة ٢٠١٧م / ص ١٣٦ .

(٢) نهاية الحكمة/الطباطبائي/ ط٠مؤسسة النشر الإسلامي بقم سنة ١٤٠٤هـ–١٩٨٣م/ص٦.



حدوث العالم، ذلك أن الحدوث عندهم هو العلة المحوجة إلى المؤثر ، فإذا ثبت أن العالم حادث فلا بد له من محدث يبرزه من حيز العدم إلى الوجود، ولا شك أن القرآن الكريم قد أشار في مسلك إثبات وجود الله تعالى إلى مسلك حدوث العالم أيضًا بالإضافة إلى المسالك الأخرى التي أرشد إليها، ولكن الفرق بين المسلكين هو في الطريق إلى معرفة كيفية إثبات هذا الحدوث.

ولهذا يقول الأشعري :" إن الإنسان إذا فكر في خلقه من أي شئ ابتدأ، وكيف دار في أطوار الخلقة طورًا بعد طور ، حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقينًا أنه بذاته لم يكن ليدبر خلقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صانعًا قادرًا عالمًا مريدًا، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طبع ، لظهور آثار الاختيار في الفطرة وتبين آثار الإحكام والإتقان في الخلقة ، فله تعالى صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جحدها "(١) .

أما الفلاسفة الإلهيون فسلكوا في الاستدلال على وجود الله تعالى مسلكًا آخر ، هو ما يسمى في عرف العلماء بدليل الإمكان .

ويعتبر برهان الإمكان أحد أهم البراهين التي يستدل بها على إثبات واجب الوجود ، ففيه بالإضافة إلى إثبات وجوده تعالى ، دلالة على استغنائه عن غيره في وجوده ، أما بقية الصفات الثبوتية والسلبية فلا يمكن إثباتها عن طريقه(٢) .

---

(١) الملل والنحل / الشهرستاني / تحقيق : محمد سيد كيلاني / ط. دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٤هـ / ج١/ ص ٩٤ .

(٢) برهان التلازم / د. سعد الغري / ٦٢ .



والبرهان متقوم على بيان مقدمات واستدلال ، أما المقدمات فيبين فيها معنى الإمكان والوجوب ، ومعنى الدور والتسلسل ٠

وأما الاستدلال بدليل الإمكان فتقريره : العالم موجود ممكن (صغرى)، وكل وجود ممكن محتاج إلى علة واجبة في إيجاده (كبرى) ، إذن : العالم محتاج إلى علة واجبة في إيجاده (نتيجة) ٠

وأما تفصيل الاستدلال : فبعد التسليم بوجود الممكنات ، فإن وجودها لا يخلو من الاحتمالات التالية : أنها وجدت من العدم ، أو أن بعضها علة لبعض ، أو أن البعض الأول علة الثاني والثاني علة الثالث وهكذا ، أو أن وجودها من قبل موجود واجب الوجود بنفسه أفاض عليها الوجود ، ولا يمكن التسليم بالأول لأن فاقد الشئ لا يعطيه ، ولا الثاني لبطلان الدور ، ولا الثالث لبطلان التسلسل ، فينحصر بالرابع ٠

يقول ابن سينا في كتابه النجاة :" لا شك أن هنا وجودًا ، وكل وجود فإما واجب أو ممكن ، فإن كان واجبًا فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب، وإن كان ممكنًا فإنا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود ٠٠٠ ثم تنتهي سلسلة الممكنات إلى علة واجبة الوجود ، إذ ليس لكل ممكن علة ممكنة بلا نهاية "[1] ٠

وقد أشار ابن سينا إلى تقرير هذا البرهان مرة أخرى عن طريق قياس استثنائي[2] فقـــال :" لو لم يكن واجب الوجود بذاته موجودًا لما تحقق وجود

---

(١) النجاة / ابن سينا / ص ٢٣٥ ٠

(٢) القياس الاستثنائي هو : ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكورًا فيها بالفعل ، وهو من الأقيسة الكاملة ، أي التي لا يتوقف الإنتاج فيها على مقدمة أخرى كقياس المساواة ونحوه ، ولكن هذا لا يعني أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنقيضها على=

الممكن ، والتالي باطل ، فالمقدم مثله ، إذن واجب الوجود موجود "[١] .

فالوجوب والإمكان هنا ليس علة من العلل الأربع ، بل تقسيم تحليلي عقلي ، فإن الإمكان يلازم الماهية[٢] ، فلا يمكن أن تخرج الماهية بنفسها إلى الوجود؛ وإلا للزم الانقلاب ، فاحتاجت إلى الوجوب من الغير ، ولا بد أن يكون لهذا الغير واجبًا ، وإلا لزم التسلسل أو الدور .

ومما تقدم نستطيع أن نقول : إن برهان الملازمات الذي هو شبيه اللم فله قيمة معرفية كبيرة باعتباره المستخدم في الاستدلال على الباري تعالى وصفاته ، وذلك لأن الأوسط علة معرفية وتحليلية وواقعية للنتيجة ، فالعقل يكتشف التلازم بين الأكبر والأصغر بتوسط الأوسط ، وإنما يكون الحد الأوسط فيه واسطة في الإثبات ، وواسطة ثبوتية بحسب تحليل العقل واكتشافه لتلك التلازمات ، إذن يتعين استخدام هذا البرهان في إثبات الواجب تعالى .

=أنها مقدمة مستقلة ، لأنه حينئذ يكون الإنتاج مصادره على المطلوب ، فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنقيضها أنها مذكورة على أنها جزء من مقدمة ، ويجب أن تكون إحدى مقدمتي هذا القياس شرطية ، أما المقدمة الأخرى فهى الاستثنائية المشتملة على أداة الاستثناء التي من أجلها سمى القياس استثنائيًا ، وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ، وبحسبها ينقسم هذا القياس إلى اتصالي وانفصالي . المنطق / الشيخ : محمد رضا المظفر / ط. دار التعارف للمطبوعات ببيروت / ط. الثانية سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م / ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(١) الشفاء (الإلهيات) / ابن سينا /ج١/ ص ٢٤٨ .

(٢) الماهية : quiddity : اللفظ اللاتيني quid أي ما هو ؟ من وضع المدرسيين الذين ترجموا مؤلفات ابن سينا ، للإجابة عن سؤال : ما هو ؟ في مقابل مطلب هل ، أي هل الموضوع موجود . المعجم الفلسفي / د. مراد وهبه / ص ٥٩٩ .

المبحث الثالث
الاستدلال ببرهان التلازم على إثبات الصفات

مما هو مقرر في كتب العقيدة أن لله تعالى أسماء وصفات ثابتة في الكتاب والسنة ، ولا شك أن هذه الأسماء والصفات لها دلالات تدل عليها ، فحين نطلق أسماء الله تعالى عليه ، فإنها تدل على الذات الإلهية واجبة الوجود ، وأنه تعالى منزه عن كل صفات المخلوقات والحوادث من التركيب والجزئية ، وسائر صفات الحوادث التي لا يمكن تعلقها في القديم ، وهذه الدلالات تشتمل على الأنواع الثلاثة بأجزائها المشهورة : (المطابقة والتضمن والالتزام)[1] .

(أ) **دلالة المطابقة** : " كما في الأسماء الإلهية ، فهى تدل على الذات العلية دلالة مطابقة ، مثل دلالة الرزاق على ذاته وعلى الرزق ، وهكذا على سائر الأسماء الأخرى .

(ب) **دلالة التضمن** : وتتمثل هذه الدلالة في أن أسماء الله تعالى تدل دلالة تضمن على الصفات الإلهية التي تشتق منها ؛ كاشتقاق صفة العلم من اسمه العليم ... وهكذا بالنسبة لبقية الأسماء الإلهية .

(ج) **دلالة الالتزام** : وتعني هنا أن ثمت تلازمًا عقليًا نفهمه من خلال تناول الصفات الإلهية ، كالدلالة التي يستدل بها على صفات أخرى غير الصفة التي تعرف بالتضمن ، نحو دلالة صفة الرزاق على الحياة ، فلا يعقل متصف بالرزق إلا من كانت له حياة ، كما لا يعقل أن يوصف الخالق تعالى

---

(١) دلالة المطابقة هى : الدلالة على تمام ما وضع الاسم له ، ودلالة التضمن هى : الدلالة على جزء ما وضع الاسم له ، ودلالة الالتزام هى : الدلالة على شئ آخر بالالتزام . التعريفات / الجرجاني / ص ١٤٠ .

بالخلق إذا لم تكن له قدرة وإرادة ... ، وهكذا الحال بالنسبة لبقية الصفات الإلهية العلية"[١] .

فالدلالتان الأولى والثانية (المطابقة والتضمن) واضحتان في مدلولاتهما ، ولا تحتاجان إلى كثير نظر ، لكن التباين[٢] والاختلاف يحصل في القسم الثالث من الدلالات التي نحن بصددها ، وأعني دلالة الالتزام .

ومن هنا: " يقع اختلاف العلماء في كثير من دلالات الأسماء والصفات والأحكام ، فاسم الله العظيم له لوازم ينكرها من لم يعرف عظمته تعالى ، وما تلزمه تلك الصفة من لوازم مطلوبة "[٣] .

هذا ، وتنقسم صفات الواجب تعالى إلى صفات سلبية وثبوتية ، وكل منهما لا بد أن يستدل عليها بالبرهان .

أولاً : **الصفات السلبية** : وفي هذه الصفات لا بد من أن يكون الاستدلال عليها من خلال الاعتماد على برهان شبيه اللم (الملازمات) ؛ لعدم إمكان استخدام اللم ولا الإنّ ؛ باعتبار رجوع صفاته السلبية لكونه تعالى واجب

(١) بدائع الفوائد / ابن القيم / تحقيق : هشام عبد العزيز عطا وآخرين / ط. مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م /ج١/ ص ١٥٩ .

(٢) التباين هو : أن تكون معاني الألفاظ متكثرة بتكثر الألفاظ ، فالتباين بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها ، وإن كانت المعاني تلتقي في بعض أفرادها أو جميعها ، فإن السيف يباين الصارم ، والمراد من التباين هنا غير التباين في النسب الذي يكون بين مفهومين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد ، ، وعلى ذلك فنسبة التباين هى أن يختلفا في الماصدقات والمفهوم ، كالنسبة بين المثلث والدائرة ، فإن ما صدقات كل تخالف ما صدقات الآخر ، وكذا مفهومهما مختلف . المنطق /الشيخ المظفر / ص ٦٨ ، والتفكير العالمي ومناهجه / د. سمير حامد محمد عبد العال / ط. مطبعة دار الهلال بأسيوط سنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م / ص ١٠٢ .

(٣) مدارج السالكين / ابن القيم / تحقيق : محمد حامد الفقي / ط. دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م /ج١/ ص ٣٠ ، ٣١ .

الوجود ، فحينما ننفي عنه هذه الصفات والتي لا تليق بذاته المقدسة ، فذلك يكون بالتحليل العقلي للوجوب له تعالى .

وسأتطرق إلى بعض النماذج من اللزوم في الأسماء والصفات الإلهية والتي منها ما يلي :

(أ) أنه تعالى غير محتاج في وجوده إلى غيره (الغني) ، وهنا :" يستخدم برهان الملازمات ؛ عن طريق تحليل صفته تعالى في كونه واجب الوجود ، على كونه تعالى غير محتاج إلى أي موجود آخر ؛ لأنه إن احتاج فمعناه ممكن الوجود ، وهو خلاف فرض وجوب وجوده "(١) .

(ب) أنه تعالى ليس بجسم كسائر الأجسام .

فإن وصف المولى تعالى بأنه جسم – تعالى الله عن ذلك – يستلزم :" الحدوث والإمكان والاحتياج والنقص وسائر صفات المخلوقين "(٢) .

وهذا يؤدي بقائله إلى إشكالات لا يمكن أن تستقيم علميًا ولا منطقيًا ، وهذه الإشكالات أشار إليها الفخر الرازي حينما قال :" إن القول بأنه تعالى جسم مركب من أعضاء وأجزاء يستلزم منه إثبات كل عضو تم ذكره في القرآن بدقة وتحديد دون أي زيادة في وصف معين ، وهذا يلزم منه إثبات وصف وتصور لجسم لا يجاري في قبحه ودمامته ؛ إذ يترتب عليه إثبات مجرد رقعة وجه لا يوجد غيرها لقوله تعالى:﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾(٣)، كما يتحتم علينا إثبات عيون كثيرة ضمن الرقعة هذه ، كما قال

---

(١) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٦٤ .

(٢) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل/السبكي ت سنة ٧٥٦هـ / تعقيب الشيخ: محمد زاهد الكوثري/ط.المكتبة الأزهرية للتراث بمصر سنة ٢٠٠٣م / ص ٩١.

(٣) سورة القصص / من الآية ٨٨ .



تعالى : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[1] ، وكذلك إثبات الجنب له تبارك وتعالى ، لقوله جل في علاه : ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾[2] ، وأن نجري وفق الجنب هذا أياد متعددة لقوله تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾[3] ، وبتصور أن تكون له تلك الأيادي فإنه يستلزم منها أن تقع في جانب اليمين فقط لقوله صلى الله عليه وسلم :(وكلتا يديه يمين)[4] ، وكذلك يستلزم أن تثبت له ساقًا منفردة لا غير ، لقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾[5] ، وطبقًا للتوصيفات الظاهرة من النصوص تتشكل عندنا مجرد صورة للوجه فقط ، وعلى ذلك الوجه تتشكل عدة عيون ، ومعها جنب منفرد لحاله ، وتعتلي ذلك الجنب أياد متعددة ترتكز على ساق وحيدة ، وواضح مدى القبح والبشاعة والدمامة لصورة توصف بهكذا أوصاف فلا شك أنها غاية في السوء من الأوصاف ، إذ لا يمكن تعقلها حق أي مخلوق ؛ فكيف

---

(١) سورة القمر / الآية ١٤ .

(٢) سورة الزمر / من الآية ٥٦ .

(٣) سورة يس / من الآية ٧١ .

(٤) هو جزء من حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه :(إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل ، وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا). صحيح مسلم / الإمام مسلم / تحقيق : أبو قتيبة / ط. دار طيبة / ط. الأولى سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م / الإمارة (١٨٢٧) ، وسنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي /عبد الرحمن بن شعيب النسائي / تحقيق: مكتب تحقيق التراث/ ط. دار المعرفة ببيروت/ط:الخامسة سنة ١٤٢٠هـ / آداب القضاة (٥٣٧٩) ، ومسند الإمام أحمد/ أحمد بن حنبل / تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرين/ ط. مؤسسة الرسالة ببيروت/ط:الثانية سنة١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م / ج٢ ص ١٥٩، ١٦٠ ، ٢٠٣ .

(٥) سورة القلم / من الآية ٤٢ .

بمن خلق الخلق جل في علاه ؛ وإن كان الاحتمال الثاني ، وهو التوسع في تأويل الصفات وعدم التقيد بما ذكر في النصوص الشرعية ، فحينئذ يكون الحمل على الظواهر فقط واضح البطلان ، ولا بد من قبول دلائل العقل"(١) .

ولذا فالقول:" بما يتضمن الإمكان والاحتياج ، يلزم منه حلول الحوادث في ذاته تعالى ، وهذا من المستحيلات العقلية"(٢) .

وفي هذا السياق يوضح الدوائي(٣) أن من يتستر بالبَلْكَفة(٤) وينفي عن الله تعالى جميع خواص الجسم ، ويؤكد أنه :" جسم لا كالأجسام ، وله حيز لا كالأحياز ، وغيرها من صفات الأجسام ، بحيث لا يبقى من الجسم إلا الاسم فقط ، فهؤلاء لا يكفرون ؛ بخلاف المصرحين بالجسمية فلا شك في كفرهم ، لإطلاق صفات الحوادث على القديم تعالى "(٥) .

(١) مفاتيح الغيب / الرازي /ج٧/ ص ١٤٨ .

(٢) السيف الصقيل / السبكي / ص ٢٤١ .

(٣) هو : جلال الدين الدوائي (٨٣٠- ٩١٨هـ) ، قاض وفقيه شافعي ، ومتكلم ومفسر وفيلسوف فارسي ، شرح عددًا من الكتب المشهورة في الفلسفة والتصوف ، ولد في دوان (من بلاد كازرون) ، وسكن شيراز ، وولي قضاء فارس ، وتوفي بها ، وقد تجاوز عمره الثمانين ، ودفن قريبًا من قرية دوان . لوائح الأنوار السنية / السفاريني / تحقيق : عبد الله بن محمد بن سليمان البصيري / ط: مكتبة الرشد / ج٢ ص ٢٢١.

(٤) البلكفة : مصطلح من مصطلحات علماء الكلام ، ويعني (بلا كيف) أو (بلا تكييف).

(٥) شرح العقائد العضدية لعضد الدين الإيجي / جلال الدين الدواني / ط. وقفية الأمين غازي للفكر القرآني سنة ٢٠١٩م / ص ٩٤ .

وقياس القديم مع الحادث ظاهر البطلان ، ولذلك فإن من يقول : إن الله في السماء لا يكفر ولا يعتبر مجسمًا ؛ لأن لغة العرب التي نزل بها القرآن تطلق مصطلح العلو على معنيين هما :" علو المنزلة والمكانة ، وعلو المكان والجهة وإثبات الجسمية ، فإن قصد المعنى الأول فلا شئ عليه ، ولا يحق لنا أن نلزمه بالجسمية ولا تعد من لوازم قوله ، أما إن قصد أن الله في السماء بذاته العلية على الحقيقة ، فهى لفظة تستلزم أن تحل ذاته تعالى في حيز ومجال ، فحينئذ نلزمه بهذا القصد ، وهو بلا شك من اللوازم الثابتة من قوله ، فيمكن وصفه بأنه مجسم لا محالة "[1] .

فالاستدلال على أنه تعالى ليس جسمًا يكون عن : " طريق برهان شبيه اللم كذلك ، ولكن بالاعتماد على كونه تعالى غير مركب من أجزاء ، والجسم يحتاج إلى الأجزاء ، لأن الجسم عبارة عن أجزاء ، إذن لا يكون مركبًا من جسم "[2] .

(ج) أنه تعالى ليس مركبًا من أجزاء ، فالاستدلال على بساطته هنا تكون بالرجوع إلى وجوب وجوده ، فإن : " وجوب الوجود دليل على عدم احتياجه لغيره ، والأجزاء تحتاج إلى بعضها البعض ، والمركب يحتاج إلى الأجزاء في تركيبه ، فهنا الاعتماد على إثبات عدم التركب على التحليل العقلي لوجوب الوجود ، فهو استدلال ببرهان شبيه اللمّ "[3] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية / الحسن بن علي السقاف / ط٠ دار الإمام الرواس ببيروت / من ص ٢٣٤ : ٢٥٤ ٠

(٢) برهان التلازم / د٠ سعد الغري / ص ٦٤ ٠

(٣) المصدر السابق / ص ٦٤ ٠



(د) صفة الاستواء : أخبرنا الله تعالى في مواضع سبعة[1] في القرآن الكريم بأنه استوى على العرش ، والوصف له تعالى بالاستواء هو إيمان بالنص القرآني ، وتسليم للشارع لأنه أخبرنا بذلك ، ولا يمكن تعقل أو تصور الكيفية لهذا الاستواء ، لأن الشرع لم يأمرنا بذلك ، ولسنا مكلفين بالبحث في كيفيته، والخوض فيه يستلزم لوازم خطيرة، منها: جواز الانتقال والمماسة والاحتياج إلى المحل والمخصص على الله تعالى ، وكل ذلك من الصفات المحدثة التي تنتهي بمجموعها أو بالبعض منها إلى التجسيم ، وبالتالي السقوط الأكيد في شرك التكفير ، كما بين الإمام مالك حين سأل بأن الكيف مجهول وغير معقول[2] .

فالاستواء من المسائل المتشابهات الذي يفوض علمها إلى الله تعالى ، أو كما قال الحافظ بن حجر :" وليس العرش بموضع استقرار الله "[3] .

فللناس مقالات كثيرة في صفة الاستواء ، لكن المنهج السليم يحتم علينا سلوك المذهب الذي ينص على الإيمان بها من غير تشبيه أو تمثيل ، لأن الظاهر المتبادر إلى الفهم البشري القاصر منفي عن الله تعالى ، إذ ليس كمثله شئ ، فكل ما يخطر بالبال فالله تبارك وتعالى بخلافه .

---

(١)هذه المواضع هى في سورة الأعراف ، ويونس ، والرعد ، وطه ، والفرقان ، والسجدة ، والحديد .

(٢) شرح عقيدة الإمام مالك الصغير أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني / القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي ت سنة ٤٢٢هـ / تحقيق : محمد الحسني / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ص ٢٨ .

(٣) فتح الباري / الحافظ بن حجر العسقلاني / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / ط. دار المعرفة ببيروت سنة ١٣٧٩هـ / ج٧/ ص ١٢٤ .

" ومن شبه الله بمخلوقاته يؤدي به إلى الكفر ، ومن عطل شيئاً من صفاته تعالى كذلك يوقعه في منزلق الكفر ، فالإيمان بتلك الصفات واجب ، وتكييفها لا سبيل إليه ، فمن أثبت لله تعالى الكمال ونفى النقائص عنه فقد سلك السبيل القويم والصراط المستقيم "(١) .

ومن ظن أن الاستواء هو :" الجلوس والاستقرار ، فيلزم من قوله : التكييف والتشبيه والتمثيل ، وهذه لوازم تؤدي إلى أخطاء جسيمة في العقيدة يجب الحذر منها ، فكما أن ذاته وصفاته ليس كمثلها شئ ، فكذلك استواؤه تعالى ليس كمثله شئ ، وهذا مسلم به "(٢) .

فالعرش من جملة مالا يعلمه البشر إلا بالاسم ، وليس هو كما تذهب إليه الأوهام ، وإلا لزم منه أن :" يكون العرش حاملاً لله جل في علاه – تعالى الله عن ذلك – إذ كيف يحمله العرش وهو من خلقه ، وأين كان الله تعالى قبل خلقه العرش "(٣) .

(ه) الزعم بأن كلام الله تعالى مخلوق :

من المعلوم أن الله تعالى وصفاته كلها قديمة أزلية ، بما فيها كلامه تعالى ، وبالتالي فالقول بأن كلامه تعالى مخلوق هو منزلق خطير ، يستلزم منه أن يكون له صوت وحرف وتقديم وتأخير وغيرها ، وهذه من صفات الحوادث التي تنزه الله عنها .

---

(١) الأساس في التفسير / سعيد خوي ت سنة ١٤٠٩هـ / ط. مطبعة دار السلام بالقاهرة / ط. السادسة سنة ١٤٢٤هـ / ج٤ / ص ١٩١٤ .

(٢) المصدر السابق / ج٤ / ص ١٩١٤ .

(٣) لباب التأويل في معاني التنزيل / علاء الدين الخازن ت سنة ٧٤١هـ/تحقيق:محمد علي شاهين/ط. دار الكتب العلمية ببيروت/ ط. الأولى سنة ١٤١٥هـ/ج٢/ ص٢٠٧.



وبالتالي :" فإطلاق صفة الكلام النفسي على كلام الله تعالى لا يلزم أيّا من تلك الصفات الحادثة ، ومن جملة كلامه تعالى أن نؤمن بأن الله تعالى كلم سيدنا موسى عليه السلام وأنه سمع ذلك الكلام منه ، من دون تكييف أو تشبيه ، مع لزوم الحد والاعتراف بالعجز والقصور للعقول في هذه المسائل، وتنزيه الله تعالى عن صفات خلقه ، وبالتالي السلامة من الوقوع في المحظور "(١) .

فلا مانع من أن يعد موسى عليه السلام أن الله تعالى كلمه حين نودي من الشجرة بمجرد سماعه للصوت ، فكيف يتجرأ أحد عن سابق تصور أن يعتقد أن الله تعالى قد حل في الشجرة إلى أن يصل به القول : إن ما نفذ إلى سمع موسى عليه السلام إنما هو صوت الله عز وجل ، تنزه سبحانه أن يُسمع من كلامه صوت أو حس ، والآية تزيل جميع الشكوك والظنون لكل من أتقن وأجاد التأمل والتفكر فيها .

فالله تعالى نص على أن :" تكليمه سبحانه محدد في حدود ثلاثة رسمها في كتابه العزيز ، تتمثل في الوحي إلى قلوب العباد ، وأن يرسل الملك لتبليغ كلامه ، وآخرها أن يكلم من خلف حجاب ، وهو لا يتعدى محدد تلك المسارات الثلاثة ، ولا يتسنى لكائن من كان أن يتوسع في ما عداها(٢) ، وليس في أي قسم منها صوت للمتكلم سبحانه ، فإثبات الحرف والصوت لله تعالى يلزم منه تشبيهه بالحوادث من خلقه ، وتشبيه الله تعالى بمخلوق كفر صريح ، فالصوت وصف يستحيل أن يتمثل به المولى سبحانه ، لكن كلامه

---

(١) السيف الصقيل / السبكي / ص ٩٣ .

(٢) كما في قوله تعالى :﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ . سورة الشورى / الآية ٥١ .

ليس بصوت أو حرف أو أي صفة من صفات الحوادث ، فكلامه تعالى ليس كمثله شئ "[1] .

يقول الإمام القرطبي[2] رحمه الله :" (تكليمًا) مصدر معناه التأكيد ، يدل على بطلان من يقول خلق لنفسه كلامًا في شجرة فسمعه موسى ، بل هو الكلام الحقيقي الذي يكون به المتكلم متكلمًا ، ثم قال النحاس[3] ، أجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازًا ، ثم قال لأنه لما قال تكليمًا، وجب أن يكون كلامًا على الحقيقة من الكلام الذي يعقل"[4] .

ومما ينبغي أن نضيفه هنا ، قوله تعالى لنبيه عيسى عليه السلام : ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[5] ، فيتضح لنا من هذه الأدلة أن القرآن الكريم كلام الله ليس

---

(١) المصدر السابق / ص ١٠٠ .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأندلسي القرطبي ، المفسر ، ولد بقرطبة أوائل القرن السابع الهجري ما بين ٦٠٠ – ٦١٠ هـ ، وعاش بها ثم انتقل إلى مصر حيث استقر بمنية بني خصيب في شمال أسيوط ، ويقال لها اليوم المنيا ، وبقى فيها حتى توفي سنة ٦٧١هـ ، ويعتبر من كبار المفسرين ، وكان فقهيًا محدثًا ، مالكي المذهب ، أشعري العقيدة . طبقات المفسرين / الداودي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١٢م / ج٢ / ص ٦٥ ، ٦٦ ، والديباج المذهب / ابن فرحون / ص ٣٧١ .

(٣) هو : أحمد بن إسماعيل المرادي المصري أبو جعفر ، المتوفى سنة ٣٣٨هـ ، من مصنفاته : تفسير القرآن ، وإعراب القرآن ، وتفسير بيان سيبويه ، وناسخ القرآن ومنسوخه وغير ذلك . الأعلام / الزركلي / ج٢ / ص ١٧٥ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ط. الأولى سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م / ج١٣/ ص ٥٠٤ .

(٥) سورة المائدة / من الآية ١١٦ .



مخلوقًا كما ادعت المعتزلة[١] ، وهذا ما أكده أئمة الهدى ، أو كما قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله :" القرآن غير مخلوق ، لأنه لم يرد في شئ من القرآن ولا من الحديث أنه مخلوق ، ولا ما يدل على أنه مخلوق "[٢] .

ونعتقد أن القرآن الكريم هو :" كلام الله وكتابه وخطابه ووحيه الذي نزل به جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وكلام الله تعالى هو القرآن الشريف غير مخلوق كيفما قرأ وكتب ، وكيفما تفرقت قراءة قارئ ، ولفظ لافظ ، وحفظ حافظ ، هو كلام الله ، وصفة من صفات ذاته غير محدث "[٣] .

ويقول الإمام النووي رحمه الله :" أجمع المسلمون على أن القرآن الكريم المتلو في الأقطار ، المكتوب في الصحف التي بأيدي المسلمين مما جمعته الدفتان ، من الحمد لله رب العالمين إلخ قل أعوذ برب الناس ، كلام الله ووحيه المنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما فيه حق"[٤].

---

(١) المعتزلة : كلمة اعتزال في اللغة مأخوذة من اعتزل الشئ ، وتعزله بمعنى تنحى عنه ، أما في الاصطلاح فهو اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني الهجري ، وسلكت منهجًا عقليًا في بحث العقائد الإسلامية ، وهم القائلون بأن المعارف كلها عقلية حصولاً ووجوبًا قبل الشرع وبعده . اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي / ط. مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م / ص٢٤ ، والفرق بين الفرق / البغدادي / ط. المكتبة العصرية – صيدا ببيروت سنة ١٩٩٥م / ص ٩٣ ، وقواعد المنهج السلفي / د. مصطفى حلمي / ط. دار الدعوة بالإسكندرية / ط. الثانية سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م / ص ٢٢ .

(٢) فتح الباري / الحافظ بن حجر العسقلاني / ج١٣ / ص ٥٠٤ .

(٣) مغني المريد في علم التوحيد / محمد بن عبد الوهاب / تحقيق: عبد المنعم إبراهيم/ ط. مكتبة نزار مصطفى الباز/ ط. الأولى سنة ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م / ج٢ / ص ٣٣٩.

(٤) التبيان في آداب حملة القرآن / أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي /ط. الوكالة العامة للتوزيع بدمشق سنة ١٤٣٠هـ / ص ١٦١ .

ومن هنا نرى أن قول أهل الحق في صفة الكلام :" أن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء ، وكيف شاء ، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، وأنه لم يزل كذلك، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام صفة من صفاته القائمة بنفسه "[1] .

وقد عزا ابن القيم[2] القصور في فهم بعض المخاطبين عن الإحاطة بالمقصود إلى عدم الوقوف على هذه القرائن التي تعين على تفسير النص وتبين حقيقة المقصود به ، وهذا ما عبر عنه بقوله :" فكم من حكم دل عليه النص ، ولم يفهموا دلالته عليه ، وسبب هذا الخطأ : حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وتنبهه وإشارته وعرفه عند المخاطبين "[3] .

(و) خلق آدم على صورته : روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه ، فإن الله خلق

---

(١) يراجع في ذلك : النبوات / ابن تيمية / تحقيق : عبد العزيز صالح / ط٠ أضواء السلف بالرياض / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م /ج١/ ص ٥٩٠ ، ومجموع الفتاوى / ابن تيمية / تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم / ط٠ مجمع الملك فهد للطباعة بالمدينة المنورة سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م /ج١٢/ص٩٩، ومجموع الرسائل والمسائل/ابن تيمية/تحقيق:محمد رشيد رضا/ ط٠ لجنة التراث العربي ببيروت/ ص٧٧.

(٢) هو : (٦٩٤ – ٧٥١هـ) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن حريز الزرعي الدمشقي، شمس الدين بن قيم الجوزية ، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ، هذب كتبه ، ونشر علمه، وله مصنفات كثيرة مرغوب فيها بين الطوائف ، منها : أعلام المعوقين ، وزاد المعاد، والطرق الحكمية ٠ الدرر الكامنة / الحافظ بن حجر العسقلاني / ج٤ / ص ٢١ :٢٣ ٠

(٣) أعلام المعوقين / ابن حزم / تحقيق : طه سعد / ط٠ دار الجيل ببيروت سنة ١٩٧٣م / ج١/ ص / ٣٣٨ ٠

آدم على صورته)[١] .

لقد استوقف هذا الحديث بعض أهل العلم ، حيث أخذوا بالظاهر من الحديث ، وفهموا منه أنه يستلزم لزومًا جلاً هو تشبيه صورة آدم بصورة الله تعالى ، وبالنهاية تشبيه الخالق بمخلوقاته ، وسبب الخلاف هو ما يتعلق في الضمير (الهاء) المذكور في صورته ، ويتوزع هذا الخلاف إلى أقوال منها :

القول الأول : " منهم من يرجع الضمير إلى الشخص المضروب ، وهذا من الأقوال المرجوحة شذ فيها مجموعة من العلماء "[٢] .

القول الثاني : " منهم من يقول إنه يعود إلى الله تعالى ، وأن إضافة الصورة إلى الله تعالى من باب إضافة الصفة إلى الموصوف بها ، وعلى هذا الرأي السواد الأعظم من جمهور أهل السنة ؛ لأن الضمير لو رجع إلى آدم فملزوماته ستكون غاية في الافتراء والجهالة في ذات الحق عز وجل "[٣] .

هذا والأولى أن يتجنب الخوض في مسائل التأويل للمتشابه ، ويترك ذلك للراسخين في العلم ، حرصًا على وحدة الأمة فكرًا وعقيدة[٤] .

---

(١) رواه البخاري في كتاب العتق / باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه / رقم ٢٥٥٩ ، ومسلم في صحيحه / كتاب البر والصلة / باب النهي عن ضرب الوجه / رقم ٢٦١٢ ، واللفظ لمسلم.

(٢) ينظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري / الحافظ بن حجر العسقلاني / ج٥ / ص ١٨٣ ، وشرح مسلم / النووي / ج١٦ / ص ٤٠٣ .

(٣) أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (جمعًا ودراسة) / سليمان محمد الدبيخي / ط. مكتبة دار المنهاج / ط. الأولى سنة ١٤٢٧هـ / ص ١٢٢ .

(٤) موقف المعتزلة من آيات صفات الله تعالى (دراسة نقدية) / عبد الله العامري / مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية/ المجلد ٢٨ / العدد الثاني ٢٠١٢م / ص ٥٩٧ .

يقول الإمام أبو الحسن الطبري (تلميذ الأشعري) رحمهما الله :" اعلم عصمنا الله وإياك من الزيغ برحمته أن الله سبحانه في السماء فوق كل شئ ، مستو على عرشه بمعنى أنه عال عليه ، ومعنى الاستواء الاعتلاء ، كما تقول العرب استويت على ظهر الدابة ، واستويت على السطح بمعنى علوته، واستوت الشمس على رأسي ، واستوى الطير على قمة رأسي بمعنى علا في الجو ، فوجد فوق رأسي "[١] .

ويستنتج من قول أبي الحسن الطبري إثبات العلو لله تعالى بأنه عال على عرشه ؛ إلا أنه في الوقت نفسه ينفي عن الله القعود والمماسة ونحو ذلك قائلاً :" والقديم جل جلاله عال على عرشه ، لا قاعد ولا قائم ولا مماس له ولا مباين ، والعرش ما تعقله العرب وهو السرير "[٢] .

ولقد رد الإمام الأشعري – رحمه الله – على الجهمية[٣] وأتباعهم من المعتزلة بعد أن ساق الأدلة من القرآن وحللها على ثبوت كلام الرب سبحانه

---

(١) تأويل الآيات المشكلة / أبو الحسن الطبري / تحقيق ودراسة : عبد الواحد الحساني (دكتوراه) سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م / جامعة الجنان بطرابلس / ص ٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق / ص ٢٦٢ .

(٣) هم : أتباع الجهم بن صفوان ، زعيم الفرقة الجهمية ، خرساني ، نشأ في سمرقند، وقضى زمنًا في ترمذ ، ثم رحل إلى الكوفة ، وقد ذهب إلى القول بالجبر وخلق القرآن، ونفى علم الله بما يجد من الأمور ، حتى يكون ويحدث فعلاً ، وكذلك زعم أن الجنة= =والنار تفنيان ، وقد قتل جزاء بدعته عام ١٢٨هـ ، وقيل عام ١٣٢هـ . يراجع : الإرشاد / الجويني / تحقيق : = د. محمد يوسف موسى / ط. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م / هامش ص ٩٦ ، والانتصار / أبو الحسين الخياط / تقديم: محمد حجازي / نشر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٩٨٨م / ص ٤٦ ، وميزان الاعتدال / الذهبي / ج١/ ص ١٩٧ .

وتعالى بقوله :" فلزمهم أن تكون الشجرة بذلك الكلام متكلمة ، ووجب عليهم أن مخلوقًا من المخلوقين كلم موسى عليه السلام ، وأن الشجرة قالت يا موسى إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني ، فلو كان كلام الله مخلوقًا في الشجرة لكان مخلوقًا ، وقال يا موسى إنني أنا الله ، تعالى الله علوًا كبيرًا"(١).

ثم قال الأشعري :" ويقال لهم كما لا يجوز أن يخلق الله إرادته في بعض المخلوقات ، فكذلك لا يجوز أن يخلق كلامه في بعض المخلوقات ، ولو كانت إرادة الله مخلوقة في بعض المخلوقات ، لكان ذلك المخلوق المريد، وذلك مستحيل"(٢).

ورد الإمام البيهقي(٣) على المعتزلة بأدلة عقلية مفحمة ، حيث ابتدأ رده عليهم من خلال إثبات الإرادة والسمع والبصر والحياة والعلم والإرادة ، ثم قال :" وأما دليل اتصافه بالكلام فهو ثبوت الحياة له أيضًا ، وبثبوت عدم وجود آفة تمنعه من الكلام ، وكل حي خلا من ذلك فلا بد أن يكون متكلمًا ،

---

(١) الإبانة في أصول الديانة / الأشعري / تحقيق : عباس صباغ / ط٠ دار النفائس ببيروت سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م / ص ٦١ ٠

(٢) المصدر السابق / ص ٦٤ ٠

(٣) هو : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني البيهقي ، ولد ببيهق (٣٨٤ – ٤٥٨هـ) ، الإمام المحدث المتقن صاحب التصانيف الجليلة والآثار المنيرة ، فقيه شافعي من أهم مصنفاته : سنن البيهقي ، والاعتقاد والهداية ، والأسماء والصفات ، وشعب الإيمان ، ودلائل النبوة ، والبعث والنشور ٠ يراجع في ذلك : سير أعلام النبلاء / الذهبي / ج١٨ / ص ١٦٤ : ١٦٩ ، ووفيات الأعيان / ابن خلكان / ج١/ ص ٧٦،= =والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة / محمد بن جعفر الكتاني /ط٠ دار البشائر الإسلامية / ط٠ السادسة سنة ٢٠٠٦م / ص ٢١ ٠

كما أن مخاطبته سبحانه لخلقه على لسان نبيه بالأمر والنهي دليل على اتصافه بهذه الصفات"[١] .

ومن أنكر أن يكون الله متكلمًا فإنه :" ينكر تصور الرسول صلى الله عليه وسلم منه ، لأن معنى الرسول هو المبلغ لكلام المرسِل إليه ، فإذا قال الرسول أرسلني إليكم من لا يتكلم ، كان كما لو قال أرسلني إليكم الجبل أو الماء[٢] " .

ولا يجوز أن يوصف الله بالخرس ، لأن الخرس آفة ، وإذا لم يوصف به تعين وصفه بالكلام ، كما أنه سبحانه يوصف بالوجود ، فإذا تقرر هذا فإن كلام الله هو القرآن ، وهو المنزل بلسان العرب ، تكلم الله به بحروف لا كحروفنا وصوت لا كأصواتنا ، وهو صفة الله قديم بقدمه غير مخلوق .

وهذا ما أكده الحافظ بن عساكر[٣] بقوله :" فإنهم – الأشاعرة – بحمد الله ليسوا معطلة ولا نفاة ، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات ، ويصفونه بما اتصف به في محكم الآيات ، وبما وصف به نبيه

---

(١) البيهقي وموقفه من الإلهيات / أحمد بن عطية علي الغامدي / ط. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / ط. الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م / ص ٢٠٦ .

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة / يحيى بن أبي الخير العمراني / تحقيق : د. سعود بن عبد العزيز الخلف / ط. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / ط. الثالثة سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م / ج٢/ ص ٥٣٩ : ٥٤٣ .

(٣) هو : أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الشافعي ، المؤرخ الرحالة الحافظ بن عساكر، ولد سنة ٤٩٩ه في مدينة دمشق ،= =وأخذ العلم والفقه فيها ، وتوفي رحمه الله في رجب سنة ٥٧١هـ . سير أعلام النبلاء / الذهبي/ ج٢/ ص٥٥٥ .

في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات ، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة ، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة ، فحينئذ يسلكون طريق التأويل ، ويثبتون تنزيهه تعالى بأوضح الدليل ، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه خوفاً من وقوع من لا يعلم في ظُلم التشبيه ، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم ، وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم ، وما مثالهم في ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذي يداوي كل داء من الأدواء بالدواء الموافق ، فإذا تحقق غلبة البرودة على المريض داواه بالأدوية الحارة، ويعالجه بالأدوية الباردة عند تيقنه منه بغلبة الحرارة ، وما هذا في ضرب المثال إلا كما روى عن سفيان : إذا كنت بالشام فحدث بفضائل علي رضي الله عنه ، وإذا كنت بالكوفة فحدث بفضائل عثمان رضي الله عنه"[(١)] .

إذن لم يلجأ الأشاعرة إلى التأويل في كل صفة من صفات الله تعالى ، ولا في كل مناسبة وغير مناسبة ، كما يتقول عليهم بمن يسمون بالسلفية ، بل يلجأون إلى التأويل عند الحاجة فقط ، وهى عندما يجدون من يقول بالتجسيم أو التكييف من المشبهة والمجسمة ، ويلقون من يصفه بصفات الحوادث من القائلين بالحدود والجهة ، فحينئذ يسلكون طريق التأويل ، أما في الحالات الأخرى فهم أشد خوفاً من الله من غيرهم ويحاولون دائمًا تنزيهه تعالى عن النقائص[(٢)] .

---

(١) تبيين كذب المفترى / ابن عساكر / ص ٣٨٨ .

(٢) آراء المتكلمين والفلاسفة حول صفات الله تعالى وذاته وأفعاله/شريف مراد البوطاني / بحث بمجلة جامعة يوزنجوييل– كلية الإلهيات – يناير سنة ٢٠١٨م/ص٩٧.

يقول حجة الإسلام الغزالي[١] رحمه الله :" العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراده الله تعالى بالاستواء ، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ، ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السماء حيث قال :"﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾[٢] ، وليس ذلك إلا بطريق القهر ، واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل ، كما اضطر أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى :"﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾[٣] ، إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم "[٤] .

ولما استحال عليه تعالى التركيب والتأليف وأن يوصف بالجوارح والأدوات، فإن هذه الألفاظ لا تطلق على الله إلا سمعًا ، ومعانيها لا تثبت إلا عقلاً ، ومن المعروف أن اللغة قد احتوت على المجاز ، والمجاز من الأمور المستعملة في لغة العرب بكثرة .

---

(١) هو : حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ – ٥٠٥هـ) ، له المواقف من الفلسفة والتصوف ، وكتبه نحو مائتي كتاب ، منها : إحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، فضائح الباطنية ، وما طرقه من موضوعات يجعل منه موسوعة كاملة ، فقد طاف بميادين المعرفة ، وانتهى به الأمر إلى الشك المنهجي الذي أسلمه إلى التصوف ، فوجد فيه النجاة ، وعصمه وأوصله إلى اليقين . الموسوعة الصوفية / د. عبد المنعم الحفني / ط. دار الرشاد / ط. الأولى سنة ١٤١٢هـ / ص ٣٠٥ .

(٢) سورة فصلت / من الآية ١١ .

(٣) سورة الحديد / من الآية ٤ .

(٤)إحياء علوم الدين / الغزالي / ج١/ ص ١٠٨ .

ويعتبر المعارض العقلي مبدأ قال به الأشاعرة والماتريدية[١] والمعتزلة، ولديهم في استعمالاته وتطبيقاته مواضع متناثرة في كتبهم بكثرة ، والمعارض العقلي هو القواطع العقلية التي تتعارض مع ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه .

وقد أسمى الإمام الرازي هذا المبدأ المعارض العقلي في كتابه : (الأربعين) ، وأسماه القانون الكلي في كتابه : (أساس التقديس) ، ولكن المفهوم واحد .

يقول الرازي :" اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شئ ، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة : إما أن نصدقهما معًا وهذا محال ، لأنه جمع بين النقيضين ، وإما أن نكذبهما معًا ، فيلزم تكذيب النقيضين وهو أيضًا محال ، وإما أن نصدق الظواهر النقلية ونكذب الظواهر العقلية وهذا باطل ، ويعلل بطلان ذلك بأن الظواهر النقلية أصلاً لم تكن لتثبت إلا بالعقل ، فبعد أن أثبتنا

(١) الماتريدية : نسبة إلى إمامها ومؤسسها أبي منصور الماتريدي ، والذي ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري ، وهى مدرسة ظهرت في أوائل القرن الرابع الهجري في سمرقند من بلاد ما وراء النهر ، وقامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها من المعتزلة والجهمية وغيرهم لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية . يراجع في ذلك : تبصرة الأدلة / أبو المعين النسفي / نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٢ توحيد / ص ٢١٦ ، ٢١٧ / والفرق الإسلامية الكلامية (مدخل ودراسة) / د . علي عبد الفتاح المغربي / ط . مكتبة وهبه بالقاهرة / ط . الثانية سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م / ص ١١ ، وبحوث في الملل والنحل/ جعفر السبحاني / ط . مؤسسة الإمام الصادق بالقاهرة / ط . الأولى سنة ١٤٢٧هـ / ص ١١ ، ١٢ .

بالدلائل العقلية وجود الله تعالى وصدق النبي صلى الله عليه وسلم عرفنا بعد ذلك صدق النقل ؛ فإذا قدحنا بهذا العقل الذي أثبت لنا الشرع نكون قد قدحنا بالعقل والشرع أيضًا ، لأننا قدحنا بأصل الشرع الذي هو العقل "[١] .

وأما الغزالي فيقول :" وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به ، ولا يتصور أن يشمل الشرع على قاطع مخالف للعقول ، وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة ، والصحيح منها ليس بقاطع ، بل هو قابل للتأويل "[٢] .

وللماتريدية كلام في نفس المعنى أو في تطبيقاته على مبدأ المعارض ، ومنهم أبو المعين النسفي[٣] ، والنسفي أبو حفص[٤] ، وابن الهمام[٥] ، والخيالي[٦].

وأما المعتزلة فهم رواد في هذا المجال ، وقد أكثروا فيه وأوغلوا ، حتى إنهم أنكروا اعتمادًا على مبدأ المعارضة العقلية لظواهر النصوص

(١) أساس التقديس / الرازي / تحقيق : د. أحمد حجازي السقا / ط. دار الجيل ببيروت سنة ١٩٩٣م / ص ١٩٣ .

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد / الغزالي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ط. الأولى سنة ٢٠٠٤م / ص ١١٦ .

(٣) تبصرة الأدلة / أبو المعين النسفي / ص ١٢٩ .

(٤) شرح العقائد النسفية / التفتازاني ت سنة ٧٩١هـ / ط. دار البيروتي ودار ابن عبد الهادي / ط. الأولى سنة ٢٠٠٧م / ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة / ابن الهمام ت سنة ٨٦١هـ / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ط. الأولى سنة ٢٠٠٢م / ص ٤٦ : ٤٨ .

(٦) شرح الخيالي على النونية / الخيالي ت سنة ٨٦٢هـ / تحقيق : عبد النصير أحمد المليباري الهندي / ط. مكتبة وهبه بمصر / ط. الأولى سنة ٢٠٠٨م / ص ١٨٠ .

أمورًا هى من باب المسلمات عند الآخذين بالمعارض العقلي ، فقد أنكروا الرؤية ، والشفاعة لبعض عصاة المؤمنين ، وأنكر بعضهم عذاب القبر ، ولكن بالرغم من كل هذا فإنهم قالوا بالمعارض العقلي .

وما نريد أن نؤكد عليه هنا ، هو أن القائلين بالمعارض العقلي يعترفون بإثبات بالشرع من حيث أصله بالعقل ، ويحمل كلامهم على أن العقل مصدق لكل ما جاء به الشرع من تفاصيل وأخبار ، أو كما قال الغزالي :" ولا يتصور أن يشتمل الشرع على مخالف للعقول "[1] .

فالأصل عندهم أن لا تعارض بين العقليات القاطعة وما ثبت بالشرع عن طريق القطع ، ولا أننا نظرنا إلى الواقع المعاصر وحصرنا الاحتمالات التي تعارض الحقائق العلمية ، لجزمنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك تعارضًا قطعيًا ، وإنما التعارض في العقول فقط بين العقل والنقل .

ثانيًا : الصفات الثبوتية : تنقسم صفاته تعالى الثبوتية إلى صفات الذات[2] وصفات الفعل[3] ، وهذه الصفات له تعالى يمكن الاستدلال عليها : إما

---

(١) الاقتصاد / الغزالي / ص ١١٦ .

(٢) صفات الذات هى : ما لا يجوز أن يوصف الله بضدها كالقدرة والعلم والإرادة والحياة ... ، أو ما يلزم من نفيه نقيضه ، وهى مستحقة لمعناها استحقاقًا لازمًا لا لمعنى سواها . يراجع في ذلك : التعريفات / الجرجاني / ص ١٧٥ ، والكليات / أبوالبقاء الكفوي / ج١/ ص ٨٦٢ ، وشرح المصطلحات الكلامية / إعداد ونشر مجمع البحوث الإسلامية – مشهد ، إيران / ط. سنة ١٤١٥هـ / ص١٨٩ .

(٣) صفات الفعل هى : ما يجوز أن يوصف الله بضدها ، كالرضا والغضب ، والإحياء والإماتة ... إلخ ، والعلاقة بين ذات الله تعالى وصفاته علاقة تلازم ، إذ إن الإيمان بالذات يستلزم الإيمان بالصفات . الصفات الإلهية في الكتاب والسنة / محمد على الجامي / ط. دار إحياء التراث الإسلامي بالسعودية / ط. الأولى سنة ١٤٠٨هـ / ص ٣٤١ .

بالرجوع إلى صفاته الأخرى ؛ فإنها تنتزع من نفس الذات ، والاختلاف مفهومي فقط ، وهو كاف في المغايرة بين الصفات ، ولا يلزم الكثرة فيه تعالى ، وهذا الاستدلال يكون :" ببرهان التلازم أو عن طريق مقايسة وجود هذه الصفات في المخلوق فتكون دليلاً إنيّاً على وجوده عنده – تعالى – بنحو أشد وآكد ؛ لأن فاقد الشئ لا يعطيه ، فالاستدلال عليها من المعلول ، فيكون البرهان إنيّاً "(١) .

فالمغايرة في استخدام الحد الأوسط هو الذي يشخص نوع البرهان ، فيما لو استخدم وجوب وجوده حدًا أوسط في البرهان ؛ فيكون شبيه اللم (الملازمات) ، أما لو استدللنا من المعلول باعتباره حاويًا لهذه الصفات (الحياة ، العلم ، القدرة) مثلاً ، فلا بد أن يكون المعطى عنده بنحو أتم وأكمل ، فهنا البرهان يكون إنيًّا .

وأحد أهم البراهين التي تستخدم لإثبات عدله تعالى ، هو : " نفي الظلم والجهل والجبر عنه تعالى ، فإن الذي لا يعدل إما لكونه غير عالم بالظلم ، أو عالمًا ومجبورًا عليه ، أو عالمًا وغير مجبور عليه ، ولكنه محتاج له ، أو عالم وغير مجبور عليه وغير محتاج له لكنه عابث ، وهذه كلها صفات سلبية لا يمكن أن تتصف بها الذات المقدسة ، إذن فالله جل شأنه عادل ، فهنا الاستدلال إنما هو عن طريق برهان الملازمات ؛ لأن الأوسط على تحليلية للنتيجة "(٢) .



---

(١) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٦٥ .
(٢) المصدر السابق / ص ٦٥ .



المبحث الرابع
الاستدلال ببرهان التلازم على أمر النبوة والمعاد

وأحد أهم الاستدلالات على النبوة هو كونه تعالى حكيمًا ، والحكمة تقتضي الإرسال ، لأن خلق الخلق وإفناءه من دون بيان المراد منه عبث ، والعبث يستحيل عليه تعالى ، فصارت هنا :" صفة نفي العبثية (الحكمة) واسطة تحليلية في إثبات النبوة ، وبالنسبة للمعاد يكون الأمر أوضح ، فخلق الخلق من غير حكمة عبث ، والعبثية لا تصدر عنه جل وعلا "(١) .

ومن هنا ندرك أن من أجل الحصول على اليقين في القضايا الاعتقادية لا بد من الاعتماد على الاستدلال ، كما أنه يمكننا عن طريق برهان الملازمات إثبات أصل التوحيد ، وصفاته تعالى السلبية ، وكذلك كونه تعالى عادلاً ، وأنه لا بد من إرسال الرسل والأنبياء ، ومن يوم يرجع الناس فيه للحساب .

وأما في أمر الإحياء والبعث والمعاد ، فإننا نلاحظ من خلال قوله تعالى:" ﴿أَوَ لَيسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخلُقَ مِثلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلخَلَّٰقُ ٱلعَلِيمُ﴾(٢)، أن قراءة الآية بالفعل (يقدر) تفيد بأن الذي خلق السموات والأرض يقدر على أن يخلق مثلهم مرة تلو الأخرى مرارًا وتكرارًا، فقدرته تتجاوز كونها لمرة واحدة ، إنما هى لمرات لا تعد ولا تحصى ، وأن فعله تعالى لا تحده حدود ، ولا يوقفه مانع ، فالخلق متعلق بإرادته جل وعلا ، متوقف على أمره النافذ إذا أراد الأمر .

---

(١) برهان التلازم / د. سعد الغري / ص ٦٦ .

(٢) سورة يس / الآية ٨١ .



يقول البقاعي[١] :" بلى قد علموا أنه قادر على ذلك علمًا هو إتقانه كالرؤية بالبصر ؛ لأنهم يعلمون أنه المخترع لذلك ، وأن الإعادة أهون من الابتداء ، في مجارى عاداتهم ، ولكنهم عن ذلك غافلون ، لأنهم عنه معرضون ، ولما كانوا مع هذه الأدلة الواضحة التي هى أعظم من المشاهدة بالبصر ينكرون ما دلت عليه هذه الصنعة من إحاطة القدرة ، علل ذلك مؤكدًا له بقوله مقررًا للقدرة على وجه عام يدخل فيه البعث "[٢] .

فهذه الآية دليل على اتصاف الله تعالى بتمام القدرة وكمالها أمام نوع آخر من أنواع المنكرين ؛ هم من ينكرون قدرة الله على إحياء الموتى والبعث والمعاد ، وهى:" مقايسة أخرى بين خلق السموات والأرض ، وبين إعادة الأحياء ، إلا أن المقايسة بأن نفي صفات النقص من الإعياء والتعب والضعف عند خلق شئ أعظم من الإنسان حجمًا وسعة أبلغ في وصف الخالق بالقدرة ، فهو قد خلق شيئًا عظيمًا لم يعي بخلقه ولم يضعف ، فكيف للمنكر أن يتصور وجود من يخلق شيئًا عظيمًا تام الخلقة دون أدنى تعب أو نصب ، فالقادر على الأقوى الأكمل لا بد أن يكون قادرًا على الأقل والأضعف "[٣] .

---

(١) هو : برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن بن الرباط البقاعي ، أصله من البقاع في سوريا وسكن دمشق ، وتحول إلى القاهرة ، فدرس على مشاهير علماء عصره وكانت له شهرة واسعة فيهما، ولد سنة ٨٠٩هـ، وتوفي سنة ٨٥٥هـ، مؤرخ وعالم وفقيه ولغوي، من أهم كتبه: نظم الدرر ، وتحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد ، وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي وغيرها، ومعظم كتبه في دار الكتب المصرية وخزائن القسطنطينية وأوربا١٠الأعلام/الزركلي/حرف الألف، ونفح الطيب/المقري/ج١ص٤٢١ .

(٢) نظم الدرر / البقاعي / ج٧ / ص ١٤٤ .

(٣) مفاتيح الغيب / الرازي / ج ٢٨ / ص ٣٠ .

فالرؤية هنا كما يقول القرطبي :" بمعنى العلم التي هى رؤية القلب ، إذ إن تقدير الآية : (ألم يعلموا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر أو يقدر على أن يحي الموتى) ، فهم يعلمون ذلك وينكرون ويكفرون ، فكفر الإنسان بهذا الركن من أركان الإيمان ، يستلزم كفره بحكمة ربه وعدله في خلقه ، وكفره بنعمته بخلقه في أحسن تقويم "[١] .

فاسم الفاعل هنا (بقادر) يثبت أنه قادر بذاته مطلقًا ، أما الفعل المضارع الذي يفيد التجدد وتكرار الحدث واستمراره فهو يدل على إحياء الموتى متحقق حالاً دائم مستقبلاً على كل الأحوال التي يتصورها الإنسان والتي لا يتصورها .

ومن أعظم الأدلة على تكرار فعل الإحياء والإماتة الذي يفيده قوله (يقدر) ، قوله تعالى :" ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[٢] ، فالإنسان مدرك أنه كان ميتًا فأحياه خالقه ، وأنه سيعود ليموت ، ولكنه لا يدرك أنه سيعود ليحييه ، وأن هذا الفعل متكرر الحدوث إلى ما لا يحد ولا يتصور .

فهذه أدلة على أن :" فعل الإحياء كائن أصلاً مستمر متجدد في فعله سبحانه ، فلا سبيل لإنكار قدرة الله تعالى على إحياء الموتى ، ولا سبيل لإنكار البعث أصلاً ، لأنه مما اقتضت به إرادة الله تعالى على خلقه "[٣] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / ج ١٥ / ص ٥٥ .

(٢) سورة البقرة / الآية ٢٨ .

(٣) تفسير المنار / محمد رشيد رضا / ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م /ج١١/ ص ١٧٥ .

((تعقيب))

من المعلوم أنه من خلال الاستدلال ببرهان التلازم على بعض مسائل العقيدة ، نرى أن أهل الحق قد اتفقوا على أن :" الله ليس كمثله شئ ، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظًا مجملاً ، يراد به المعنى الصحيح ، وهو ما نفاه القرآن ، ودل عليه العقل ، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شئ من المخلوقات ، ولا يماثله شئ من المخلوقات في شئ من صفاته ، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم ، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق ، فهو نظير النصارى في كفرهم "[١] .

وإحقاقًا للحق أرى أن إطلاق الجهة على الله تعالى غير صحيح ، لأنه لم يرد أصلاً في القرآن ولا في السنة ، وأما بالنسبة لكون الرؤية مستلزمة للجهة فهذا قول الحنابلة والمعتزلة ، مع العلم بأن الحنابلة مثبتون للرؤية والمعتزلة نافون لها ، ومن الجدير بالذكر أن المعتزلة نفوا الرؤية والجهة ، والحنابلة أثبتوهما ، والأشاعرة والماتريدية أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة ، ويلاحظ أنه كيف غلب المنهج الأشعري ومن تبعهم على هذه التصورات ، حيث إن الآيات والأحاديث الواردة اعتبرت دلالتها على الجهة ظنية ، فقدم الدليل العقلي النافي لها لأن دلالته قطعية .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية / ابن أبي العز / ط. المكتب الإسلامي ببيروت / ط. التاسعة سنة ١٤٠٨هـ /ج/١ ص ٥٧ .

ولقد أثر عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :" التفسير على أربعة أنحاء، تفسير لا يعذر أحد من فهمه ، وتفسير تعرفه العرب من لغاتها، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله "[1] .

وعليه فإن ما أثر عن ابن عباس والذين سلكوا مذهبه ، قد رأوا أنه لا حرج في تأويل ما يتطلب تأويله وفق ما ينسجم مع الشرع وضوابط لغة العرب ؛ وما ذلك إلا لمصلحة الدين ، خوفاً من أهل الزيغ الذين تسول لهم النفس الأمارة بالسوء إلى القول بالتفسير بالرأي ، فينشأ عن ذلك التأويل الفاسد من تشبيه أو تمثيل أو تجسيم أو القول بالتعطيل ، وهذا ما حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله :(ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار)[2] .

فالموقف المتجمد يؤدي إلى تكوين متناقضات في آيات الصفات ، فقد:" أسند الله لنفسه العين بالإفراد ، والعيون بالجمع مرة أخرى ، فلا بد من تأويلها وعدم الاكتفاء بظواهرها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى القول بتناقض القرآن"[3] .

---

(١) أضواء البيان / الشنقيطي / ط٠ دار الفكر ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤١٥هـ /ج٧/ ص ٢٧٤ .

(٢) سنن الترمذي/ تحقيق : بشار عواد معروف/ ط٠ دار الإسلام ببيروت سنة ١٩٨٨م /ج٥/ ص ٤٩ ، حديث رقم (٢٩٥١) ، أخرجه عن ابن عباس وقال حديث حسن ، والسنن الكبرى / النسائي/ تحقيق : عبد القادر سليمان البنداري – سيد حسن / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى /ج٥/ ص ٢١ ، حديث رقم (٨٠٨٥) ، باب من قال في القرآن بغير علم، أخرجه عن ابن عباس بزيادة (أو بما لا يعلم) في وسط الحديث .

(٣) إيماننا الحق بين النظر والدليل / إبراهيم النعمة / ط٠ مطبعة أضواء السلف – الموصل / ط٠ الأولى سنة ١٤٣٠هـ / ص ٥٥ .

وقد اتخذ السلف هذا الموقف ، لأنهم قرروا أن معرفة الصفة فرع معرفة الذات ، وفي ذلك يقول الغزالي عن تعدد مثل هذه المعاني لبعض الآيات :" ولا ينبغي أن يفهم من هذا أنه يجب أن لا يفسر القرآن بالاستنباط والفكر ؛ فإن من الآيات ما نقل فيها عن التابعين والمفسرين خمسة معان وستة وسبعة ، ونعلم أن جميعها غير مسموع من النبي صلى الله عليه وسلم، فإنها قد تكون متنافية لا تقبل الجمع ، فيكون ذلك مستنبطًا بحسن الفهم وطول الفكر ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس :(اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)[(١)] "[(٢)] .

وعلى أية حال : فقد كان لفتح باب التأويل أثر مهم في إيضاح آيات الصفات وأحاديثها ،كما كان له أيضًا من الآثار السيئة في بعض الأحيان ، وذلك حينما :" أدخل أصحاب الأهواء في تفسير الآيات أمورًا لا تحتملها النصوص ، بحجة أنهم يوجهون تلك النصوص توجيهًا مجازيًا ، الأمر الذي جعل عددًا كبيرًا من العلماء يضعون مناهج دقيقة في تحديد ما يجوز تأويله وما لا يجوز ، كما وضعوا له شروطًا كثيرة "[(٣)] .

كما يرد على المعتزلة أيضًا في احتجاجهم بأن الصفات أعراض لا يجوز وصف الله بها فنقول :" اتفق المسلمون سلفًا وخلفًا وغيرهم على

---

(١) مسند الإمام أحمد / تحقيق : شعيب الأرناؤوط وآخرين /ج٤ ،ج٥/ ص ٢٢٥ ، ص ٦٥ ، رقم (٢٣٩٧) ، والمعجم الكبير/ الطبراني / تحقيق : أحمد بن عبد المجيد / ط. مكتبة العلوم والحكم بالموصل / ط. الثانية سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م /ج١٠/ ص٢٦٣ ، حديث رقم (١٠٦١٤) أخرجه عن ابن عباس .

(٢) إحياء علوم الدين / الغزالي / ج١/ ص ٣٧ .

(٣) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية /د. عرفان عبد الحميد / ط. مؤسسة الرسالة ببيروت / ط. الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م / ص ٢١٩ : ٢٢٤ .

استحالة كونه تعالى عرضًا أو بضعة أعراض ، واتفق جمهور أهل السنة ومتكلموهم على عدم جواز وصف الله بالعرض ، ولا وصف صفاته بأنها أعراض ؛ لأن الله أثبت لنفسه صفات خبرية يجب الإيمان بها كما وردت ، ولأنها مغايرة لصفات البشر ، التي يجوز أن يطلق عليها أنها أعراض ، لأنه قد يحصل العمى بعد البصر ، والصمم بعد السمع ، والسكون بعاهة بعد الحركة ، والعجز بعد القدرة ، فهذه الأعراض حادثة بالنسبة إلى الإنسان ، أحدثها الله وقادر على إزالتها أو تغييرها ، أما الله فهو منزه عن ذلك ، ولا تشابه بين صفاته وصفات مخلوقاته ولا مماثلة بينهما "[١] .

والدليل على عدم المشابهة والمماثلة :" أن التشبيه يوجب الاستغراق في جميع الصفات والأحكام ، لأن حقيقة المتشابهين هما الغيران اللذان يجوز على كل واحد منهما جميع ما جاز على صاحبه ، فيقوم مقامه ويسد مسده ، ولو كان الباري مشبهًا بخلقه لكان يجوز عليه صفات خلقه ، وذلك محال ، لأنه يقتضي جواز كونه محدثًا ؛ ولأنه يناقض ، فثبت أن الباري عز وجل كما قال :" ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[٢]"[٣] . ويمكن أن يقال أيضًا أن :" إثبات تلك الصفات لله تعالى لا يلزم عنه إثبات آلهة متعددة ، لأن الاشتراك في القدم لا يوجب التماثل في جميع الصفات ، ولأن الاشتراك في القدم لو كان يوجب التماثل لوجب أن يكون الاشتراك في

(١) نقد الزيدية للمذاهب الكلامية / د. سيد عبد الله إمام / ط. مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م / ص ١٢٥ .

(٢) سورة الشورى / من الآية ١١ .

(٣) الفقه الأكبر في علم أصول الدين / محمد بن إدريس الشافعي / تحقيق : عبده أحمد ياسين / ط. الأولى ب.ت / ص ٣٧ ، ٣٨ .

الحدث يوجب التماثل ، وهذا باطل ومخالف في حق الله ، لأن الاشتراك في الأخص لا يوجب الاشتراك فيما عداه"[1] .

وعلى هذا : فأدلة إثبات الصانع وتوحيده وإعلام النبوة وأدلتها كثيرة جدًا ، وطرق الناس في معرفتها كثيرة ، ولهذا كانت طريقة الاستدلال القرآني تصلح للعامي كما للعالم ، ويستفيد منها سريع الذكاء وبطيئه ، كل له مشربه وكل له تحمله ؛ اللهم إلا أن كان من المعرضين المريضين[2] .



---

(١) المصدر السابق / ص ٤٤ ، ٩٤ .

(٢) تلازم اليقين البرهاني مع الوجداني في الاستدلال العقدي القرآني / د. محمد بنيعيش / أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب / مقال على موقع إسلام أون لاين ٢٠٢١م .

الفصل الثالث

المغالطة بالتلازم ووجوه الخلط والأخطاء فيها والرد عليها (نماذج)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ادعاء اللزوم في قضية التكفير ومناقشتها

المبحث الثاني: ادعاء التلازم بين الإسلام والعلمانية والرد عليها.

المبحث الأول
ادعاء اللزوم في قضية التكفير ومناقشتها

التكفير باللازم والمآل : منزلق خطير للغلو ؛ من تكفير للأفراد والجماعات ، وينتهي إلى تكفير المجتمعات باستلزامات ومآلات وتركيبات ، ولن يسلم منها أحد ، فكل طائفة تبدأ بتكفير أختها ، فيوشك أن لا يبقى أحد على الملة .

ولقد أجمع العلماء على عدم الكفر بالمآل ، ونقل ابن رشد(١) الإجماع على ذلك ، فقال رحمه الله :" من أهل الأهواء ما هو اعتقادهم كفر فلا يختلف في تكفيرهم ، ومنه ما هو خفيف لا يؤدي بمعتقديه إلى الكفر إلا بالتركيب ، وهو أن يلزم على قوله ما هو أغلظ منه ، وعلى ذلك الأغلظ ما هو أغلظ حتى يؤول به ذلك الأغلظ إلى الكفر ، فهذا لا يكفر به بإجماع "(٢).

ويبطل ابن حزم(٣) الكفر بالمآل فيقول :" وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ ، لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به ، وإن

---

(١) هو : أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (١١٢٦- ١١٩٨م) أشهر فلاسفة الإسلام وأبعدهم أثرًا في الفكر الأوربي والمسيحي ، ولد في قرطبة ، ومات بمراكش ، واشتغل بالقضاء والطب والتدريس ، وأطلق عليه اسم الشارح لشروحه على كتب أرسطو . الموسوعة الفلسفية د. الحفني / ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) البيان والتحصيل / أبو الوليد بن رشد / ط. دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١١م /ج١٦/ ص ٣٦٤ .

(٣) هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي ، ولد في قرطبة سنة ٣٨٤هـ ، ويعد من أكبر علماء الأندلس ، وأكبر علماء الإسلام تأليفاً وتصنيفاً بعد الطبري ، وهو فقيه ظاهري ومجدد القول به ، بل محي المذهب بعد زواله في الشرق ، ومن أهم مؤلفاته : الفصل ، المحلي ، الإحكام ، الأخلاق والسير ، طوق الحمامة ،=

لزمه فلم يحصل على غير التناقض فقط ، والتناقض ليس كفرًا ، بل قد أحسن إذ فر من الكفر ... ، فصح أنه لا يكفر أحد إلا بنفس قوله ، ونص معتقده ، ولا ينفع أحد أن يعبر عن معتقده بلفظ يحسن به قبحه ، لكن المحكوم به هو مقتضى قوله فقط "[١] .

وعلى ذلك : فالتكفير باللزوم مسلك باطل وخطورته عظيمة بإجماع العلماء ، ومخالف لما عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم ، وهو من أساليب أهل الأهواء وقاصري العلم والبصيرة ، وهو من جملة الكذب والبهتان الذي ينبغي عدم اللجوء إليه ، لمعارضته بداهة العقل وقواعد الشريعة ، فلا ينبغي أن يقع حوله :" أدنى نقاش أو خلاف ، وكل نصوص الشرع صريحة في أن المؤاخذة إنما تكون بما يقع به التصريح قولاً أو فعلاً"[٢].

التكفير باللزوم بلا ضابط يعتبر من القضايا الفادحة الخطورة التي نشبت بسببها الصراعات الجدلية والتكفيرية ، وأورثت التفرقة والاختلاف والتناحر بين الفرق ، وهو : " نهج وسبيل سيئ ومموج ما زالت تنهجه وتلهج به بعض الطوائف ، لذا تناول العلماء باستفاضة هذه القاعدة لفداحة

=وتوفي سنة ٤٥٦هـ. يراجع في ذلك: سير أعلام النبلاء/ الذهبي/ج١٨/ ص ١٨٤، ٢١٣،ومعجم الأدباء/ياقوت الحموي/ج١٢/ص٢٤٠، وابن حزم وحياته وعصره/ الشيخ:محمد أبو زهرة/ط: دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م / ص٢٧.

(١) الفصل / ابن حزم / ج٣/ ص ٢٩٤ .

(٢) شرح منظومة الإيمان / عصام المراكشي / تقديم : عمر بن مسعود الحدوشي / ط. المكتبة الشاملة الحديثة سنة ٢٠١٩م / ص ١٠٧ ، ١١٠ .

خطرها ، إذ يمكن بمجرد خطأ جزئي بسيط أن تنتج سلسلة وحلقات من اللوازم تؤدي إلى تكفير الكثير من المسلمين"(١) .

وكان أقوم وأنجح سبيل لمعالجتها حكمة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فعاد إلى الحق جمهور كبير ، لكن هذا لم يوقف مداولة هذا الفكر في الأزمنة اللاحقة ، متجسدًا في بعض الفرق المختلفة التي تكفر كل من يخالفها .

وقد تصدى لهذه القضية بالمرصاد جهابذة الأمة من العلماء ، وشددوا في رفضها وتفنيدها بالدلائل والبراهين العلمية ، فنرى الحافظ بن حجر يقول:" بعدم اعتبار اللازم في التكفير والحكم بمقتضاه ، ويرى أن الصحيح عند الغالبية من علماء الأمة هو عدم تكفير أهل الضلالة والابتداع ، إلا أن ترسخ منهم ما يؤدي إلى الكفر الصريح لا الاستلزامي ؛ لأن الأصوب أن اللازم للمذهب ليس بمذهب إلا حين يكون بينًا صريحًا "(٢) .

إن القائل بالملزوم :" قد لا يخطر في باله القول بلازمه ، فلا يكفر به أبدًا(٣) ، ولذا ثبت أن الذي يُنعت بنعت الكفر من بدر الكفر من صريح قوله

---

(١) اللزوم في العقيدة الإسلامية / د. حسن إبراهيم جاسم / مجلة كلية دار العلوم – العدد ١١١ – المجلد ٣٥ شباط ٢٠١٨م / ص ٤٥٤ ، ٤٥٥

(٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي/أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن ابن عبدالرحيم المباركفوري ت سنة١٣٥٣هــ/ط:دار الكتب العلمية ببيروت/ج٦/ص٣٠٢٠.

(٣) يراجع في ذلك : الإعلام بقواطع الإسلام / أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري ت سنة ٩٧٤هــ / تحقيق : محمد عواد العواد / ط. دار التقوى بسوريا / ط. الأولى سنة ١٤٢٨هــ – ٢٠٠٨م /ص ٢٦٣ ، وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج / ابن الملقن ت سنة ٨٠٤هــ / تحقيق : عبد اللحياني / ط. دار حراء بمكة=

وقدم له فتبناه والتزمه ، أما إذا لم يتبناه ويدافع عنه وينافح من أجله فلا يسع أحدًا أن يضعه في خانة التكفير على الإطلاق "(١) .

إن من يحكم عليه بالكفر هو من يؤدي قوله إلى الكفر صراحة ، أو يفهم ضمناً من كلامه ويعرض عليه ، فلا ينكر هذا اللزوم بل يلتزمه ، أما من :" جحده وناضل من أجل تفنيده فلا يمكن أن يحكم عليه بالكفر ، حتى لو تضمن القول ما يؤدي إلى الكفر بسبب أن المآل لم يخطر على باله "(٢) .

ويعضد هذا الرأي ابن حزم ، فهو يرى أن : " تكفير الناس بما تؤول إليه أقوالهم خطأ وافتراء ؛ لأنه كذب على صاحب القول ونسبة قول له لم يقل به، فكيف يكفر وهو قد ولّى وفرّ من الكفر ، فلا يوجد قول إلا ويوجد مخالف له يلزم خصمه بالكفر والفساد في ما يقول وفي طرق معرفته ، وكل فرقة تتحرى ما يحلو لها من الفرق الأخرى ، وتنتقي ما يصب في دعم خصومتها مما يؤدي بها إلى أن تكفر بحسب الأهواء ، فصح أنه ليس بالإمكان تكفير أحد إلا بمثل ما يقوله ويعتقده ، ولا يتحصل منفعة أي شخص حين يعبر عما يعتقده بنطق يصح من خلاله قبحه ، لكن المعول عليه هو اللازم وما يقتضيه تصريحه على وجه الدقة التي تحتمل أي وجه آخر"(٣) .

=المكرمة / ط. الأولى سنة ١٤٠٦هـ /ج٤/ ص ١٠٩ ، والتعرف لمذهب أهل التصوف / الكلاباذي ت سنة ٣٨٠هـ / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ص ١٢٤ .

(١) فتح المغيث / شمس الدين السخاوي ت سنة ٩٠٢هـ / ط. دار الكتب العلمية ببيروت سنة١٤٠٣هـ / ج١ / ص ٣٣٤ .

(٢) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ / صالح بن مهدي المقبلي اليمني / ط. المكتبة الوقفية بالقاهرة / ط. الأولى سنة ١٣٢٨هـ / ص ٤١٢ .

(٣) الفصل / ابن حزم /ج٣/ ص ٢٩٤ .



ولذلك فالقول الفصل والدقيق في المسألة أن :" اللازم للمذهب ما لم يتلفظ به محدثه ولم يومئ إليه أو يتبناه لا يعد مذهبه بأي حال من الأحوال ، لأن القائل ليس منزهًا عن الخطأ، فلا يمكن أن نلزمه وننسب إليه ما لم يقله أو يلتزمه "(١) .

لذا لا يجوز تكفير أحد إلا بنص قوله ومعتقده ، أو ما يلتزمه ذلك القول من لوازم يتبناها صراحة .

ولقد شدد العلماء في المسألة ، وسلكوا سبيل الرشاد في تفصيلها حين بينوا أن :" المتكلم إذا تلفظ بكلام الكفر لا يمكن تكفيره حتى يظهر عليه الدليل المثبت لذلك الكفر ، فمعظم الناس ينكرون ما يتلفظون به من ألفاظ أو يثبتونها ، أو قد يتبرأون حتى من معانيها أو يلتزمونها ، ويستلزم جراء هذا أمورًا ربما تكون كفرًا ، لكنهم لا تنصرف أذهانهم إلى مآلات تلك الأقوال وملزوماتها ، بل يتناقضون بين القول ومما يلزمه ، والتناقض لا يمكن أن يكون كفرًا "(٢) .

ويشير إلى هذا المعنى ابن رشد حين بين أن :" الغالبية من أهل الهوى والضلال يلجأون إلى التكفير بما تؤول إليه أقوال الناس ، وأن معنى التكفير باللزوم هو أن قائل القول لا يصرح بقول هو كفر ، ولكن يتلفظ بألفاظ يترتب عليها الكفر لا محالة ، وهو بالتأكيد لا يتبنى ما ينتج عن كلامه من

(١) توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية / الشيخ : عبد الرحمن بن ناصر السعدي ت سنة ١٣٧٦هـ / ط٠ دار أضواء السلف بالرياض / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٠هـ / ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) مجموع الفتاوى / ابن تيمية / ج٥/ ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

اللوازم ، أو ينافح عنه صراحة "[1] .

ولذا : فالتكفير باللزوم عاقبته شديدة ، وقد توعد صلى الله عليه وسلم من ينعت أخاه بالكفر بأنه :(حار عليه)[2] ، أي رجع عليه ، وهذا وعيد مسلكه وخيم لمن:" يكفر أحدًا من المسلمين ، وهو ليس على حال التكفير"[3].

ولخطورة هذه المسألة فقد عقد الإمام البخاري في صحيحه بابين في :"التحذير من التكفير بغير هدى ؛ باب من كفر أخاه بغير تأويل ، وباب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً ، وأورد فيهما عدة نصوص تفيد ذلك"[4] .

ويفصل الإمام النووي الأمر بزيادة إيضاح ، إذ يبين أن جمهور الفقهاء وغيرهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة فيقول :" والسلف والخلف لا يزالون على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم والنكاح منهم وموارثتهم ، وإجراء أحكام الشرع عليهم أسوة بعامة المسلمين "[5] .

لذلك فالتكفير باللازم ومآل المذهب يعتبر من :" الآراء المحضة والمهالك الجسيمة التي لم يرد بها السمع سواء بالتواتر أو في إجماع علماء

---

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد / ابن رشد / تحقيق : محمد صبحي حسن / ط٠ القاهرة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م /ج٢/ ص ٣٤٣ ، ٤٩٢ .

(٢) اللفظ في صحيح مسلم /ج١/ ص ٧٩ ، والحديث لأبي ذر .

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام / تقي الدين بن دقيق العيد / تحقيق : محمد حامد الفقي وآخرين/ ط٠ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م /ج٤/ ص٢٨٤ .

(٤) العواصم من القواصم / أبو بكر المالكي /تحقيق : محي الدين الخطيب / ط٠ مكتبة السنة / ط٠ السادسة سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م /ج٤/ ص ٣٧١ .

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين / محي الدين يحيى بن شرف النووي / تحقيق : عادل عبد الموجود / ط٠ المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٥هـ/ص٢٣٩ ، ٣٥٥ .

الأمة "[١] .

ولقد شنع العلماء بالتكفير باللازم واعتبروه من :" الجهل والضعف في العلم والدين ، ومن أعظم المزالق والمهلكات ، فمن أراد المخاطرة بدينه والاستهانة بشرعه فعلى نفسه قد ظلم "[٢] .

ومن أراد :" السلامة لدينه والبراءة من الولوج في ظلم الآخرين والتجني عليهم فلا يحاسبن الناس بما تؤول إليه أقوالهم مما يستنكرونه أشد الإنكار ، فأحكام الدنيا تحكم على الظاهر لا بالظن والاستنتاج ، والبواطن والسرائر موكولة إلى الله تعالى "[٣] .

فيجب التنبيه والحذر ونهج سبيل الرشاد لننجو بأنفسنا ، ونجنب غيرنا مسالك التكفير ، ولا يكفر الشخص إلا بنص قوله ومعتقده فقط .

وبناء على ما سبق : فإني أرى عدم اعتبار اللازم في التكفير والحكم بمقتضاه فيه ، لأن القائل بالملزوم قد لا يخطر له القول بلازمة فلا كفر به ، ولهذا فقد أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على أن الأحكام الدنيوية على الظاهر ، وأن الباطن والسرائر إلى الله عز وجل ، وفي الوقت نفسه أرى ضرورة

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم / ابن الوزير القاسمي ت سنة ٨٤٠هـ / تحقيق : شعيب الأرناؤوط / ط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت / ط. الثالثة سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م /ج٤/ ص ٣٦٨ .

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار / محمد بن علي بن محمد الشوكاني / تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ط: دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥هـ/ج٤/ ص ٥٨٠.

(٣) هذا : ما نص عليه ابن حجر ،وابن عبد البر ، وابن بطال ، والرازي ، والعز بن عبد السلام. يراجع في ذلك : الفتح / ابن حجر /ج١٢/ ص ٢٧٣ ، والتمهيد / ج١٠/ ص ١٥٧ ، وشرح ابن بطال /ج١٦/ ص ١٢٢ ، والتقرير والتحبير / ابن أمير الحنفي /ج٣/ ص ٤٢٥ .

وضع ضوابط وقواعد محكمة لمسألة التكفير باللزوم ؛ لتجنب الاتهام للآراء المخالفة ، والانزلاق في متاهات تفرق وحدة الأمة ، ومن الأفضل وجوب لزوم الحوار بالحسنى ، والتعويل على مبدأ الحكمة وحسن الحجة سبيلاً لعلاج قضية التكفير .

وما من شك أن الفكر الأشعري قد اتصف عمومًا بالوسطية في الاعتقاد تجاه المخالف ، فلم يكفر أحدًا من أبناء القبلة ، بل يرى أن :" الإسلام ينتظم الجميع ، ولا يجري حكم الكفر في الظاهر إلا على من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة "[١] .

وانطلاقًا من هذا بنى الإمام الأشعري ومدرسته معتقدهم بالتحذير من المجازفة في تكفير المسلمين ، وخطر ذلك على الدين ، فينبغي أن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، كما دانت بذلك الخوارج[٢] ، أو أنه في منزلة بين المنزلتين كما قال واصل بن عطاء[٣] .

---

(١) مقالات الإسلاميين/الأشعري/ج١/ص٣٤، والفرق بين الفرق/البغدادي/ ص ٣١٢ .

(٢) الخوارج : اسم يقع على تلك الطائفة التي خرجت على رابع الخلفاء الراشدين (علي بن أبي طالب) وخروجهم عليه هو العلة في تسميتهم بهذا الاسم ، فهم الذين خرجوا على عليٍّ لقبوله التحكيم في موقعة صفين ، ولهم ألقاب أخرى عرفوا بها غير الخوارج ، ويرضون بها إلا بلقب المارقة ، ومن أهل العلم من يرجح بداية نشأتهم إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم. يراجع في ذلك: هدى الساري مقدمة فتح الباري/ الحافظ ابن حجر/ ط. دار الطباعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٤٧هـ/ص ٤٥٩ ، والملل والنحل/ج١/ص١٣٢، والفصل /ج٢/ ص ١١٣ ، ومقالات الإسلاميين /ج١/ ص ٢٠٧.

(٣) هو: أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي (٨٠ – ١٣١هـ) ، متكلم معتزلي ، كان تلميذًا لمحمد بن الحنفية ، ولزم حلقة الحسن البصري ، ثم أسس فرقة المعتزلة عندما حصل الخلاف بينه وبين الحسن في حكم مرتكب الكبيرة ، وانضم إليه عمرو=

يقول الأشعري :" إن من عمل كبيرة من الكبائر وما أشبهها مستحلاً لها كان كافرًا إذا كان غير معتقد تحريمها ، وأما من ارتكب ذلك وهو مقر بالخطأ والذنب فهو فاسق مجرم وليس كافرًا "[1] .

وهكذا يبدو :" التسامح الديني في فكر الأشعري المجدد ، تسامحًا وجدانيًا نفسيًا صادرًا من قلبه ، وتسامحًا عقليًا يعذر المختلفين بأن العبارات تسبب هذا الاختلاف ، فيصوب اجتهادهم في الفروع ، ولا يكفر أحدًا من أهل القبلة في الأصول"[2] .

لقد كانت بداية الأشعري في محاولته لاجتذاب الأطراف كلها إلى مركزه ، أن ابتدأ بخطة عملية رسم فيها :" نبذ تكفير أهل القبلة ، لأن الجميع يشيرون إلى معبود واحد ، وداخلون تحت عنوانه وهو الإسلام "[3] .

ولا يكاد الأشعري يختلف مع السواد الأعظم من مفكري الإسلام قديمًا وحديثًا ، فالمسلمون كغيرهم من الأمم التي لديها كتاب سماوي ، لم يختلفوا عنه ، ولكن اختلفوا فيه ، وأهل الاختلاف يرجع إلى طريقة الفهم .

ولما كان الفكر الأشعري بهذه الكيفية كان امتداده الواسع على النطاق المكاني والزماني ، مظهرًا من مظاهر العدل الطبيعي ، محققًا من النجاح

=ابن عبيد ، ومن أهم مؤلفاته : المنزلة بين المنزلتين ، معاني القرآن ، الفتيا ، السبيل إلى معرفة الحق . تاريخ الإسلام / الذهبي / ج٥/ ص ٣١٠ ، وسير أعلام النبلاء /ج٥/ ص ٤٦٥ ، ووفيات الأعيان /ج٦/ ص ٧٦٨ .

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع / الأشعري / نشره الدكتور غرابة – يسوعي/ ط. بيروت سنة ١٣٧٣هـ / ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ومقالات الإسلاميين /ج١/ص ٣٢٢.

(٢) المجددون في الإسلام / أمين الخولي / ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠١٧م / ص ١٢٩ .

(٣) الإبانة عن أصول الديانة / الأشعري / تحقيق : د فوقية حسين / ص ٢٦ .

الثقافي والسياسي ، ما لم يحققه مذهب آخر من مذاهب الفكر الإسلامي ، أو على حد تغبير ابن خلدون :" لأن عمر الحادث من قوة مزاجه "[١] .

والمستقرء لنصوص العلماء يجد أنهم قد تحدثوا عن بعض ضوابط التكفير ضمن أقوالهم في هذه المسألة، ومن ذلك ما ذكره ابن دقيق العيد[٢] في إحكام الأحكام حين قال :" والحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة عن صاحبها ، فإنه حينئذ يكون مكذبًا للشرع ، وليس مخالفة القواطع مأخذًا للتكفير ، وإنما مأخذه مخالفة القواعد السمعية القطعية طريقًا ودلالة "[٣] .

---

(١) المقدمة / ابن خلدون / ص ٢٥٠ .

(٢) هو : شيخ الإسلام (٦٢٥ – ٧٠٢هـ) تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب ابن مطيع القشيري المنفلوطي الشافعي المالكي المصري ، أحد الفقهاء والعلماء والمحدثين البارزين ، تفقه على يد والده في قوص بصعيد مصر ، ثم على يد الشيخ عز ابن عبد السلام ، فحقق المذهبين وأفتى فيهما ، وسمع الحديث ، وولي قضاء الديار المصرية . يراجع في ذلك : الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد / الإدفوي ت سنة ٧٤٨ه / تحقيق : سعد محمد حسن / ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة١٣٨٢هـ / ص ٤٢٤ ، وطبقات الشافعية / الإسنوي / تحقيق : عبد الله الجبوري / ط. رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد سنة ١٣٩٠هـ / ج٢/ ص ١٠٢ ، وطبقات الحفاظ / السيوطي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت / ط. الثانية سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م / ص ٥١٦ .

(٣) إحكام الأحكام / ابن دقيق العيد /ج٢/ ص ٢١٠ .

ويقول الإيجي[1] في العقائد العضدية :" ولا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بما فيه نفي الصانع القادر المختار العليم ، أو بما فيه شرك ، أو إنكار النبوة، أو إنكار ما علم مجئ محمد صلى الله عليه وسلم به ضرورة ، أو إنكار أمر مجمع عليه قطعًا ، أو استحلال المحرمات ، وأما غير ذلك فالقائل به متبع ، وليس بكافر"[2] .

وقال النسفي[3] :" الاستهزاء بالشريعة كفر ، وكذا لو أطلق كلمة الكفر استخفافًا لا اعتقادًا "[4] .

ولقد وضع العلماء شروطًا أربعة للتكفير ، تقابلها أربع من المعاني وهى : أ) توفر العلم وانتفاء الجهل . (ب) توفر القصد وانتفاء الخطأ . (ج) توفر الاختيار وانتفاء الإكراه . (ء) انعدام التأويل السائغ ، والمانع المقابل له هو : وجود التأويل السائغ .

---

(١) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي ، ولد بإيج من نواحي شيراز سنة ثمانية وستمائة ، وقيل بعد السبعمائة ، كان رحمه الله عالمًا وإمامًا في المعقولات ، محققًا مدققًا عارفًا بالأصلين الكلام وأصول الفقه والمعاني والبيان والنحو ، وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمائة . المواقف في علم الكلام (ترجمة المؤلف) / عبد الرحمن الإيجي / ط. مكتبة المتنبي بالقاهرة / ص ٢١ .

(٢) العقائد العضدية / الإيجي/ ط. دار مكتبة المعارف سنة ٢٠١٤م/ج٢/ ص٢٩١ ، ٢٩٣ .

(٣) هو : أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي ، لقب بنجم الدين (٤٦١ – ٥٣٧هـ) ، فقيه وعالم في أصول العقيدة وصاحب العقائد النسفية ، بلغ منزلة عالية في العلوم والفنون المتنوعة ، ومن أهم مؤلفاته : القند في تاريخ سمرقند، أجناس الفقه ، الخصائص في الفروع ، الفتاوى النسفية ، المعتقد ، العقائد . سير أعلام النبلاء /الذهبي /ج٢٠/ ص ١٢٦ .

(٤) العقائد النسفية وشرحها /ج١/ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

هذه بعض كلمات العلماء في التكفير ، وغيرها كثير ، وكلها ترجع إلى ما يناقض الشهادة متناقضة بينة ، فمن أنكر أحد هذين الأصلين ، أو أتى بما يناقض واحدًا منهما عامدًا متعمدًا فقد كفر ، والإيمان بهذين الأصلين يستلزم الإيمان بالقرآن الكريم ، وهو الوحي الذي نزله الله تبارك وتعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم ، وفي القرآن أصول العقائد السمعية ، فمن بلغه القرآن وأنكر بعض ما فيه من المعاني التي تدل عليها آياته دلالة قطعية ولا شبهة له فقد كفر .



المبحث الثاني
ادعاء التلازم بين الإسلام والعلمانية والرد عليها

في هذا المبحث سأناقش دعوى التلازم المنطقي بين الإسلام والعلمانية، كما يتعرض المبحث إلى المغالطات المركزية التي أنشأت هذا التلازم ، ويشرح الأدلة التي أوردت في سبيل هذه الدعوى ، ومناقشتها من الناحيتين الشرعية والمنطقية .

إن دعوى التلازم تعتمد في الأصل على المقاربة المنطقية ؛ أي أن وجه التلازم بين موضوعات القضايا ومحمولاتها وجه منطقي لا شرعي ولا اجتماعي ، وأما النص الديني فيلجأ إليه عرضًا لا أصلًا ، وتأكيدًا لا تأسيسًا.

ومناقشة هذه الدعوى تتم من خلال دراسة لكاتب عربي هو ما يسمى بالدكتور / عادل ضاهر ، في كتابه الموسوم بـــ :(الأسس الفلسفية للعلمانية)، والذي حاول من خلاله أن يحشد كل البراهين التي يراها كفيلة بإثبات التلازم المنطقي بين الإسلام والعمانية .

والمستقرء لهذا الكتاب يرى أن : المغالطات التي وقع فيها هذا الكاتب كثيرة ؛ لكن على وجه الخصوص مغالطاته المركزية تتمثل في الآتي :" أنه خلط بين الأحكام العقلية والأحكام الشرعية[1] ، وهذه المغالطة هى المغالطة المركزية الرئيسة التي يتهاوى بنيان الكاتب بمجرد إثبات بطلانها ، وأنه يدعى دعاوى دون أن يبرهنها ، ويخلق تلازمات دون أن يبين وجه

---

(١) يعتبر الإمكان العقلي عند ضاهر لا يولد سوى إمكانًا شرعيًا ، ولا يوجد ضروري شرعًا إلا ما كان ضروريًا عقلاً .

الإلزام[١] ، مما يترتب على ذلك أنه يستعجل البناء عليها إلى ما بعدها ، فيشغل القارئ بالنتائج ، مع أن مناط النزاع الحقيقي هو في المقدمات لا النتائج ، ثم إن قضاياه التي يستدل بها ليس فيها وحدة موضوعية بين موضوعاتها ومحمولاتها[٢] ، مع أن من شروط الاستدلال المنطقي ألا يتنافر موضوع رابطي القضية ، حتى لا يكون النزاع متواردًا على محلين متباينين، ثم هو بعد ذلك كله يريد أن يلزم المسلمين جميعًا بأن كل حكم لم ينشأ من الضرورة العقلية فإنه ليس ضروريًا من أي اعتبار آخر "[٣] .

وهذا في النهاية إنكار للوحي جملة وتفصيلاً ، وأن النص الشرعي لا يمكن أن يكون قطعيًا من حيث هو إلا من خلال كونه مؤكدًا للقطعية العقلية؛ فهذه المغالطات الأربع هى مغالطات تتركز في الأحكام الشرعية والمنطقية معًا .

ولسنا في هذا المبحث نقوم بدراسة العلمانية دراسة نقدية ، فهذا فيه مؤلفات وكتابات عدة ، وإنما نقوم هنا بمناقشة دعوى المقاربة بين الإسلام والعلمانية .

---

(١) تعتبر إشكالية ضاهر هنا : أن التلازمات التي يخلقها ليست من قبيل اللازم بالمعنى الأخص، ولا اللازم بالمعنى الأعم ، ومع ذلك لا يكلف نفسه عناء إثبات أوجه التلازم فيها ، وكأنها من قبيل التصديق الضروري الذي يكفي في إثباته ذكره والسماع به .

(٢) تعتبر إشكالية ضاهر هنا أيضًا أنه : ليس هناك مشكلة عنده في أن يكون موضوع القضية شرعيًا ومحمولها عقليًا ، ثم ينتج نتيجة متمخضة للعقل أو للشرع .

(٣) نقد دعوى التلازم المنطقي بين الإسلام والعلمانية (مقاربة) د. عادل ضاهر أنموذجًا / د. نايف نهار الشمري / مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر – المجلد ٣٥ / العدد الأول ربيع ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م / ص ١١٠ .

بادئ ذي بدء تعتبر العلمانية بوصفها نتاجًا فكريًا إذا ما أريد تحديد مدلولها فيجب على الباحث أن يلجأ إلى النقل لا الرأي ، ونرجع إلى جذورها الفكرية حتى نصل إلى التصور الصحيح عنها ، ولا دخل للعقل في هذه المرحلة إلا فيما يتعلق بتقييم النقل لا المنقول ، وإذا ما انتهينا من مرحلة التصور ، فإننا ننتقل إلى مرحلة تقييم النتاج ، فلا بد هنا من إعمال النظر والعقل .

المشكل الرئيس الذي وقع فيه الكاتب هنا أنه استعمل العقل في مجال النقل ، فهو لم يحدد مفهوم العلمانية بناء على ما كانت ، وإنما بناء على ما أرادها أن تكون ، حتى أوصلها إلى فلسفة ، بالرغم من أنها لا تقدم إجابات في أسئلة الوجود والمعرفة أو القيم .

فهذا الكاتب وأمثاله حينما يدعى أن العلمانية فلسفة كاملة ؛ فإنه لا يبرهن ذلك من خلال النقل عن فلاسفة الحقبة الإنشائية للنتاج العلماني ، وإنما يستند في ذلك إلى تحليلاته التي تقضي بجعل العلمانية فلسفة ، فمنشأ الوجوب إذن ذاتي وليس موضوعيًا ، وهذه مشكلة منهجية رئيسة ، وقع فيها كثير من الكتاب العرب ، هذا بالإضافة إلى أن القارئ لهذا الكتاب يلاحظ وجود تكرار وتداخل في الردود والمعلومات ، فضلاً عن الأسلوب اللغوي الركيك .

وأما عن منطقية العلاقة بين الإسلام والعلمانية عند ضاهر فنراه يقرر أن :" الإسلام يقتضي العلمانية اقتضاءً ذاتيًا ، وأن القول بتعارض الإسلام والعلمانية هو قول ملئ بالمفارقات المنطقية "(١) .

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية / د . عادل ضاهر / ط . دار الساقي ببيروت / ط . الثالثة / ص ٣٢٧ .

ثم يستطرد ضاهر بعد ذلك بطرح خيارين أمام المسلم يميل للأول منهما بدليل أنه لم يعترض عليه ، ليس لأنه مقنع في ذاته كما يبدو ، بل لأنه يدفع عنه عناء الإجابة على استحقاقات ما سواه من الخيارات .

يقول ضاهر :" الخيار الأول : أن يقال بتاريخانية التشريع السياسي في الإسلام ، أي أن الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت وعاءً للإسلام في عصر النبوة هى التي اقتضت وجود هذه العلاقة ، وهذا يستلزم أن هذه العلاقة لا بد أن تنتفي بانتفاء الشروط المعينة ، والخيار الثاني : أن العلاقة بين الإسلام والسياسة علاقة مفهومية منطقية ، أي أن الإسلام من حيث هو دين يقتضي ارتباطه بالمجال السياسي ، بصرف النظر عن المعطي الموضوعي لنشأته "(١) .

ويعتبر كتاب الأسس الفلسفية لضاهر قائم كله على إبطال هذا الخيار والرد عليه ، حيث يرى أن هذا الخيار يستلزم أربع قضايا باطلة ، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم .

يقول ضاهر :" القضية الأولى : إن الله عز وجل أمر المسلم بأن ينظم شؤون حياته الدنيوية وفق القواعد المعنية ، والثانية : أن الله عز وجل أمر المسلم باتباع تلك القواعد بصرف النظر عن الظروف المكانية والزمانية ، والثالثة : أن الله عز وجل خص المسلم دون سواه من البشر بأن يقيم دولة بناء على تلك القواعد ، والرابعة : أن الإنسان عاجز في تدبير شؤون حياته السياسية والاجتماعية دون توجيه إلهي "(٢) .

ويعتقد الكـــاتب أن هذه القضايا الأربع تلزم بالضرورة كل من يدعى

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية/ ص ٣٢٩ .

(٢) المصدر السابق / ص ٣٣٢ .



التلازم الشرعي المطلق بين الإسلام والسياسة ؛ فلا يمكن أن ترفض العلمانية وفي الوقت نفسه تقر ببطلان أي من تلك القضايا الأربع .

ثم يشرع بعد ذلك في إبطال هذه القضايا الأربع الواحدة تلو الأخرى ، والأهم هنا مناقشة ضاهر في هذه القضايا الأربع التي عليها مدار إثبات صحة المقاربة من عدمها ، مع تخصيص للقضية الأولى بشكل أكبر ، حيث رجوع معظم الإشكالات يكون إليها .

القضية الأولى : نشأ التشريع السياسي بحسب الواقع لا النص :

يرى الدكتور / ضاهر أن :" الأحكام السياسية في الإسلام كانت بسبب الظروف الواقعية التي عاشها المسلمون آنذاك ، فالنصوص الشرعية التي تضمنت أحكامًا سياسية ، إنما أتت بدافع الواقع ، لا بدافع خارجي مستقل ، كالصلاة والصيام وغيرها من التشريعات الذاتية "[(١)] .

فإذا كان الأصوليون يقولون : إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[(٢)] ، فإن ضاهر يعتقد العكس تمامًا ، بل حتى جعله ندًا لهذه المسألة هو من باب التجوز ، وهكذا يرى أن النصوص الشرعية السياسية ليست ناشئة بسبب الواقع السياسي فحسب ، بل هى مرتهنة له لا تتجاوزه زمانيًا ولا مكانيًا ، وفي حين أن الأصوليين يتحدثون عن السبب الخاص المنشئ للنص وحده ، يتحدث ضاهر عن السبب العام لمنظومة تشريعية بأكملها .

وبناء على هذا يعتقد الكاتب أن القول بذاتية التشريع السياسي ، وأنه متعال عن تقييد الظروف المنشئ له أمر باطل لعدة أسباب منها :

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية / ص ٣٣٤ .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج / السبكي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٥م /ج٢/ ص ١٨٥ .

السبب الأول :" الاستدلال بنفي اللزوم العقلي عن صيرورة الأحداث المصاحبة لنشأة الإسلام "[١] .

وهكذا يغالط ضاهر بأن الأحداث التي جرت في زمن النبوة هى التي أجرت النبي والمسلمين معه أن يدخلوا السياسة في الدين ، ولو جرت الأحداث بطريقة عكسية ، لما كان في الإسلام سياسة .

وفي هذا يقول ضاهر :" كان النبي صلى الله عليه وسلم مرفوضًا من قبل النخبة الحاكمة في مكة ، وضيق عليه في دعوته هو وأصحابه ، حتى اضطروا للخروج إلى المدينة ، وصناعة دولة يضادون بها أعداءهم في مكة، ولو كان القرشيون متسامحين معه صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذروهم وما يعبدون لبقوا في مكة ولم يهاجروا إلى المدينة ، بحيث يظل القرآن مقتصرًا على السور المكية "[٢].

فلو وقع ذلك فإنهم بالتأكيد لن يعتنوا بالعمل السياسي فضلاً عن إنشاء دولة ، إذن فالظروف وحدها هى التي تسببت في إنشاء دولة المسلمين ، ولو لم تجر الأمور كما جرت لربما ظل القرآن مقتصرًا على السور المكية التي ليس أي مضمون سياسي أو مدني .

وبمثل هذا يريد أن يصل ضاهر إلى النتيجة الخاطئة التي مؤداها أن : العلاقة بين الإسلام والسياسة اقتضتها الظروف (أي جائزة منطقيًا) ، وليست من ماهية الإسلام نفسه ، أي ليست ضرورة منطقية .

وقد أخذ بعض الباحثين العرب هذه الفكرة من ضاهر أمثال الدكتور / عزمي بشارة الذي يقول :" الفرق ليس عقديًا بين الإسلام والمسيحية عندما

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية ص ٣٣٤ .

(٢) الأسس الفلسفية للعلمانية ص ٣٣٤ .



يتعلق بعلاقة الدين بالدولة ، بل هو فرق تاريخي واقعي في ظروف النشأة في مرحلة نزول العقيدة الأولى "[١] .

ولا نسلم لضاهر ولا لعزمي بشارة بهذا الفهم الخاطئ ؛ لأن لازمًا باطلاً سيرهقنا صعودًا ، وهو :" أنه يلزمنا ادعاء أن العلاقة بين الإسلام والسياسة ضرورية منطقيًا ، أي أنه يجب على الله تعالى أن يسير الأمور كما كانت ، بأن يجعل القرشيين مستبدين لا يقبلون بالإسلام ولا يرتضونه خيارًا ذاتيًا غير متعد في الوسط القرشي "[٢] .

ونود أن نشير هنا إلى أن ما قام به ضاهر وأمثاله يعد إسقاطًا اسبينوزيًا[٣] بامتياز ، فهذا الاستدلال الخاطئ ذاته استدل به اسبينوزا وبنى عليه موقفه من علاقة الدين بالدولة ، حيث قال :" الشرائع التي أوحى الله بها إلى موسى لم تكن إلا قانون دولة العبرانيين ، وبالتالي لا يمكن أن نفرضها على أي شعب سواهم ، بل إن العبرانيين أنفسهم لم يخضعوا لها إلا في أثناء قيام دولتهم "[٤] .

---

(١) الدين والعلمانية في سياق تاريخي / د. عزمي بشارة / ط. المركز العربي للدراسات والأبحاث بالدوحة/ ط. الأولى سنة ٢٠١٣م /ج٢/ ص ١٢٨ .

(٢) نقد دعوى التلازم المنطقي / د. نايف الشمري / ص ١١٥ .

(٣) باروخ أو بنديكت اسبينوزا (١٦٣٢ – ١٦٧٧) ، فيلسوف مادي هولندي ، طردته الجالية اليهودية بامستردام من مجمع اليهود ، ومؤلفاته الرئيسة هى : (البحث اللاهوتي السياسي) ، و (علم الأخلاق) ، وقد فعل الكثير لترويج تطوير الإلحاد والتفكير الحر العلمي منه والديني ، ونادى بأن غرض الدين ليس فهم الأشياء ، بل مجرد المبادئ الأخلاقية السامية ، وكان له تأثير قوي على مادية القرنين السابع والثامن عشر الميتافيزيقية ، وأثر تفكيره الحر الديني على تطور الإلحاد . الموسوعة الفلسفية / روزنتال – يودين / ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) رسالة في اللاهوت والسياسة / اسبينوزا / ط. دار التنوير ببيروت / ط. الثانية سنة ٢٠١٢م / ص ١١٥ .



والذي يستقرأ كتاب : (رسالة في اللاهوت والسياسة) لاسبينوزا يدرك حجم التأثيرات الفكرية التي اقتبسها ضاهر وغيره من اسبينوزا ، والذي يعول على تاريخية التشريع السياسي في فصل العلاقة بين الإسلام والسياسة .

وبمثل هذا المنطلق الذي تحدث به اسبينوزا ، هو المنطق ذاته الذي استعمله ضاهر ، فهو ينتهي إلى القول : بأن التشريعات التي أوحى الله بها زمن التشريع لم تكن إلا قوانين لذلك العصر ، وبالتالي لا يمكن فرضها على أي جيل بعدهم .

وبالعودة لمناقشة ضاهر نقول :" إن كلامه كله مبني على مغالطة أساسية كررها مرارًا ، وهى الخلط بين الإمكان العقلي والإمكان الشرعي ، فهو يعتقد أن كل ما هو جائز عقلاً يكون بالضرورة جائزًا شرعًا ، وهذا خطأ جسيم ، فالجواز العقلي لا يستلزم الجواز الشرعي(١) "(٢) .

ومن هنا يتبين أن دعوى ضاهر بأن عدم وجوب صيرورة في الأحداث كما كانت يستلزم عدم وجوبها شرعًا دعوى غير معتبرة ، لأننا نعلم بأن ليس كل جائز عقلي جائز شرعًا ، ومن جهة أخرى قوله : إن عدم القول

---

(١) قد يكون الجائز عقلاً واجبًا شرعًا ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج ونحوها من الأحكام ، فهذه كلها جائزة عقلاً ، أي لا يترتب على وجودها أو عدمها فرض محال لذاته ، وإنما الذي أوجبها الشرع ؛ وقد يكون الجائز عقلاً ممتنعًا ومحرمًا شرعًا كالزنا والخمر والربا ، فحكم المنع في هذه القضايا حكم شرعي لا عقلي ، وقد يكون الجائز العقلي جائزًا شرعيًا ، أي ليس واجبًا ولا محرمًا كممارسة الفن والألعاب ، فهى أمور لا يمنعها لا العقل ولا الشرع من حيث الأصل .

(٢) نقد دعوى التلازم المنطقي / ص ١١٧ .



بجواز صيرورة الأحداث ، يستلزم القول بسلب استقلالية الإرادة الإلهية ، وهو أمر غير صحيح لذاته ، وغير صحيح لما يتفرع عنه من لازم .

ومن جهة أخرى فإن الاستدلال الخاطئ الذي سار عليه ضاهر يقتضي إبطال كل الشرائع والأديان ، فكل التشريعات الدينية هى في حيز الجواز العقلي ، فبناء على منطقه فإنه يمكننا أن ننفي جميع الأحكام الشرعية ، أو على الأقل ديمومتها لكونها غير واجبة عقلاً على الله تعالى .

وثمت دليل آخر ينقض استدلال ضاهر ، وهو أنه إذا كان التشريع السياسي لم يكن مخططًا له أصالة ؛ فإن ذلك يستلزم أن تكون كل الشرائع والتشريعات الآتية من الله خالية من الجانب السياسي ، وهذا يبطله أن التشريع السياسي قد حصل في ظروف غير خاصة .

فالله عز وجل يقول مخاطبًا داود عليه السلام :" ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ﴾[1] ، وهذا تكليف بالعمل السياسي المتمثل في إدارة شؤون الناس والحكم بينهم بالحق ، ومعلوم أن داود عليه السلام لم يكن ثمت تحول اضطره لتبني الخيار السياسي كتحول المصطفى صلى الله عليه وسلم إلى المدينة اضطرارًا ، بل هو ملك من نسل ملوك ،كما أنه ورث الملك كذلك لابنه ، أو كما يقول ابن الأثير :" لما توفى داود ملك بعده ابنه سليمان على بني إسرائيل"[2].

ولو كان التشريع السياسي لا يأتي إلا عرضًا لما :" رأيناه متأتيًا أصالة لموسى ولأخيه هارون عليهما السلام ، ثم توارث العمل السياسي جميع

(١) سورة ص / من الآية ٢٦ .

(٢) الكامل في التاريخ / ابن الأثير / ط. بيت الأفكار الدولية /ج١/ ص ٢٠٠ .

الأنبياء إلى عهد سليمان بن داود عليهما السلام "[1] .

السبب الثاني : الاستدلال بالوحدة الماهوية بين الإسلام والمسيحية :

يقول ضاهر :" إن الماهية العقدية للمسلم لا تختلف بالنسبة للأمور السياسية عن الماهية العقدية للمسيحي مثلاً ، أو عن الماهية العقدية للكتابيين عمومًا "[2] .

ووفقًا للترتيب الاستدلالي المنطقي نجد أن المقدمة الصغرى في قياسه هى : ماهية الإسلام لا تختلف عن ماهية المسيحية ، والكبرى هى : السياسة جزء من ماهية الإسلام ، والنتيجة : السياسة جزء من ماهية المسيحية .

وهكذا يعتقد ضاهر أن الإسلاميين لا يقرون بهذه النتيجة ، لأنهم يعتقدون أنه لا سياسة في المسيحية ، ولذلك فإنه يلزمهم – بحسب رأيه – أن يعترفوا كذلك بأنه لا سياسة في الإسلام ، لأن الدينين ذوا ماهية واحدة .

أما الصغرى فيستدل عليها بدليلين ، الأول : قوله تعالى :" ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾[3] ، والثاني : قوله تعالى :" ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[4] .

يرى ضاهر :" أن هذين الدليلين يشتم منهما أن الإسلام لا يتورع من نعت الكتابيين بأنهم مسلمــون ، فالإســلام هو الدين الذي أوحى الله به إلى

---

(١) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير / ابن الجوزي / ط. دار الأرقم ببيروت / ط. الأولى سنة ١٩٩٧م / ص ١٢ .

(٢) الأسس الفلسفية للعلمانية / ص ٣٣٥ .

(٣) سورة آل عمران / من الآية ١٩ .

(٤) سورة العنكبوت / الآية ٤٦ .



الرسل كافة "[1].

وأما الكبرى فمضمونها أن : المسلم إما أن يقول : إن السياسة من جوهر الإسلام أو لا يقول ، فإن قال : إنها من جوهره فيلزمه أن يقول : بناء على التسليم بالصغرى إنها من جوهر المسيحية كذلك ، والإسلاميون – بحسب فهمه – يرون أن السياسة من جوهر الإسلام ، فيلزمهم كذلك أن يقولوا : بجوهريته في المسيحية ، وهم لا يقرون بهذه النتيجة ، بل ينكرون أي علاقة بين المسيحية والسياسة .

وأما عن مناقشة المقدمات التي استدل بها ضاهر فإننا نقول : الصغرى ذكر فيها الآيتين السابقتين ، فكنا نتمنى في الآية الأولى أن ضاهر لو التزم بالمنهج العلمي وأكمل الآية التي تفسد عليه استدلاله ، حيث جاء في الآية التي تليها مباشرة :" ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[2] .

هذه الآية التي نزلت في نصارى نجران صريحة في أن أهل الكتاب ليسوا بمسلمين ، ولو كانوا كذلك لما صح أن يصفهم الله بأهل الكتاب ، ثم يأمر نبيه بأن يسألهم هل أسلمتم ؟ ثم يطرح لهم خيارين : إما تنبي الإسلام والاهتداء ، أو الإعراض عنه والضلالة .

وبالرغم من هذا فإننا لو تنزلنا وانتزعنا الآية من سياقها كما فعل ضاهر ، فإننا نجد أنه ليس فيها ما يتعلق بمحل النزاع أصلاً ، وبيان ذلك أن الآية تتحدث عن أمرين : الأول : أن الدين عند الله الإسلام ، وهنا – تقديرًا

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية / ص ٣٣٥ .

(٢) سورة آل عمران / الآية ٢٠ .



للمقدر المحذوف – إما أن نقول : :" إن المعنى هو أنه لا دين مقبول عند الله إلا الإسلام ، أو نقول : لا دين موجود إلا الإسلام ، أما الاحتمال الثاني فباطل بنص القرآن وشهادة الواقع ، فالقرآن ملئ بالنصوص القطعية التي تقر بالتعددية الدينية وتقبلها وجودًا لا اعتبارًا ، وأما الواقع فالأرض مليئة بالأديان ، فهل يمكن أن يقال :إن كلها إسلام "[١] .

وإذا بطل الاحتمال الثاني تعين الأول ، وهنا يصير معنى الآية أن الله تعالى يخبرنا بأنه : لا يقبل يوم القيامة من أحد دينًا خلا الإسلام ، ويعزز ذلك بقية الآية ؛ فقد ذكرت أن أهل الكتاب اختلفوا من بعد ما جاءهم العلم ، والمقصود بالعلم في هذه الآية (القرآن) بدليل آية البقرة :" ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[٢] ، وهذا يحدد معنى الآية بأنه لا دين مقبول عند الله إلا الإسلام، زد على ذلك أن الآية صريحة في وصف عقائد أهل الكتاب بأنها أهواء ، فكيف يمكن القول : إن ماهية الإسلام كماهية المسيحية ؟ .

وأما الآية الثانية التي استدل بها على المساواة بين الماهية الإسلامية ونظيرتها المسيحية ، فإن الاستدلال بهذه الآية يدل دلالة واضحة على أن ضاهر ليس له علاقة بالمعرفة الإسلامية ، وإنما يمارس الانتقائية الاستدلالية، والمشكلة الرئيسة عنده تكمن في أن حتى هذه الانتقائية ليست صحيحة في ذاتها ، فضلاً عن كونها غير صحيحة منهجيًا .

والمفهوم من هذه الآية لدى الدكتور / ضاهر ، أن جوهر الإسلام هو

---

(١) نقد دعوى التلازم / ص ١٢٣ .

(٢) سورة البقرة / الآية ١٤٥ .



نفسه جوهر المسيحية ، بدليل أن الآية قالت : ونحن له مسلمون ، وهذا الاستدلال فاسد من عدة وجوه :" أننا ذكرنا سابقًا أن الإسلام يصف عقائد أهل الكتاب بأنها أهواء ، وأن الإسلام ينص صراحة على كفر المسيحيين ، وأن جوهر الإسلام هو التوحيد ، بينما جوهر المسيحية التثليث ، وأن القرآن جزم بما يقطع ريب المستدل بعدم الاتحاد الجوهري بين الأديان الثلاثة "[١] .

وعلى ذلك : فلا يمكن أن نفسر الآيات التي ذكرت الأنبياء بأنهم مسلمين إلا بمعنى التوحيد[٢] ، وهذا ما أكدته عدة آيات كقوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾[٣] ، فهذه الآية وغيرها الكثير صريحة في أن الجامع المشترك بين جميع الرسل والأنبياء أنهم يدعون إلى التوحيد ، فلا مجال للقول إذن بأن جوهر الإسلام والمسيحية واحدًا ، وإذا بطلت هذه المقدمة الصغرى ، بطلت الكبرى أيضًا والتي مفادها أن كل ما ثبتت جوهريته في الإسلام لزم ثبوت جوهريته في المسيحية .

هذا بالإضافة إلى أن المقدمة الكبرى نفسها باطلة ، فإننا إذا تأملنا هذه المقدمة وجدناها فارغة المعنى ؛ لأن :" معنى الجوهرية نفسه غير محدد الدلالة ، فعلماء الإسلام يقسمون الأحكام الشرعية إلى ما هو قطعي وما هو ظني ، والقواطع منها أصول وفروع ، والقطعية منشؤها مصدر الحكم ، وليس الحكم نفسه ، في حين نجد ضاهر يقسم الأحكام الشرعية إلى قسمين :

---

(١) نقد دعوى التلازم / ص ١٢٥ .

(٢) منهاج السنة النبوية / ابن تيمية / نشر مكتبة الرياض الحديثة بالسعودية – مكتبة الجمهورية بالقاهرة /ج١/ ص ٢١٤ .

(٣) سورة الأنبياء / الآية ٢٥ .



جوهري وغير جوهري ، ولم يحدد المقصود بالجوهرية ، فإن كان المقصود القطعية ، فمعلوم بالضرورة أن ليس كل قطعي في الإسلام قطعيًا في المسيحية ، فالصلوات الخمس قطعية في الإسلام وليست كذلك في المسيحية، وإن كان المقصود بالجوهرية كونها عقدية ، فمعلوم أن الإيمان بنبوة المصطفى من أصول الإسلام وليس كذلك في المسيحية ، وإن كان المقصود بالقطعية الأحكام المرتبطة بالله فقط ، فهى أيضًا محل خلاف ، ففي الإسلام توحيد ، وفي المسيحية تثليث "[1] .

وأخيرًا نقول : إن هذا الموقف من ضاهر يعتبر من المواطن الغريبة والمفارقات العجيبة ، وهنا لا بد من الإقرار بأن ضاهر ابتكر آلية استدلالية جديدة لم يعرفها علماء الأصول ولا علماء المنطق ، وذلك حينما قال معلقًا على الآية : يشتم منها أن الإسلام لا يتورع من نعت الكتابيين بأنهم مسلمون ، فقد عرف علماء المنطق دلالة المطابقة والتضمن والالتزام ، وعرف علماء الأصول دلالة المنطوق والمفهوم والظاهر والنص والعبارة والإشارة ، وغير ذلك ، أما دلالة الشم التي يستند إليها الكاتب ، فهى دلالة جديدة على المنهجية المعرفية !!

ومن المستغرب حقًا أن الدكتور / ضاهر استدل بالمسيحية وترك اليهودية ، علمًا بأن الديانتين يشتركان في كونهما سماويتين ، فيتحدان مع الإسلام في الجوهر على رأيه ، ولا نجد مسوغًا لذلك سوى أن اليهودية تستلزم تشريعات على مستوى الدولة ، وهو ما يبطل أصل استدلاله .

السبب الثالث : الاستدلال بعدم التلازم العقلي بين ثبوت الأحكام الإلهية ، وثبوت الأحكام السياسية :

---

(١) نقد دعوى التلازم / ص ١٢٧ ، ١٢٨ .



يذكر ضاهر أن طبيعة الله عز وجل من كونه واحدًا أحدًا كلي الخير والقدرة أمر ضروري عقلًا ، ولكن قولنا :" إن نظام الشورى هو النظام الأفضل لحياتنا ، أو أن قطع يد السارق هو العقاب الأنسب بمن يسرق ، كل ذلك جائز وليس ضروريًا ، ولا يمكن أن نستنبط هذه الأحكام الجائزة من ماهية الله الضرورية ؛ لأنه لا يمكن اشتقاق الجائز من الضروري "(١) .

ومناقشة هذا السبب تكون من أوجه عدة وهى :" أن هذا الاستدلال يصح لو كان المسلمون يعتقدون أن الأحكام السياسية ضرورية عقلًا ، ولكنهم يعتقدون أنها ضرورية شرعًا ، فكيف يخلط ضاهر بين العقلي والشرعي ، ولا يستقيم هذا الخلط إلا بناء على مذهبه بأن كل ما هو جائز عقلي هو جائز شرعي ؛ ثم ما الدليل العقلي أو الشرعي على أن الأحكام حتى تكون معتبرة شرعًا ، يجب أن تكون حصرًا متولدة من الأحكام الضرورية العقلية ، وعلى فرض التسليم بأنه لا بد للحكم الشرعي أن يتولد من الحكم العقلي الضروري – وهو غير مسلم به البتة – نقول : ما الدليل العقلي أو الشرعي على أنه لا يمكن اشتقاق الجائز من الضروري ، فهل يترتب على ذلك فرض محال لذاته من حيث الصنعة العقلية ، لا إشكال في اشتقاق الجائز من الضروري ، وعلى المنكر إثبات خلافه من ترتب المحال على دعواه"(٢).

إذن التسليم بالنتيجة التي يريدها ضاهر يستلزم التسليم بثلاث مقدمات، الأولى: أنه لا يصح استنباط الجائز مطلقًا من الضروري العقلي ، والثانية: أن كل ما هو ليس بضروري عقلاً فهو ليس بضروري شرعًا، والثالثة : أنه

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية / ص ٣٣٥ .

(٢) نقد دعوى التلازم / ص ١٣٠ ، ١٣١ .



لا مصدر للضرورة العقلية أو الشرعية إلا من خلال الطبيعة الإلهية ٠

وهذه المقدمات الثلاث ليست صحيحة في ذاتها ، وعدم صحة المقدمات يؤدي إلى عدم صحة النتيجة ٠

وأما عن القضايا الثلاث الأخرى عند ضاهر ، فإن مضمون القضية الثانية ويرى فيها : أن التشريع السياسي متعال على نسبة الظروف المكانية والزمانية ، ومضمون الثالثة : غياب العلة عن قصر فرض السياسة على المسلم دون سواه ، والقضية الرابعة مضمونها : أن الأمر بالسياسة تعجيز للإنسان عن إدارة شؤونه ٠٠٠ إلخ كل هذه القضايا التي استدل بها في غير موضعها على المقاربة بين الإسلام والعلمانية ، وحتى لا يطول بنا البحث ، فمن أراد المزيد فليراجع كتابه في هذا الشأن ٠

ونخلص مما سبق إلى أن : المغالطة الجوهرية التي وقع فيها ضاهر وأمثاله تكمن في خلطه بين الأحكام العقلية والأحكام الشرعية ، وهذه مغالطة ظاهرة ؛ لأن الإمكان العقلي قابل لأن يتجسد في جميع صور الحكم الشرعي من امتناع ووجوب وإمكان ، كما أن الوجوب الشرعي لا يستلزم الوجوب العقلي ، فقد يكون الواجب الشرعي جائزًا عقلاً ٠

فالعلاقة بين الإسلام والسياسة علاقة ذاتية مفهومية ، وليست علاقة تاريخية ظرفية ؛ لأن إلغاء حكم شرعي لا يكون إلا بدليل قطعي ، فالأصل بقاء ما كان على ما كان ، ولأن نصوص الشرع أثبتت وجود التشريع السياسي أصالة وابتداء في شرائع الأنبياء السابقين ، وهذا ما ينفي دعوى امتناع الترابط المفهومي بين شريعة الله والأحكام السياسية ٠

ومن الألفاظ المحورية في استعمال ضاهر لفظ (الجوهري) ، ومع كونه محوريًا فإنه لم يوضح قط مقصوده بهذا المصطلح ، وتباعًا لم يوضح

الأسئلة المهمة المتعلقة به ، مثل : كيف يكون الحكم جوهريًا وكيف لا يكون، وهل كل قطعي جوهري بالضرورة ، وهل منشأ القطعية المصدر أم الحكم نفسه ، وهل ما سوى الجوهري لا يكون إلا مؤقتًا[١] .

أضيف إلى ذلك : أنه لا يمكن أن تكون الدولة الليبرالية[٢] الحاضنة التي يقيم فيها المسلم شريعته ، لأن في الإسلام تشريعات لا يمكن صيرورتها إلى واقع معيش ، إلا من خلال وجود سلطة سياسية ، وهذا ما يقتضي وجود دولة ترتضي الإسلام شرعة ومنهاجًا[٣] .

ولذلك نجد الفيلسوف الإنجليزي جون استيوارت مل[٤] يرفض حتى تسمية : (الأخلاق المسيحية) ؛ لأنه لا يسلم أصلاً بصحة التشريعات المنسوبة للمسيح عليه السلام ، فهى ليست مأخوذة من تعاليم المسيح أو

---

(١) الأسس الفلسفية للعلمانية / ٣٣٥ .

(٢) ليبرالية Liberailsm : نظرية اقتصادية تقوم على مبدأ المنفعة الشخصية بدعوى أنه المحرك الرئيس للنشاط الإنساني ، وأن المنفعة العامة هى جملة المنافع الشخصية ، وقد نشأت هذه النظرية في نهاية القرن الثامن عشر وخاصة في إنجلترا ، وهى نظرية سياسية تزعم أن الحرية أساس التقدم فتعارض السلطة المطلقة . المعجم الفلسفي / د . مراد وهبه / ص ٥٧٨ .

(٣) نقد التلازم المنطقي / ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) هو: (١٨٠٣ – ١٨٧٣م) ، فيلسوف ومنطقي من دعاة الوضعية ، ومن مؤلفاته الرئيسة: (نظام المنطق)، (مبادئ الاقتصاد السياسي)، (مذهب المنفعة)، وكان في الفلسفة من أتباع هيوم وبركلي وكونت ، بحث في المادية والمثالية على أنهما قطبين ميتافيزيقيين ، فاعتبر المادة قوة دائمة للإحساس ، بينما الروح قوة دائمة للشعور ، وذهب إلى أن الأشياء لا توجد خارج إدراكها الحسي. الموسوعة الفلسفية / روزنتال/ص٥١٨.

الرسل ، بل هى من أصول جاءت بعد ذلك بثتها الكنيسة الكاثوليكية تدريجيًا في القرون الخمسة الأولى للمسيحية[١] .

" تعقيب "

ومما سبق من خلال هذا المبحث نرى أن المغالطة هى خطأ في الاستدلال ؛ الذي يؤدي بدوره إلى انعدام المنطق الصحيح في الفكرة المطروحة ، وتؤدي إلى استنتاجات خاطئة ، وفي المعتاد فإن أدوات المغالطة هى أداتين اثنتين : إما استخدام وطرح نقاط أو مسائل غير ذات صلة مباشرة بالموضوع المطروح ، أو طرح مقدمات غير صحيحة منطقيًا وعقليًا ، ومن ثم بناء استنتاجات خاطئة عليها بسبب خطأ المقدمات[٢] .

من الواجب إذن أن يكون الرد على هؤلاء المغالطين ، بحيث يخرج الرد على قدر كبير من الإجادة والاتفاق وتحقيق المقصود منه ، ومن خلال ذلك ينبغي اتباع هذه الخطوات مع تحقيق المقصود من كل خطوة ، وأهمها : النظر في صحة مقدمات الاستدلال ، والنظر في صحة الدليل والاستدلال ، وتحديد مواطن المغالطة ، واختيار الأسلوب الأمثل للرد على المغالطة ، وتفنيد المغالطة بقوة مع التركيز على إزالة مواطنها ، وحسن الاستدلال على الردود ، وبيان تهافت المغالطة ، وتلخيص أهم ما جاء فيها من نقاط ، هذا

---

(١) أسس الليبرالية السياسية / جون استيوارت مل / ترجمة د. إمام عبد الفتاح / ط. مكتبة مدبولي بالقاهرة / ط. الأولى سنة ١٩٩٦م / ص ١٧٧ .

(٢) المغالطة ومنهج القرآن في الرد عليها / زمخشري بن حسب الله طيب – عصام النجاتي محمد إبراهيم / مجلة الإسلام في آسيا / المجلد العاشر – العدد الثاني ديسمبر سنة ٢٠١٤م / ص ١١٦ : ١٥٧ .

بالإضافة إلى أن المغالط إذا كان مخالفاً في المعتقد ، فإنه ينبغي إلزام المخالف أو المغالط بما يعتقد ، والرد عليه من خلال نصوص كتبه ودينه .

وأرى أنه من النافع والمفيد أيضًا ، الإشارة إلى السلبيات التي قد تقع في بعض الردود على المغالطين ، رغبة في اجتنابها ، وتحذيرًا من الوقوع فيها، ومن أهمها : الدخول في جزئيات وتفريعات تبعد عن موطن المغالطة وأصل الخطأ ، والتطويل الزائد أو الإسهاب الممل في الرد على المغالط ، والانتقال إلى بحث عنصر قبل الانتهاء من بحث العنصر السابق له ، واستخدام الألفاظ والمصطلحات الغريبة والتي تخفى على جمهور المستمعين ، وغلبة الجانب العاطفي والخطابي في الرد على الجانب العلمي المنهجي ، واستخدام عبارات التعميم والإطلاق في الرد على المغالطة ، دون التوثيق من ذلك بالبحث والاستقراء التام ، وتحول الردود إلى مناقشة أمور شخصية لا يبني على ثبوتها أو عدمه أية أحكام ، والوقوع في التناقض والاضطراب في الرد على المغالطة كإثبات شئ ثم نفيه ، أو قبوله ثم رفضه .

وهكذا نرى أن المغالطة قد تكون الحجية المستخدمة فيها ربما تبدو صحيحة في شكلها الرسمي ، لكنها غير متسقة مع الإثبات موضع الجدال ، إما لانعدام الترابط بين المقدمات والنتائج المرجو إثباتها ، أو لأخطاء في الاستدلال المعتمد عليه من أساسه ، ولما كان للمغالطات أنماطاً معينة تسلكها، وبعضها أكثر تداولاً من الآخر ، وجب تصنيفها من أجل تفنيدها .

وفي هذا الصدد يؤكد الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون سيرل[١] بصفة خاصة على ضرورة تحليل الأسئلة الفلسفية تحليلاً دقيقاً قبل محاولة

---

(١) هو : John . R . Searle جون روجرز سيرل ، فيلسوف أمريكي ، وهو الآن أستاذ فخري في فلسفة العقل واللغة ، وأستاذ بكلية الدراسات العليا بجامعة كاليفورنيا،=

الإجابة عليها ، وتجنب المعنى في عرض وجهات النظر الفلسفية قبل الوقوف على عناصر الأسئلة وحدودها ، وما تنطوي عليه من افتراضات ، الأمر الذي يؤدي إلى غموض في الفهم وخطأ في الاستدلال ، فضلاً عن أنه لا يؤدي إلى أي تقدم في حل المشكلات الفلسفية .

وفي هذا المعنى يقول سيرل في كتابه : (الوعي واللغة) :" والطريقة التي أحاول أن أبدأ بها هى أن أحلل السؤال أولاً ، وبالفعل هذا هو الدرس العظيم الذي تعلمنا إياه الفلسفة اللغوية في القرن العشرين ، لا تسلم بالأسئلة ، حلل السؤال قبل أن تجيب عليه ، إنني أحاول أن أستهل عملي بتحليلي السؤال لإدراك ما إذا كان يرتكز على افتراض عقلي خاطئ ، أو ما إذا كان يشبه المشكلة موضع البحث بفئة غير ملائمة من النماذج (الخطأ الموّلى) ، وأما إذا كانت المصطلحات المستخدمة في السؤال غامضة نسقيًا ، تتطلب على نحو متميز تفكيكًا وإعادة بناء قبل أن تعرف طريقها إلى الحل "(١) .



=معروف على نطاق واسع لمساهماته في فلسفة اللغة وفلسفة العقل والفلسفة الاجتماعية، وبدأ التدريس في جامعة بيركلي في عام ١٩٥٩م ، وولد سنة ١٩٣٢م ، وعمره الآن يناهز ٩٠ عامًا .

(١) فلسفة العقل (دراسة في فلسفة جون سيرل) / د٠ صلاح إسماعيل / ط٠ دار قباء الحديثة بالقاهرة سنة ٢٠٠٧م / ص ٥١ .

الــخاتــمة

بعد حمد الله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالدين المسدد المحكم ، وعلى آله وأصحابه أئمة الهدى ومصابيح الدجى .

وبعد :

فإن هذا البحث يعد واحدًا من البحوث التخصصية ، خاصة وأن بعض الدراسات في مثل هذه الموضوعات إن لم تكن موضوعية ؛ فإن أغلبها يجنح إلى المذهبية والعصبية ، خلافاً لما عليه أهل الحق ، ولهذا فإن الحاجة لا تزال ماسة إلى إبراز مثل هذه الأفكار المغلوطة وبيان الرد عليها ، حتى تكون معالجة جادة لمشاكل واقعية معاصرة .

والمعرفة العقلية الحقة هى العارية عن الأخطاء والمغالطات والأوهام، وهى الضابط الصحيح والمعيار السليم للتفكير الإنساني .

وبعد أن يسر الله تعالى لنا المقارنة في هذا البحث بين الاستدلال والمغالطة حسبما ورد فيه ، وتبعًا للوظيفة المنهجية للخاتمة ، فإني سأعمد إلى عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في البحث ، وتتلخص فيما يأتي :

أولاً : اللزوم هو امتناع الانفكاك ، والدلالة الالتزامية هى دلالة اللفظ على لازم معناه الموضوع له .

ثانيًا : اللزوم له تعريفات عدة حسب تصنيفات العلوم والمعارف ، وما قصدناه في البحث هو تعريف المناطقة ، باعتباره الأقرب للمصطلحات العقدية .

ثالثًا : دلالة الالتزام أو اللزوم عبارة عن معان مطوية أو موجودة في ضمن

النص تفهم منه ليس عن طريق اللفظ ، وإنما عن طريق التلازم ، وهذا بخلاف المغالطة التي تستخدم لأجل الفوز في مناقشة ما ، أو لخداع جماعة معينة من الناس ، وتكمن قيمتها الرئيسة عند هؤلاء المغالطين في أنها تثير انتباه القارئ أو المستمع الساذج للطرق المنصوبة أسفل السطح الظاهر من اللغة ، خروجًا عن المبادئ الأساسية للتفكير .

رابعًا : التكامل المعرفي لا يمكن إلا إذا كانت هناك رؤى نظرية واضحة ، وتحصيلها إما أن يكون عن طريق الظن أو اليقين ، ولا يمكن تحصيل الاعتقادات عن طريق الظن ، لأنه لا يغني من الحق شيئًا ، فلا بد من تحصيل اليقين ، الذي هو ينقسم بدوره إلى يقين بالمعنى الأعم ، والمعنى الأخص ، والمطلوب في الاعتقاد هو الثاني .

خامسًا : التعميم في الحكم ليس من مقاصد العقلاء الذين يبنون أحكامهم على دراسة متأنية ، بل هو صورة من صور التفكير الخاطئة ، وسببها التعميم في الحكم على الأشياء ، فالتعميم خلل في منهجية التفكير والاستدلال ، وحتى نتجنب هذه المغالطة علينا التجرد والموضوعية قبل الحكم على الأشياء ، وملاحظة تفاوت أغراض وحاجات الأفراد ، ومراعاة تغير المصالح بتغير الظروف والأحوال .

سادسًا : الإنسان قد يقع في المغالطة وينسى أن هناك استثناءات فيحكم على الفعل مطلقًا ، مع العلم بأن هناك من الأفعال ما هو مخالف في جميع الأحوال إلا في حالة نادرة قد يغفل عنها .

سابعًا : من المعلوم أن هناك من الصفات ما هو أعم وما هو أخص ، فإذا ثبت الأخص ثبت الأعم دون عكس ، وثبت الأعم لا يلزم منه ثبت الأخص ، هذا التلازم بين الأعم والأخص ، جعل البعض يرى الأعم ثابتًا ، فيثبت معه

الأخص ، فيقع في الوهم ومن ثم في الخطأ .

ثامنًا : دلالة الألفاظ في اللغة تحمل معنى حقيقيًا وآخر مجازيًا ، فيجب مراعاة ذلك في تناول الصفات المتشابهة ، وما تلزمه أقوال الفرق ولا سيما المجسمة ، من لوازم قد تكون بعيدة عن المعنى الحقيقي الظاهر لتجنب تكفيرهم بما يقولون .

تاسعًا : لقد رفض علماء الإسلام على وجه العموم والأشاعرة على وجه الخصوص تكفير أهل القبلة من المسلمين ؛ لأن الجميع يشيرون إلى معبود واحد ، وذلك ضروري لمواجهة التيارات الفكرية التكفيرية ، والتي تتبنى فكرًا تضليليًا أو تيئيسيًا من حيث المنهج والمضمون .

عاشرًا : من المغالطات التي تعمدها د/ ضاهر ، ومن الأخطاء التي وقع فيها ما يلي: أنه خلط بين الأحكام العقلية والأحكام الشرعية ، وهذه مغالطة ظاهرة؛ لأن الإمكان العقلي قابل لأن يتجسد في جميع صور الحكم الشرعي من امتناع ووجوب وإمكان ... إلخ .

حادي عشر : العلاقة بين الإسلام والسياسة علاقة ذاتية مفهومية ، وليست علاقة تاريخية ظرفية ؛ لأن إلغاء الأحكام الشرعية لا يكون إلا بالأدلة القطعية ... إلخ .

ثاني عشر : وجود التشريع السياسي لا يستلزم أن الإنسان عاجز عن تدبير شؤونه وإدارة مجتمعه ، لأن غاية ما يلزم من يقول بالارتباط المفهومي بين السياسة والإسلام أن لله أحكامًا تقيد أفعال السلطة : لا أنها منشأ وجودي لها ... إلخ .

ثالث عشر : وأخيرًا أوصى الباحث بمراعاة الضوابط والقواعد المحكمة لمسألة التكفير باللزوم ، لتجنب الاتهامات العشوائية للآراء المخالفة ،

والانزلاقات في المتاهات التي تفرق الأمة ، كما يوصي أيضًا بوجوب تفعيل الحوار بالحسنى ، والتعويل على مبدأ الرفق والحكمة وحسن الحجة ، سبيلاً لعلاج قضية التكفير ، ونشوز الفكر والعقيدة عند الشباب الذي يعتريه القصور العقلي والجهل ، والأخذ بلوازم الأقوال في تكفيره للمسلمين ·

وبعد : هذا جهدي أقدمه مشفوعًا بحمد الله عز وجل على توفيقه وعونه ، وكل ما فيه من صواب وسداد فإنما هو من فضل الله عز وجل ، وما فيه من تقصير فإنما هو غير مقصود مني ، والكمال لله تعالى وحده ، والله أسأل أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتنا وحسنات من تجشم عناء المتابعة والتقويم ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير ، فهو نعم المولى ونعم النصير ·

ولله الحمد والمنة وصلى الله وسلم على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين ···



فهرس أهم المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم ، جل من أنزله ٠
٢) السنة النبوية المشرفة ، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ٠
٣) ابن حزم وحياته وعصره / الشيخ محمد أبو زهرة / ط٠ دار الفكر العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٣هـــ – ١٩٥٤م ٠
٤) أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (جمعًا ودراسة) سليمان محمد الدبيخي / ط٠ مكتبة دار المنهاج / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٧هـــ٠
٥) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام / ابن دقيق العيد / تحقيق : محمد حامد الفقي وآخرين/ط:مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـــ– ١٩٥٣م.
٦) إحياء علوم الدين/الغزالي،ط: لجنة نشر الثقافة الإسلامية١٣٥٦هـــ.
٧) أخبار العلماء بأخبار الحكماء / القفطي / ط٠ مطبعة السعادة بمصر ٠
٨) آراء المتكلمين والفلاسفة حول صفات الله تعالى وذاته وأفعاله / شريف مراد البوطاني/مجلة جامعة يوزنجوييل– كلية الإلهيات ، يناير ٢٠١٨م.
٩) أساس التقديس / الرازي / تحقيق : د٠ أحمد حجازي السقا / ط٠ دار الجيل ببيروت سنة ١٩٩٣م ٠
١٠) استراتيجية التواصل اللغوي في تعليم وتعلم اللغة العربية (دراسة تداولية) / الطيب شيباني / رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – كلية الآداب واللغات بالجزائر سنة ٢٠١٠م ٠
١١) أسس الليبرالية السياسية / جون استيوارت مل / ترجمة د٠ إمام عبدالفتاح / ط٠ مكتبة مدبولي بالقاهرة /ط٠ الأولى سنة ١٩٩٦م ٠
١٢) أصول الاستدلال والمناظرة / عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني / ط٠

دار العلم بدمشق / ط٠ الثالثة سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ٠

١٣) أصول الفقه الإسلامي / د٠ محمد مصطفى شلبي / ط٠ دار النهضة العربية ببيروت / ط٠ الثانية سنة ١٩٧٨م ٠

١٤) أضواء البيان / الشنقيطي / ط٠ دار الفكر ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤١٥هـ ٠

١٥) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي / ط٠ مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ٠

١٦) أعلام المعوقين / ابن حزم / تحقيق : طه سعد / ط٠ دار الجيل ببيروت سنة ١٩٧٣م ٠

١٧) أنواع الاستدلال وقواعد استخدامها كتابة **nessrin** – ٩ سبتمبر ٢٠٢١ **Almrsal.com .**

١٨) إيماننا الحق بين النظر والدليل / إبراهيم النعمة / ط٠ مطبعة أضواء السلف – الموصل / ط٠ الأولى سنة ١٤٣٠هـ ٠

١٩) الإبانة في أصول الديانة / الأشعري / تحقيق : عباس صباغ / ط٠ دار النفائس ببيروت سنة ١٤١٤ه – ١٩٩٤م ٠

٢٠) الإبهاج في شرح المنهاج / السبكي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٩٥م ٠

٢١) الإرشاد / الجويني / تحقيق : د٠ محمد يوسف موسى / ط٠ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م ٠

٢٢) الأساس في التفسير / سعيد حوي /ط٠ دار مطبعة السلام بالقاهرة / ط٠ السادسة سنة ١٤٢٤هـ ٠

٢٣) الأسس الفلسفية للعلمانية /د/عادل ضاهر/ط:دار الساقي ببيروت/ط:٣.

٢٤) الأسماء والصفات /البيهقي/ تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي/نشر مكتبة السوادي بجدة – السعودية/ ط٠ الأولى سنة ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
٢٥) الإشارات والتنبيهات / ابن سينا / تحقيق :د٠ سليمان دنيا / ط٠ دار المعارف بالقاهرة / ط٠ الثالثة سنة ١٩٨٣م ٠
٢٦) الأعلام / الزركلي / ط٠ دار القلم ببيروت / ط٠ الخامسة ١٩٨٠م ٠
٢٧) الإعلام بقواطع الإسلام / أحمد بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري / تحقيق : محمد عواد العواد /ط٠ دار التقوى بسوريا / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ٠
٢٨) الاقتصاد في الاعتقاد / الغزالي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ٢٠٠٤م ٠
٢٩) الألفاظ المستعملة في المنطق / الفارابي/ تحقيق : محسن مهدي /ط٠ دار المشرق ببيروت / ط٠ الثالثة سنة ١٩٨٦م ٠
٣٠) الإلهيات من شرح السيد الشريف الجرجاني على المواقف / تعليق د٠ سليمان سليمان خميس / ط٠ دار الطباعة المحمدية بالأزهر / ط٠ الأولى سنة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م ٠
٣١) الانتصار / أبو الحسين الخياط / تقديم : محد حجازي / نشر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٩٨٨م ٠
٣٢) الانتصار في الرد على المعتزلة / يحيى بن أبي الخير العمراني / تحقيق : د٠ سعود بن عبد العزيز الخلف / ط٠ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / ط٠ الثالثة سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م ٠
٣٣) البرهان في المنطق / الطباطبائي / ط٠ مؤسسة النشر الإسلامي بقم سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م ٠

٣٤) البرهان في علم المنطق / الكلنبوي/ تحقيق : مشتاق صالح حسين المشاعلي / ط٠ دار ابن حزم / ط٠ الأولى سنة ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م ٠
٣٥) البيان والتحصيل / أبو الوليد بن رشد / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١١م ٠
٣٦) البيهقي وموقفه من الإلهيات / أحمد بن عطية الغامدي / نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة / ط٠ الثانية سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ٠
٣٧) التبيان في آداب حملة القرآن / النووي/ ط٠ الوكالة العامة للتوزيع بدمشق سنة ١٤٣٠هـ ٠
٣٨) التحرير والتنوير / الطاهر بن عاشور التونسي / ط٠ الدار التونسية سنة ١٩٨٤م ٠
٣٩) التعرف لمذهب أهل التصوف / الكلاباذي/ ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت ٠
٤٠) التعريفات / الجرجاني/ تحقيق : محمد صديق المنشاوي / ط٠ دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالقاهرة ٠
٤١) التفكير العلمي ومناهجه / د٠ سمير حامد محمد عبد العال /ط٠ مطبعة دار الهلال بأسيوط سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ٠
٤٢) التوقيف على مهمات التعاريف / عبد الرؤوف المناوي / ط٠ عالم الكتب بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ٠
٤٣) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ٠
٤٤) الجدل المرائي (في أن تكون دائمًا على صواب) / أرتور شوبنهاور / ترجمة د٠ رضوان العصبة / تقديم د٠ حسن الباهي / ط٠ منشورات

دار الأمان بالرباط / ط٠ الأولى سنة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م ٠
٤٥) الحاشية على الإلهيات / الشيرازي/ ط٠ منشورات بيدار قم – إيران ٠
٤٦) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة / السنيكي / تحقيق د٠ مازن المبارك /ط٠ دار الفكر المعاصر ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤١١هـ ٠
٤٧) الحروف / الفارابي/ تحقيق: محسن مهدي / ط٠ دار المشرق ببيروت /ط٠ الثانية سنة ١٩٩٠م ٠
٤٨) الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة / الشيرازي/ تحقيق: محمد حسين الطباطبائي/ ط٠ دار التراث العربي سنة ١٩٨٢م ٠
٤٩) الدرر الكامنة / الحافظ بن حجر العسقلاني / تحقيق : محمد سيد جاد الحق / ط٠ دار الكتب الحديثة / ط٠ الثانية سنة ١٣٨٥هـ– ١٩٦٦م٠
٥٠) الديباج المذهب / ابن فرحون/ ط٠ مطبعة المدينة سنة ١٩٧٢م ٠
٥١) الدين والعلمانية في سياق تاريخي / د٠ عزمي بشارة / ط٠ المركز العربي للدراسات والأبحاث بالدوحة / ط٠ الأولى سنة ٢٠١٣م ٠
٥٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة / محمد بن جعفر الكتاني / ط٠ دار البشائر الإسلامية / ط٠ السادسة سنة ٢٠٠٦م ٠
٥٣) السنن الكبرى / النسائي/ تحقيق : عبد القادر سليمان البنداري – سيد حسن / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى ٠
٥٤) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل / السبكي / تعقيب الشيخ : محمد زاهد الكوثري / ط٠ المكتبة الأزهرية للتراث بمصر ٢٠٠٣م ٠
٥٥) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار / الشوكاني / تحقيق : محمود إبراهيم زايد / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥هـ٠
٥٦) الشفاء (الإلهيات) / ابن سينا / تحقيق: الأب قنواتي ، ود٠ سليمان دنيا

وآخرين / تقديم د. إبراهيم مدكور / ط. المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٦٠م .
٥٧) الشواهد الربوبية / الشيرازي / تحقيق : جلال الدين الآشتياني/ ط. المركز الجامعي للطباعة والنشر /ط. الثانية سنة ١٠٤١هـ .
٥٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري/ تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار/ ط. دار العلم للملايين ببيروت /ط. الرابعة سنة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م .
٥٩) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة / محمد علي الجامي /ط. دار إحياء التراث الإسلامي بالسعودية /ط. الأولى سنة ١٤٠٨هـ .
٦٠) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس /ابن بشكوال / ط. دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ببيروت سنة ١٩٨٩م .
٦١) الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد / الإدفوي / تحقيق : سعد محمد حسن /ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٨٢هـ.
٦٢) العقائد العضدية / الإيجي / ط. دار مكتبة المعارف سنة ٢٠١٤م .
٦٣) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ / صالح بن مهدي المقبلي اليمني/ط. المكتبة الوقفية بالقاهرة/ ط. الأولى سنة ١٣٢٨هـ .
٦٤) العواصم من القواصم / أبو بكر المالكي/ تحقيق: محي الدين الخطيب / ط. مكتبة السنة /ط. السادسة سنة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
٦٥) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم / ابن الوزير القاسمي / تحقيق : شعيب الأرناؤوط / ط. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت / ط. الثالثة سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
٦٦) الفارابي في حدوده ورسومه / جعفر آل ياسين /ط. عالم الكتب

ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٠٥هـ ٠
٦٧) الفرق الإسلامية الكلامية (مدخل ودراسة) / د٠ علي عبد الفتاح المغربي /ط٠ مكتبة وهبه بالقاهرة/ط٠ الثانية سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٨) الفرق بين الفرق / البغدادي / ط٠ المكتبة العصرية – صيدا ببيروت سنة ١٩٩٥م٠
٦٩) الفصل في الملل والنحل / ابن حزم /ط٠ دار المعرفة ببيروت / ط٠ الثانية سنة ١٩٧٥م ٠
٧٠) الفقه الأكبر في علم أصول الدين / محمد بن إدريس الشافعي / تحقيق: عبده أحمد ياسين/ ط٠ الأولى ب٠ ت ٠
٧١) الفلسفة في مواجهة عنف المغالطة / شكري مليكة/ بحوث في تاريخ الفكر الفلسفي . philoso phle ٠
٧٢) الفوائد الفنارية شرح متن إيساغوجي/ الفناري/ تحقيق : محمد عبدالعزيز أحمد الخالدي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م ٠
٧٣) القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية / ابن مطهر الحلي / ط٠ مؤسسة النشر الإسلامي بقم / ط٠ الأولى سنة ١٤١٢هـ ٠
٧٤) الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل / فخر الدين الرازي / تحقيق : أحمد حجازي السقا / ط٠ دار الجيل ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٩٩٢م ٠
٧٥) الكامل في التاريخ / ابن الأثير/ ط٠ بيت الأفكار الدولية ٠
٧٦) الكشاف / الزمخشري/ ط٠ دار الكتاب العربي ببيروت / ط٠ الثالثة سنة ١٤٠٧هـ ٠

٧٧) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) / أبو البقاء الحنفي الكفوي / تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري / ط٠ مؤسسة الرسالة ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٩٩٨م ٠

٧٨) اللزوم في العقيدة الإسلامية /د٠ حسن إبراهيم جاسم / مجلة كلية دار العلوم – العدد ١١١ – المجلد ٣٥ شباط ٢٠١٨م ٠

٧٩) اللزوم وأثره في التواصل اللغوي / أحمد حازم الكساب Suley man Demirel ٠

٨٠) اللغة والتواصل / عبد الجليل مرتاض / ط٠ دار هومة بالجزائر سنة ٢٠٠٣م ٠

٨١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع / الأشعري/ نشرة الدكتور غرابة – يسوعي/ ط٠ بيروت سنة ١٣٧٣هـ ٠

٨٢) المبين في اصطلاحات الحماء والمتكلمين / الآمدي / نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط٠ الثانية ٠

٨٣) المجددون في الإسلام /أمين الخولي / ط٠ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠١٧م ٠

٨٤) المجلي في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى/ كاملة الكواري/ ط٠ دار ابن حزم /ط٠ الأولى سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ٠

٨٥) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة / ابن الهمام/ ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ٢٠٠٢م ٠

٨٦) المعجم الفلسفي / مجمع اللغة العربية / ط٠ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ٠

٨٧) المعجم الفلسفي / د٠ مراد وهبه / ط٠ دار قباء للطباعة والنشر

والتوزيع سنة ١٩٩٨م .
٨٨) المعجم الكبير / الطبراني/ تحقيق: أحمد بن عبد المجيد /ط. مكتبة العلوم والحكم بالموصل / ط. الثانية سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م .
٨٩) المغالطات المنطقية (رؤية لابن حزم الأندلسي دراسة تحليلية) / د. عادل أمين حافظ /مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة / المجلد الثالث ، العدد الأول – يناير سنة ٢٠١٦م .
٩٠) المغالطات المنطقية / د. عادل مصطفى / ط. المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة /ط. الأولى سنة ٢٠٠٧م .
٩١) المغالطة ومنهج القرآن في الرد عليها / زمخشري بن حسب الله طيب – عصام النجاتي محمد إبراهيم / مجلة الإسلام في آسيا / المجلد العاشر – العدد الثاني ديسمبر سنة ٢٠١٤م .
٩٢) المقدمة / ابن خلدون/ ط. دار القلم ببيروت سنة ١٩٨٤م .
٩٣) الملل والنحل /الشهرستاني/ تحقيق: محمد سيد كيلاني / ط. دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٤هـ .
٩٤) المنطق / الشيخ : محمد رضا المظفر / ط. دار التعارف للمطبوعات ببيروت / ط. الثانية سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٩٥) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف / عبد الله الجديع العنزي / ط. مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت – لبنان / ط. الثالثة سنة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٩٦) المنهاج الواضح للبلاغة/ حامد عوني/ ط. المكتبة الأزهرية للتراث .
٩٧) المنهاج في ترتيب الحجاج / الباجي المالكي/ تحقيق: عبد المجيد تركي / ط. دار الفكر العربي .

٩٨) المواقف في علم الكلام /عبد الرحمن الإيجي/ ط٠ مكتبة المتنبي بالقاهرة٠
٩٩) الموسوعة الصوفية/ د٠عبد المنعم الحفني/ ط٠ دار الرشاد/ ط٠ الأولى سنة ١٤١٢هـ ٠
١٠٠) الموسوعة الفلسفية / د٠ عبد المنعم الحفني/ ط٠ دار ابن زيدون ببيروت ، ومكتبة مدبولي بالقاهرة /ط٠ الأولى ٠
١٠١) الموسوعة الفلسفية / روزنتال – ترجمة : سمير كرم ، مراجعة د٠ صادق جلال ، وجورج طرابيشي / ط٠ دار الطليعة للطباعة والنشر ببيروت ٠
١٠٢) النبوات/ابن تيمية/تحقيق: عبد العزيز صالح / ط٠ أضواء السلف بالرياض ط٠ الأولى سنة ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٠
١٠٣) النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية / ابن سينا / ط٠ مطبعة السعادة بمصر – نشر محي الدين صبري الكردي / ط٠ الثانية سنة ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م ٠
١٠٤) الوافي بالوفيات / الصفدي / ط٠ دار إحياء التراث ٠
١٠٥) بدائع الفوائد / ابن القيم / تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرين / ط٠ مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة سنة ١٤١٦هـ–١٩٩٦م ٠
١٠٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد / ابن رشد / تحقيق: محمد صبحي حسن / ط٠ القاهرة سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ٠
١٠٧) بحوث في الملل والنحل / جعفر السبحاني / ط٠ مؤسسة الإمام الصادق بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٧هـ ٠
١٠٨) برهان التلازم / د٠ سعد الغري / بحث بمجلة الدليل (مقالات) / العدد

الثاني – السنة الأولى سنة ٢٠١٨م ٠

١٠٩)تاج العروس / الزبيدي/ ط٠ المطبعة الأميرية /ط٠ الثالثة سنة ١٣٠١هـ٠

١١٠)تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام /الذهبي/ ط٠ دار الغرب الإسلامي ٠

١١١)تأويل الآيات المشكلة / أبو الحسن الطبري/ تحقيق ودراسة : عبدالواحد الحساني (دكتوراه) سنة ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م / جامعة الجنان بطرابلس ٠

١١٢)تبصرة الأدلة / أبو المعين النسفي / نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٢ توحيد ٠

١١٣)تبيين كذب المفترى / ابن عساكر / تعليق الشيخ : محمد زاهد الكوثري / ط٠ المكتبة الأزهرية للتراث / ط٠ الأولى سنة ٢٠١٠م ٠

١١٤)تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية / قطب الدين محمود بن محمد الرازي / تحقيق: محسن بيدا رفر / ط٠ شريعت قم – إيران / ط٠ الثانية سنة ١٣٨٤هـ ٠

١١٥)تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي / المبار كفوري / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت ٠

١١٦)تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج / ابن الملقن / تحقيق: عبد الله اللحياني/ ط٠ دار حراء بمكة المكرمة / ط٠ الأولى سنة ١٤٠٦هـ ٠

١١٧)تفسير المنار/ محمد رشيد رضا / ط٠الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠م ٠

١١٨)تلازم اليقين البرهاني مع الوجداني في الاستدلال العقدي القرآني / د٠

محمد بنيعيش ، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمغرب / مقال على موقع إسلام أون لاين ٢٠٢١م .

١١٩)تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير / ابن الجوزي/ ط. دار الأرقم ببيروت /ط. الأولى سنة ١٩٩٧م .

١٢٠)توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن قيم الجوزية / الشيخ : عبد الرحمن بن ناصر السعدي / ط. دار أضواء السلف بالرياض / ط. الأولى سنة ١٤٢٠هـ .

١٢١)جامع العلوم في اصطلاحات الفنون/ القاضي عبد النبي ابن عبدالرسول نكري / ط. دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان / ط. سنة١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٢٢)حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) / شهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي / ط. دار صادر ببيروت .

١٢٣)حاشية على الفوائد الفنارية شرح متن إيساغوجي/ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر بن مسلم بن خضرت / تحقيق : محمد عبد العزيز الخالدي / ط. دار الكتب العلمية ببيروت /ط. الأولى سنة ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م .

١٢٤)دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية /د.عرفان عبد الحميد /ط. مؤسسة الرسالة ببيروت /ط. الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

١٢٥)دلائل الإعجاز /الجرجاني/ تحقيق: محمود محمد شاكر/ ط. مطبعة المدني سنة ٢٠٠٨م .

١٢٦)رسالة في اللاهوت والسياسة / اسبينوزا/ ط. دار التنوير ببيروت

/ط۰ الثانية سنة ٢٠١٢م ٠

١٢٧)روضة الطالبين وعمدة المفتين/ النووي/ تحقيق: عادل عبد الموجود /ط۰ المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٥هـ ٠

١٢٨)سنن الترمذي/ تحقيق : بشار عواد معروف / ط۰ دار الإسلام ببيروت سنة ١٩٨٨م ٠

١٢٩)سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي / عبد الرحمن بن شعيب النسائي/ تحقيق : مكتب تحقيق التراث /ط۰ دار المعرفة ببيروت / ط۰ الخامسة سنة ١٤٢٠ه ٠

١٣٠)سير أعلام النبلاء /الذهبي/ تحقيق الشيخ: شعيب الأرناؤوط/ نشر مؤسسة الرسالة /ط۰ الثالثة سنة ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م ٠

١٣١)شذرات الذهب/ابن العماد الحنبلي /ط۰ دار المسرة ببيروت سنة ١٩٧٩م ٠

١٣٢)شرح الشمسية / القزويني / تصحيح : محمد بيدا رفر / ط۰ انتشارات بيدار قم – إيران / ط۰ الثانية سنة ٢٠٠٥م ٠

١٣٣)شرح الخيالي على النونية / الخيالي / تحقيق : عبد النصير أحمد المليباري الهندي / ط۰ مكتبة وهبه بمصر / ط۰ الأولى سنة ٢٠٠٨م ٠

١٣٤)شرح العقائد الطحاوية / الحسن بن علي السقاف / ط۰ دار الإمام الرواس ببيروت ٠

١٣٥)شرح العقائد العضدية لعضد الدين الإيجي / جلال الدين الدواني / ط۰ وقفية الأمين غازي للفكر القرآني سنة ٢٠١٩م ٠

١٣٦)شرح العقائد النسفية / التفتازاني / ط۰ دار البيروتي ودار ابن عبدالهادي / ط۰ الأولى سنة ٢٠٠٧م ٠

١٣٧)شرح عقيدة الإمام مالك الصغير / القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي / تحقيق : محمد الحسني / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت ٠
١٣٨)شرح العقيدة الطحاوية / ابن أبي العز / ط٠ المكتب الإسلامي ببيروت /ط٠ التاسعة سنة ١٤٠٨هـ ٠
١٣٩)شرح الكلنبوي في علم المنطق على متن إيساغوجي/ الكلنبوي/ تحقيق : جاد الله بسام صالح /ط٠ دار النور المبين بعمان – الأردن / ط٠ الأولى ٢٠١٦م ٠
١٤٠)شرح الكوكب المنير/ابن النجار الحنبلي/تحقيق: محمد الزحيلي ،ونزيه حماد/ط٠ مكتبة العبيكان /ط٠ الثانية سنة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م ٠
١٤١)شرح المصطلحات الكلامية / إعداد ونشر مجمع البحوث الإسلامية – مشهد ، إيران / ط٠ الأولى سنة ١٤١٥هـ ٠
١٤٢)شرح المنظومة / السبزواري/ تحقيق: حسن حسن زادة آملي / ط٠ منشورات ناب – طهران – إيران / ط٠ الأولى سنة ١٤١٠ه ٠
١٤٣)شرح منظومة الإيمان/ عصام المراكشي/ تقديم : عمر بن مسعود الحدوشي/ ط٠ المكتبة الشاملة الحديثة سنة ٢٠١٩م ٠
١٤٤)صحيح مسلم / الإمام مسلم / تحقيق : أبو قتيبة / ط٠ دار طيبة / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م ٠
١٤٥)ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة / عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني/ ط٠ دار العلم بدمشق / ط٠ الثالثة سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ٠
١٤٦)طبقات الحفاظ / السيوطي / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الثانية سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م ٠

١٤٧)طبقات الشافعية / الإسنوى/ تحقيق: عبد الله الجبوري/ ط٠ رئاسة ديوان الأوقاف ببغداد سنة ١٣٩٠هـ ٠
١٤٨)طبقات الشافعية الكبرى /السبكي/ ط٠ دار المعرفة للنشر والتوزيع ببيروت / ط٠ الثانية ٠
١٤٩)طبقات المفسرين/الداودي/ ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١٢م ٠
١٥٠)عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح /السبكي/ تحقيق: د٠عبدالحميد هنداوي / ط٠ المكتبة العصرية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م ٠
١٥١)فتح الباري / الحافظ بن حجر العسقلاني/ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي / ط٠ دار المعرفة ببيروت سنة ١٣٧٩هـ ٠
١٥٢)فتح القدير / الشوكاني اليمني/ ط٠ دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب- دمشق، بيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤١٤هـ ٠
١٥٣)فتح المغيث/السخاوي/ ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣هـ.
١٥٤)فصوص الحكم /الفارابي/ تحقيق: محمد حسن آل ياسين /ط٠ انتشارات بيدار – قم – إيران / ط٠الثانية سنة ١٤٠٥هـ ٠
١٥٥)فلسفة العقل (دراسة في فلسفة جون سيرل)/ د٠ صلاح إسماعيل / ط٠ دار قباء الحديثة بالقاهرة سنة٢٠٠٧م ٠
١٥٦)في أصول الحوار وتجديد علم الكلام / طه عبد الرحمن / ط٠ المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع – البيضاء سنة ١٩٨٧م ٠
١٥٧)قواعد المنهج السلفي / د٠ مصطفى حلمي / ط٠ دار الدعوة بالإسكندرية/ ط٠ الثانية سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ٠

١٥٨)كبرى اليقينات الكونية /البوطي/ ط٠ دار الفكر المعاصر ببيروت – لبنان ، و ط٠ دار الفكر بدمشق – سوريا / ط٠ الثامنة سنة ١٩٨٢م ٠
١٥٩)كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم /التهانوي/ تحقيق: على دحروج / ط٠ مكتبة لبنان – بيروت – ناشرون / ط٠ الأولى سنة ١٩٩٦م ٠
١٦٠)كشف الحقائق / الداماد/ تحقيق : على أوجبي / ط٠ طهران – إيران سنة١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م ٠
١٦١)لباب التأويل في معاني التنزيل /الخازن/ تحقيق: محمد علي شاهين / ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤١٥هـ ٠
١٦٢)لوائح الأنوار السنية / السفاريني/ تحقيق : عبد الله بن محمد ابن سليمان البصيري / ط٠ مكتبة الرشد ٠
١٦٣)مجموع الرسائل والمسائل / ابن تيمية / تحقيق: محمد رشيد رضا / ط٠ لجنة التراث العربي ببيروت ٠
١٦٤)مجموع الفتاوى /ابن تيمية/ تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم / ط٠ مجمع الملك فهد للطباعة بالمدينة المنورة سنة ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
١٦٥)محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين /الرازي/ تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد / ط٠ مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ٠
١٦٦)مدارج السالكين /ابن القيم/ تحقيق: محمد حامد الفقي / ط٠ دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م ٠
١٦٧)مذاهب فكرية معاصرة (عرض ونقد) / د٠ محمود مزروعة / ط٠ مكتبة كنوز المعرفة بجدة – السعودية / ط٠ الثانية سنة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م ٠
١٦٨)مسألة الدليل /طه عبد الرحمن/ مجلة المناظرة – العدد الثالث ٠

١٦٩)مسند الإمام أحمد /أحمد بن حنبل/ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين / ط٠ مؤسسة الرسالة ببيروت / ط٠ الثانية سنة ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م ٠
١٧٠)معجم الأدباء / ياقوت حموي/ تحقيق: أحمد فريد الرفاعي / ط٠ دار المأمون ومكتبة القراء والثقافة الأدبية ٠
١٧١)معجم المؤلفين /عمر رضا كحالة/ ط٠ دار إحياء التراث العربي ببيروت ٠
١٧٢)معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم /السيوطي/ تحقيق : محمد إبراهيم عبادة/ط٠ مكتبة الآداب بالقاهرة / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م ٠
١٧٣)معجم مقاييس اللغة /ابن فارس/ تحقيق: عبد السلام هارون / ط٠ مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٩ه – ١٩٦٩م ٠
١٧٤)مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي/ محمود حسن المغنيسي / تحقيق : محمود رمضان البوطي / ط٠ دار الفكر بدمشق / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م ٠
١٧٥)مغني المريد في علم التوحيد / محمد بن عبد الوهاب/ تحقيق: عبد المنعم إبراهيم / ط٠ مكتبة نزار مصطفى الباز / ط٠ الأولى سنة ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ٠
١٧٦)مفاتيح الغيب /الرازي/ ط٠ دار الكتب العلمية ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ٠
١٧٧)مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول /التلمساني/ ط٠ المكتبة المكية بمكة المكرمة ، ومؤسسة الريان ببيروت / ط٠ الأولى سنة ١٩٩٨م ٠

١٧٨)مفهوم الاستدلال /د٠ إدريس غازي /مركز دراس بن إسماعيل لتقريب المذهب والعقيدة / الرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥م ٠
١٧٩)مقالات الإسلاميين /الأشعري/ ط: دار الشرق ببيروت سنة ١٩٨٧م ٠
١٨٠)موقف المعتزلة من آيات صفات الله تعالى (دراسة نقدية) /عبد الله العامري/ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية / المجلد ٢٨ / العدد الثاني ٢٠١٢م ٠
١٨١)مناهج المتكلمين في إثبات وجود رب العالمين /د٠ الليث صالح/ مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية بغزة / العدد الأول – المجلد الثلاثون – يناير ٢٠٢٢م ٠
١٨٢)منهاج السنة النبوية /ابن تيمية/ نشر مكتبة الرياض الحديثة بالسعودية – مكتبة الجمهورية بالقاهرة ٠
١٨٣)موسوعة بريتانيكا (باللغة الإنجليزية) / تشيشو لم هيو / ط٠ مطبعة جامعة كامبريدج /ط٠ ١١ سنة ١٩١١م ٠
١٨٤)ميزان الاعتدال في نقد الرجال /الذهبي/ تحقيق: علي محمد البجاوي/ ط٠ القاهرة سنة ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م ٠
١٨٥)ميزان الذهب في صناعة شعر العرب /الهاشمي/ تحقيق: علاء الدين عطية / ط٠ دار البيروني ٠
١٨٦)ميزان الفكر /فلاح العابدي البيروتي - السيد سعد الموسوي/ إشراف د٠ أيمن المصري – مراجعة الشيخ : صالح الوائلي ، محمد ناصر / نشر أكاديمية الحكمة العقلية / ط٠ الأولى سنة ٢٠١١م ٠
١٨٧)نظم الدرر /البقاعي/ تحقيق : عبد الرازق المهدي / ط٠ دار الكتب

العلمية ببيروت سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
١٨٨)نقد الزيدية للمذاهب الكلامية / د. سيد عبد الله إمام / ط. مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م .
١٨٩)نقد دعوى التلازم المنطقي بين الإسلام والعمانية (مقاربة) د. عادل ضاهر أنموذجاً/ د. نايف نهار الشمري / مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة قطر – المجلد ٣٥/ العدد الأول ربيع ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م .
١٩٠)نهاية الحكمة /الطباطبائي/ ط. مؤسسة النشر الإسلامي بقم سنة ١٤٠٤هـ–١٩٨٣م .
١٩١)هدى الساري مقدمة فتح الباري /الحافظ بن حجر/ ط. دار الطباعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٤٧هـ .
١٩٢)هدية العارفين /البغدادي/ ط. استانبول سنة ١٩٥٥م .
وفيات الأعيان /ابن خلكان/ تحقيق: د. حسن عباس / ط. دار صادر ببيروت سنة ١٣٩٨هـ .

****

SOURCE AND REFERENCES

- The Noble Qur’an, the Most High Who revealed it .
- The honorable Sunnah of the Prophet, the second source of Islamic legislation .
- Ahkam al-Ahkam, Explanation of Umdat al-Ahkam / Ibn Daqeeq al-Eid / Investigation: Muhammad Hamid al-Faqi and others / 0th Edition, Al-Sunnah Muhammadiyah Press in the year 1372 AH - 1953 AD .
- The Revival of Religious Sciences / Al-Ghazali / Edition ., the Committee for the Publication of Islamic Culture in the year

1356 AH, .
- Opinions of theologians and philosophers about the attributes of God Almighty, His Essence, and His actions / Sharif Murad Al-Boutani / Yuzenguyel University Journal - College of Theology, January 2018 AD 0
- The Basis of Sanctification / Al-Razi / investigation: Dr. Ahmed Hijazi Al-Sakka / Dar Al-Jil in Beirut in 1993 AD .
10) Linguistic communication strategy in teaching and learning the Arabic language (a pragmatic study) / Al-Tayeb Shaibani / MA thesis - Kasdi Merbah University - Faculty of Arts and Languages in Algeria in 2010 AD .
- Fundamentals of Inference and Debate / Abdul Rahman Hassan Habanka Al-Maidani / Dar Al-Ilm in Damascus / 03rd Edition in the year 1408 AH - 1988 AD .
- The Fundamentals of Islamic Jurisprudence / Dr. Muhammad Mustafa Shalabi / 0 edition Dar Al-Nahda Al-Arabiya in Beirut / 0 second edition in 1978 AD .
- Flags of the Disabled / Ibn Hazm / investigation: Taha Saad / 0th edition, Dar Al-Jil, Beirut, in 1973 AD .
16) Types of inference and rules for using them Writing nessrin - September 9, 2021 Almrsal.com .
- Our faith is the truth between consideration and evidence / Ibrahim Al-Nemah / 0th Edition Adwaa Al-Salaf Press - Mosul / 0th Edition 1st year 1430 AH .
- Al-Ibana fi Usul al-Dinah / Al-Ash'ari / investigation: Abbas Sabbagh / 0 edition, Dar Al-Nafa'is in Beirut in the year 1414 AH - 1994 AD .
- Al-Ibhaaj fi Sharh Al-Minhaj / Al-Sobki / 0th Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah in Beirut in 1995 AD .
- Al-Irshad / Al-Juwayni / investigation: Dr. Muhammad Yusuf Musa / edition . of Al-Saada Press in Egypt in the year 1369 AH - 1950 AD .
- The Names and Attributes / Al-Bayhaqi / investigation: Abdullah bin Muhammad Al-Hashidi / published by Al-Sawadi Library in Jeddah - Saudi Arabia / first edition in the year 1413 AH - 1993 AD .

- Signs and Warnings / Ibn Sina / investigation: Dr. Suleiman Dunya / Dar Al-Maarif in Cairo / third edition in 1983 AD 0
- Al-Alam / Al-Zarkali / Dar Al-Qalam in Beirut / fifth edition in the year 1980 AD .
- The words used in logic / Al-Farabi / investigation: Mohsen Mahdi / . edition Dar Al-Mashreq in Beirut / 03rd edition in 1986 AD .
- Theology from the explanation of Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jurjani on the positions / commentary by Dr. Suleiman Suleiman Khamis / . edition of the Muhammadiyah Printing House in Al-Azhar / 0 first edition in the year 1386 AH - 1966 AD .
- Al-Intisar / Abu Al-Hussein Al-Khayyat / presented by: Muhammad Hijazi / published by the Religious Culture Library in Cairo in 1988 AD .
- Victory in responding to the Mu'tazila / Yahya bin Abi Al-Khair Al-Omrani / investigation: Dr. Saud bin Abdul Aziz Al-Khalaf / 0 edition of the Islamic University of Medina / 0 third edition in the year 1429 AH - 2008 AD .
- Al-Burhan in Logic / Tabatabaei / 0 edition, Islamic Publication Institute, Qom, 1404 A.H. - 1983 A.D.
- Al-Burhan in the Science of Logic / Al-Kalnabawi / Investigation: Mushtaq Saleh Hussain Al-Masha'ali / Dar Ibn Hazm / First Edition in the year 1438 AH - 2017 AD .
- Statement and Collection / Abu Al-Waleed Bin Rushd / 0th Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya in Beirut in 2011 AD .
- Al-Bayhaqi and his position on divinities / Ahmed bin Attia Al-Ghamdi / published by the Islamic University of Medina / 0 second edition in the year 1423 AH - 2002 AD .
- Explanation in the Ethics of the Qur'an Campaign / Al-Nawawi / 0 edition, the General Agency for Distribution in Damascus in the year 1430 AH .
- Recognition of the doctrine of the people of Sufism / Al-Kilabadi / 0th Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, .
- Definitions / Al-Jurjani / investigation: Muhammad Siddiq Al-Minshawi / 0th Edition, Dar Al-Fadila for Publishing and

Distribution in Cairo, .
- Al-Waqf on the missions of definitions / Abdul Raouf Al-Manawi / 0th Edition, The World of Books in Cairo / 0th edition, in the year 1410 AH - 1990 AD .
- The footnote on divinities / Al-Shirazi / 0 edition, Bidar Qom Publications - Iran .
- Elegant Borders and Accurate Definitions / Al-Siniki / investigation by Dr. Mazen Al-Mubarak / 0 edition of Dar Al-Fikr Al-Moasr in Beirut / 0 first edition in 1411 AH.
- Al-Sihah is the crown of the language and the authenticity of Arabic / Al-Jawhari / investigation: Ahmed Abdel-Ghafour Attar / 0th edition, Dar Al-Ilm for millions in Beirut / 0th edition in the year 1407 AH - 1987 AD .
- Divine Attributes in the Book and the Sunnah / Muhammad Ali Al-Jami / Dar Ihya Al-Turath Al-Islami in Saudi Arabia / First Edition in the year 1408 AH.
- The connection in the history of the imams of Andalusia / Ibn Bashkwal / 0 edition, the Egyptian Book House in Cairo, and the Lebanese Book House in Beirut in 1989 AD .
- The Happy Fortune of Asmaa Nujabaa Al-Saeed / Edfuy / investigation: Saad Muhammad Hassan / 0 edition, the Egyptian House for Authoring, Translation and Publishing in Cairo in the year 1382 AH .
- The Humeral Doctrines / Al-Aji / 0 edition, Dar Al-Maarif Library, 2014 AD, .
- The lofty knowledge in preferring the truth over the fathers and sheikhs / Saleh bin Mahdi Al-Muqbili Al-Yamani / 0th Edition, the Waqf Library in Cairo / 0th Edition, 1st year 1328 AH, .



فهرس الموضوعات

تم بحمد الله تعالى